الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(612)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان في العالم	62

جريدة إلكترونية مستقلة - رئيس التحرير: ساطع نور الدين

زوجة رائف بدوي تبلّغت احتمال العفو الملكي عنه

المصدر: جريدة المدن الجمعة 25 ربيع أول 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.almodon.com/media/2018/1/12

عبّرت إنصاف حيدر، زوجة المدون والناشط السعودي رائف بدوي، المعتقل في السعودية بتهمة "الاساءة إلى الإسلام"، عن أملها في أن يعفو ولي العهد في المملكة محمد بن سلمان عنه، خصوصاً أن السعودية تشهد تغيراً سريعاً غير مسبوق منذ تولي الأمير الشاب الحامل لواء الانفتاح ولاية العهد.

أضافت حيدر: "كلي أمل في محمد بن سلمان لأن الأمير يطبق أفكاراً حملها رائف". وتابعت أن "الأمير محمد بن سلمان يريد عصرنة السعودية... وهذا يعني تحرير سجناء الرأي وناشطي حقوق الإنسان"، سائلة: "هل يمكن أن يقرر ولي العهد السعودي الذي يحمل لواء التجديد في بلدي العفو عن زوجي والإفراج عنه؟"، وذلك بعدما تم مؤخراً نقل معلومات لها من وفد برلماني أوروبي زار الرياض أواخر العام 2017، وطرح أسئلة عن قضية رائف بدوي، بحسب ما أفادت وكالة "فرانس برس".

وفي تصريحات للوكالة قالت حيدر إن النائب الأوروبي جوزيف فايدنهولزر اتصل بها في تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي عقب عودته من الرياض، حيث التقى جمعيات حقوقية وأطلعها على أن زوجها قد يكون مدرجاً على لائحة عفو ملكية.

وأوضحت بالقول: "هذا ما قاله لي، لكنني لا أعرف إذا ما كان هذا صحيحا". ولم يرد فايدنهولزر على رسائل "فرانس برس" فيما رفضت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة ميشيل أليو- ماري التعليق بسبب حساسية القضية.

إلى ذلك، صرّح مسؤول كبير في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الرياض لـ"فرانس برس" أن الجمعية زارت بدوي في السجن قبل شهر تقريبا. وقال المسؤول "نأمل أن يكون على لائحة العفو وإطلاق سراحه قريبا"، موضحا أن والد بدوي قد يشكل عقبة أمام الإفراج عنه. فقد أعرب والد بدوي تكراراً في مقابلات تلفزيونية عن تأييد معاقبة نجله، وسيتطلب الإفراج المبكر عن الابن الحصول على موافقة الوالد.

وبدوي، البالغ 34 عاما، كان يدير مدونة روجت لحرية التعبير وحقوق المرأة في السعودية قبل توقيفه في 2012 والحكم عليه بألف جلدة والسجن عشر سنوات بتهمة "الإساءة للإسلام" في قضية أثارت ضجة حول العالم. وخابت الآمال في الإفراج عن بدوي في السابق، خصوصاً العام 2015 بعد تصريح مسؤول سويسري أنه قد يكون على لائحة سجناء سيعفو عنهم الملك سلمان، في إطار عفوه السنوي قبل شهر رمضان.

قضية لموقوفين وسجناء تلقتها حقوق الإنسان326

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=327036&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربي 16-01-2018 11:06 **PM**

كشفت مصادر لـ«الوطن» أن فروع جمعية حقوق الإنسان في المناطق خلال العام الماضي تلقت شكاوى من موقوفين وسجناء بلغ مجملها 326 شكوى تمثلت في منع الزيارة عنهم، والتظلم من عدم المحاكمة، وآخرين طالبوا بإطلاق سراحهم، وانتهاء محكومية البعض دون تنفيذ أمر إطلاق سراحهم، إلى جانب تضرر سجينين موقوفين في سجون خارج المملكة بإحدى الدول العربية.

وكشفت المصادر أن الجهات التي تمت مخاطبتها من قبل فروع الجمعية لإزالة أسباب التظلم هي وزارة الداخلية، المديرية العامة للسجون، المديرية العامة للجوازات، البحث الجنائي، المباحث العامة، الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، الشرط، والنيابة العامة إلى جانب مخاطبة سجون خارج المملكة.

إجراءات دقيقة

أكد المحامي والمستشار القانوني إبراهيم فاضل عرب لـ«الوطن»، أنه حسب اللائحة التنفيذية لنظام الإجراءات الجزائية بالمادة التاسعة والسبعين فإن الإجراءات التي تتم أثناء توقيف المدعى عليه تتميز بالدقة، فمن ضمن ما جاء في اللائحة يجب أن يشمل أمر التوقيف الصادر استنادا إلى المادة الثالثة عشرة بعد المائة من النظام على اسم الشخص المطلوب توقيفه كاملا، وتحديد جنسيته ومهنته ومحل إقامته وتاريخ إصدار الأمر، موضحا أنه لا بد أن يضم أيضا اسم المحقق وتوقيعه والختم الرسمي للنيابة العامة، ولا بد من تحديد نوع الجريمة المنسوبة إلى المتهم، وتوضيح أمر التوقيف بتاريخ القبض عليه في حال إن كان مقبوضا عليه، ولا بد أن يضم أمر التوقيف مدة محددة لتوقيف المقبوض عليه، مشيرا إلى أن المحقق في القضية لا بد أن يحتفظ بنسخة من أمر التوقيف في ملف القضية مع إتاحة الفرصة للموقوف بتقديم التظلم على أمر توقيفه لأي جهة معنية وتسهيل وصوله إلى الجهة، مضيفا أنه يجب إيراد سبب القبض على المتهم أو توقيفه في محضر ويتم توقيع المتهم عليه بعد اطلاعه على أسباب التوقيف، وفي حال رفض المتهم التوقيع على التوقيف أثبت ذلك في المحضر، وفيما يخص منع الزيارة عن الموقف أو السجين فهذا الأمر عائد للمحقق في النيابة العامة، حيث له صلاحية في ذلك بإصدار أمر بعدم اتصال المتهم بغيره من المسجونين أو الموقوفين ويمنع الزيارة عنه، ولكن النظام حدد مدة منع الزيارة بحيث لا تزيد على 60 يوما، ولكن لا يمنع السجين والموقوف من الاتصال بالمحامي ووكيله.

شكاوى المناطق

أضافت المصادر أن فروع الجمعية سجلت في الرياض 177 شكوى ما بين تظلم من عدم المحاكمة والمطالبة بإطلاق السراح وانتهاء محكومية دون إطلاق سراحهم، بينما سجل فرع مدينة الدمام 45 شكوى، وبلغ عدد الشكاوى في مدينة جازان 32 شكوى، وفرع منطقة عسير تلقى فرع الجمعية شكاوى تتعلق بالمطالبة بالمحاكمة وإطلاق السراح وانتهاء من المحكومية ولم يطلق سراح بعضهم، وبلغ عددها 26 شكوى، ولم تسجل أي حالة منع الزيارة عنها، وفي فرع مدينة جدة بلغ عدد الشكاوى 15، وفي مكة المكرمة 13 شكوى جميعها كانت حول مطالبة بإطلاق سراح سجناء ولم تسجل أي شكوى أخرى، بينما سجل فرع الجوف 9 شكاوى حول مطالبة موقوفين بإطلاق سراحهم، في الوقت الذي لم يسجل فرع الجمعية في المدينة المنورة أي شكوى تتعلق بمنع الزيارة، في المقابل بلغ عدد الشكاوى الأخرى 9..

معرض لجهاز أمن الدولة وسينما تاريخية بقلعة "عيرف" وحديقة حيوان...

40فعالية مصاحبة تستقبل زوار مهرجان رالي حائل نيسان2018

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 25 ربيع أول 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.alsharq.net.sa/2018/01/12/1714190

حائل – خالد الحامد

بمتابعة امير حائل صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سعد وإشراف الرئيس التنفيذي لرالي حائل سمو الأمير عبدالله بن خالد مساعد رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة حائل انطلقت ظهر الخميس ٢٤ / ٤ / ١٤٣٩هـ الفعاليات المصاحبة لمهرجان رالي حائل نيسان 2018 بأربعين فعالية ابرزها المعرض التوعوي لجهاز أمن الدولة والمعرض السياحي السينما التاريخية بقلعة «عيرف» وحديقة للحيوان.

وتتنوع المعارض مابين معارض للإدارات الحكومية ومعارض للعائلات أخرى للشباب ومعارض العائلات على وتشمل الفعاليات إضافة إلى السينما التاريخية بقلعة «عيرف» عن حائل التاريخية وحديقة للحيوان في مقر الفعليات المصاحبة بـ «المغواة» ومسرح الأسرة والطفل والمسيرة الكرنفاليه وسباق سيارات الريموت كنترول و الباص السياحي والمسابقات الحركية للأطفال والرسم والتلوين والسوق الشعبي كما ستتضمن الفعاليات المصاحبة للرالي.

وفي باقي الفعاليات يقام معارض لعدد من الإدارات الحكومية أبرزها فعاليات الادارة العامة للتعليم وفعاليات جامعة حائل وفعاليات وزارة التجارة والاستثمار وفعاليات هيئة حقوق الانسان وبنك التنمية الزراعية وفعاليات الإدارة العامة للمرور وفعاليات الاحوال المدنية وفعاليات الشؤون الاسلامية ورئاسة أمن الدولة وفعاليات النادي الادبي الثقافي وهيئة الهلال الاحمر و المؤسسة الخيرية لرعاية الايتام و فعاليات وزارة الصحة ومركز المعلومات الوطني وفعاليات المعهد العلمي بحائل، والجمعية الخيرية لمكافحة الدخين «نقاء» وفعاليات الجوازات و الهيئة العامة للرياضة ومجلس شباب المنطقة، بينما تتضمن فعاليات الشباب مركز التراث للهجن والهجانة وعروض السيارات الكلاسيكية و فعالية «الهايكينج» و التزلج على الرمال والماراثون ومربط ابراهيم ومعرض ماكس و مدينة الالعاب الترفيهية وحديقة الحيوانات.

تدريب 70 مربية أطفال على اكتشاف حالات التحرش

المصدر: جريدة عكاظ السبت 26 ربيع أول 1439هـ - 13 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1605851

«عكاظ» (الدمام)@okazdammam1

نظمت جمعية سيهات للخدمات الاجتماعية بالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية ملتقى تحت عنوان «حماية الطفل من خطر التحرش الجنسي»، بحضور 70 مربية.

وتطرقت الباحثة في شؤون الطفل أمل الدار خلال الملتقى للأسباب التي تجعل الطفل عرضة للتحرش، واستعرضت محاور (مفاهيم التحرش وأسبابه، وطرق نقل مفاهيم الحماية للأطفال، والمبادرات الحكومية)، مختتمة الملتقى بنشاط وتمرينات تمكن المربيات من الاستدلال على الطفل المتحرش به. 3

زواج القاصرات وهموم لم تنتهِ!

المصدر: جريدة الجزيرة الجمعة 25 ربيع أول 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.al-jazirah.com/2018/20180112/ar1.htm

رقية سليمان الهويريني

لم تزل فجيعة زواج طفلة القصيم القاصرة من رجل ثمانيني قبل عدة سنوات تتردد عند حصول حالة مشابهة، وينتظر المجتمع بفارغ الصبر صدور مدونة الأحكام القضائية لعلها تتضمن فقرات تعالج مثل هذه القضايا من خلال المنظومات والآليات القانونية الإدارية المناسبة. ولعل تحريك القضية من لدن مجلس الشورى مؤخراً يعد انفراجاً للأزمة! باعتبار أن هذه المعضلة ستؤخذ بجدية حين يصدر تلميح أو تصريح من المجلس بعد حالات الإدانة والشجب الاجتماعي وما صاحبها من تغطية إعلامية شفافة، مما ينبئ عن تفاؤل يلوح بالأفق ليحدث تغيراً وتطوراً وإنسانية في وزارة العدل وما يتبعها من محاكم أو كتّاب عدل أو مأذوني أنكحة!

وبالنظر لنتائج الدراسات الاجتماعية على حالات الزواج بالإكراه أو زواج القاصرات من كبار السن تبدو النتائج سيئة جداً، مثل حالات هروب الزوجات الصغيرات وما يرافقها من انحراف أخلاقي وكذلك حالات الانتحار وسط الفتيات الصغيرات، إضافة إلى حالات القتل العمد للزوج، والتي باعثها نفاد صبر وانتظار ممل لحل مشكلة عالقة، إضافة إلى انتشار الحالات النفسية لدى الزوجات من ذهان واكتئاب وقلق وتوتر بسبب زواج فاشل من رجل كبير في السن، فضلاً عن حالات التفكك الأسري وضياع الأولاد بعد الانتحار أو القتل أو الأمراض النفسية المتعددة.

والعجيب وقوف هيئة حقوق الإنسان ووزارة التنمية الاجتماعية ومجلس شؤون الأسرة متفرجين بدلاً من الحيلولة دون حدوث هذا النوع من الزواج؛ لتخفيف حالات القهر والاحتقان عند الفتيات ممن لا يجدن من يساندهن فيشعرن بالضعف وقلة الحيلة، وهو شعور مرير.

ولعل وزارة العدل بالتعاون مع وزارة الصحة تتبنى عدم إجراء فحص ما قبل الزواج لأي فتاة قاصرة دون سن 18مطلقاً ولو كان بموافقة الوالدين، مع السعي سريعاً لتحديد سن أدنى للزواج يُمنع فيه زواج القاصرين (الذكور والإناث).

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

4816 محامياً مرخصاً منهم 209 محاميات

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26693722/4816

مكة المكرمة – «الحياة»
كشف الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين بكر الهبوب أن المحامين المرخص لهم زاد عددهم خلال الربع الرابع من العام المالي الماضي 2017 بنسبة 13 في المئة للمحامين، و 29 في المئة للمحاميات، كذلك زادت أعداد المتدربات بـ 55 في المئة، في مقابل 34 في المئة للمتدربين، لافتاً إلى أن العدد الإجمالي للعام المالي الماضي لسجل المحامين المرخصين وصل إلى 4816، منهم 209 محاميات، وبلغ إجمالي المتدربين 8766 منهم 1931 متدربة. وبالتزامن، وافق وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحامين وليد الصمعاني على تأسيس شركة مملوكة للهيئة تعمل على استيعاب أعداد الخريجين وطالبي التدريب القانوني من خلال الممارسة، تحت إشراف الهيئة.
وعقدت الهيئة اجتماعاً مع ممثلي «جمعية المحامين الأميركية» لتفعيل مبادرات التعاون، ومنها برنامج الزمالة القانونية، ومشاركة الهيئة في ورشة العمل مع هيئة تقويم التعليم عن معايير الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي والبرامجي.
وأفاد الهبوب بأن الهيئة أطلقت بالتعاون مع وزارة التعليم مبادرة الابتعاث القانوني التي نجحت في إضافة ما لا يقل عن 170 فرصة عمل بعد الابتعاث، فيما اختتمت الهيئة برنامجاً تدريبياً عن المهارات القانونية والقضائية الذي مكّن 25 طالبة من اكتساب المهارات الأساسية لسوق العمل خلال برنامج استغرق تنفيذه 6 أسابيع، بالتعاون مع لجنة المحامين في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، إضافة إلى تكريم 22 متفوقاً ومتفوقة ضمن برنامج التفوق العلمي والقانوني.
ولفت إلى أن الهيئة أطلقت مبادرات ترسخ العمل المؤسسي، منها سجل المنشأة القانونية الذي يعالج احتياج المحامي إلى رقم مرجعي يمكن الجهات الرسمية من تعقبه لتقديم خدمات الأعمال للمكتب ومنها فتح ملف في مكتب العمل، والعنوان الوطني، وفتح الحسابات المصرفية، إضافة إلى إتاحة معلومات عن مكاتب المحاماة الموثقة للجمهور عبر بوابة المنشآت القانونية باللغتين العربية والإنكليزية. ويتزامن ذلك مع تدشين خدمة التصديق على توقيعات المحامين، إلى جانب عمل الهيئة على إصدار دليل استرشادي لتطبيقات ضريبة القيمة المضافة بعد عقدها لحلقتي نقاش عن تطبيق ضريبة القيمة المضافة في مدينتي الرياض وجدة.

261 معلمة فقط يلتحقن بمشروع نقل المعلمات.. والمستهدف6 آلاف في 5 مناطق

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26691542

ينطلق يوم الأحد المقبل، مشروع توفير وسائل النقل لمعلمات مراحل التعليم العام، بعد ترسية شركة «تطوير» لخدمات النقل التعليمي (الذراع التنفيذية لوزارة التعليم في مجال النقل التعليمي)، عقود تنفيذ المشروع على متعهدين، لتوفير خدمة نقل آمنة ومريحة للمعلمات في جميع المناطق. وعلى رغم أن المشروع وضع لحوالى 6 آلاف معلمة، فإن 261 معلمة سجلن فيه، ما يشير إلى ضعف الإقبال عليه. وشملت الترسية حالياً توفير الخدمة في مناطق: مكة المكرمة، والمدينة

المنورة، وتبوك وعسير، وجازان، وتغطية 36 مساراً عبر 61 حافلة مخصصة، تستوعب 732 مقعداً، وتخدم حوالى 64 مدرسة، لمدة ثلاثة أعوام ونصف العام، متتالية، ابتداءً من بداية الفصل الدراسي الثاني المقبل. ويتكامل المشروع مع قرار السماح للمرأة بقيادة السيارة.

ويستهدف المشروع تقديم الخدمة للمعلمات، ممن تنطبق عليهنّ اعتبارات المفاضلة للحصول على الخدمة، ومنها: بعد المنزل عن المدرسة، وطبيعة الطريق المؤدية إلى المدرسة، والحال الاجتماعية للمعلمة، وغيرها من الاعتبارات التي من شأنها توفير الخدمة للأكثر استحقاقاً.

وأعلنت شركة «تطوير» أن التسجيل مفتوح أمام المعلمات الراغبات في الاستفادة من الخدمة، عبر بوابة التسجيل الإلكتروني في موقعها، ومن المفترض أن يغطي المشروع 62 مساراً اعتمدها وزير التعليم في شهر أيلول (سبتمبر) الماضي، تستوعب أكثر من ألف معلمة في جميع المناطق والمدن والمحافظات والقرى والهجر.

إلا أن هذه المسارات لم تكتمل بعد بالأعداد المطلوبة من المعلمات لتفعيلها جميعاً، ووصل عدد المعلمات المستحقات لخدمة النقل حتى الآن إلى 261 معلمة، كما أن المتعهدين المتقدمين للمسارات التي لم تتم ترسيتها بعد لم تحقق حافلاتهم الشروط والمواصفات الفنية المطلوبة للموافقة على تنفيذهم الخدمة في المسارات والمناطق المتبقية، لذا ستعيد الشركة قريباً طرح المشروع أمام المتعهدين لتنفيذ الخدمة، مع بداية العام الدراسي المقبل 1439-1440هـ، وفق الشروط والمواصفات التي تعزز جودة الخدمة في شكل أكبر.

وجاءت مرحلة الترسية هذه بعد أن طرحت الشركة الشهر الماضي منافسة تنفيذ المشروع أمام المستثمرين على أن يكون انطلاق الخدمة مع بداية الفصل الدراسي المقبل ولمدة 3 أعوام ونصف العام، وتضمّن العقد المطروح تأمين المتعهد الفائز جميع المتطلبات البشرية والفنية والأنظمة التقنية اللازمة لتنفيذ المشروع بكفاءة وجودة عالية تخدم المعلمات في جميع المناطق، اللاتي يعملن في مدارس تبعد عن النطاق العمراني، الذي يسكن فيه، مسافة تراوح بين 150 و250 كيلومتراً، في مقابل 500 ريال شهرياً، لاعتبارات تشغيلية، والتأكد من جديّة المعلمات في الاستفادة من الخدمة، فيما تفوق كلفة نقل المعلمة الواحدة 2500 ريال شهرياً، ويتم تحمل دفع بقية المبلغ عن المعلمات.

وكان وزير التعليم وجّه بفتح باب التسجيل على الخدمة أمام جميع المعلمات من مختلف المناطق والمحافظات، وعدم الاقتصار على المعلمات في المناطق النائية والوعرة، مشدداً على أهمية أن يوفّر المشروع، الذي سيتم توسيعه مستقبلاً، خدمة آمنة تلتزم أعلى معايير الأمن والسلامة، سواء من حيث جودة الحافلات أم السائقين المؤهلين والمدربين لتقديم الخدمة، ليكون المشروع أحد الأدوات المتاحة للوزارة لتمكين المعلمات من أداء رسالتهنّ السامية في الميدان التعليمي وتيسير السبل أمامهنّ، بما ينعكس إيجاباً عليهنّ وعلى أسرهنّ والعملية التعليمية في شكل عام.

وتكمن أهمية هذا المشروع في كونه يخدم المعلمة، التي تقطع مسافات طويلة خارج النطاق العمراني، ولا سيما أن الشركة تواصلت مع المعلمات المسجّلات، بعد صدور قرار السماح للمرأة بالقيادة، وأبدين استمرار رغبتهن في الاستفادة من خدمات النقل التي ستوفرها الشركة لهنّ مستقبلاً.

وأعلنت شركة «تطوير» أنها أرست تنفيذ مشروع نقل المعلمات بدءاً من الفصل الدراسي المقبل على ثلاثة متعهدين التزموا تأمين حافلات جديدة لا يتجاوز تاريخ صنعها ثلاث سنوات، وبسعة 12 مقعداً، مع بدء تصنيع أسطول جديد خلال فترة الصيف، لاستبدال الحالي، وتكون حافلاته مزودة بجميع تجهيزات الأمن والسلامة اللازمة، ويقودها سائق سعودي الجنسية، ومعه محرم، لتسهيل عملية نقل المعلمات، فضلاً عن التزام الشركة تطبيق إجراءات صارمة في حال ارتكاب المتعهد مخالفات، ولا سيما المرتبطة بإجراءات الأمن والسلامة، إذ تصل هذه الإجراءات إلى حد استبعاد المتعهد من تقديم الخدمة.

يذكر أن شركة «تطوير» لخدمات النقل التعليمي اشترطت على المتعهدين المنفذين لمشروع نقل المعلمات، توفير حافلات حديثة ومطابقة للشروط والمواصفات في الأمن والسلامة والراحة، من أبرزها تزويد الحافلات بأنظمة تتبع عبر الأقمار الاصطناعية (GPS)، لإعطاء بيانات فورية عن حال الحافلة من حيث السرعة والموقع وخط السير وزمن الرحلة، وأن تكون الحافلات مزودة بكاميرات أمامية لمتابعة ظروف الطريق، ونظام آلي لإطفاء الحريق، ومقاعد مريحة ومثبتة بطريقة محكمة، ومصنوعة من مواد غير قابلة للاشتعال، وتحوي أحزمة للأمان. وأن يكون جميع السائقين من السعوديين، وترافقهم إحدى محارمهم، أثناء أداء مهماتهم في توصيل المعلمات، وأن تكون لديهم شهادات خلو سوابق، ورخصة نقل عمومي سارية المفعول، وأن تراوح أعمارهم بين 30 و60 سنة.

• الولاية على أموال القاصرين" تستعد لإطلاق خدماتها إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 26 ربيع ثاني 1439هـ - 13 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26684919

الرياض – «الحياة»
قالت الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، أنها ستطلق منصة خدماتها على البوابة الخارجية في حال اكتمال مشروع الحماية الأمنية الكاملة لبوابات الهيئة من الاختراقات والنسخ الاحتياط. وأوضح المدير العام لتقنية المعلومات في الهيئة عبدالرحمن العثمان أنه تم اكتمال الربط الفيزيائي في الشبكة الحكومية الأمنة (GSN).
وعقدت لجنة التعاملات الإلكترونية في الهيئة اجتماعها أمس (الجمعة) في مقر الهيئة بالرياض، في حضور رئيس الهيئة رئيس اللجنة الشيخ عبدالعزيز المهنا، ومساعد الرئيس لشؤون القاصرين ونائب رئيس اللجنة عبدالعزيز الحسين، لمناقشة تقديم العرض المرئي الخاص بإنجازات إدارة تقنية المعلومات خلال السنوات الأربع الماضية، والتحديات والعوائق التي تواجه إطلاق الخدمات الإلكترونية للهيئة، إلى جانب استعراض الأنظمة والتطبيقات المطورة في الهيئة والخدمات الإلكترونية الداخلية والخارجية.
ووجّه رئيس الهيئة بتشكيل فريق عمل يتولى التأكد من تفعيل جميع الأنظمة والتطبيقات والخدمات الإلكترونية لدى جميع إدارات الهيئة، والتشديد على جميع منسوبي الهيئة بضرورة الالتزام والعمل بها.

«المرور" يضبط 368 مركبة قام أصحابها بالوقوف بالأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الرياض السبت 25 ربيع ثاني 1439هـ - 13 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1654057

متابعة - الرياض الإلكتروني
ضبطت إدارات المرور بمختلف مناطق المملكة اليوم الجمعة عدد 368 مركبة مخالفة قام أصحابها بالوقوف بالأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
جاء ذلك ضمن الحملة الميدانية الثامنة التي تقوم بها إدارات المرور في جميع مناطق المملكة لضبط المركبات المخالفة التي تقف في الأماكن المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
وأحالت إدارات المرور المخالفين إلى الهيئات المرورية لتطبيق النظام بحقهم، داعية الجميع إلى التعاون وعدم الوقوف في المواقف المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

الجوازات تحذر المقيم من التنقل بدون هوية

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 ربيع ثاني 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1653982

الرياض - فهد اللويحق
أكدت المديرية العامة للجوازات أن عدم حمل المقيم للهوية يعرضه للعقوبة المالية وكذلك السجن وفقا لنظام الاقامة والعمل.
وبينت الجوازات عبر حسابها في موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) أن الوافد الذي لا يحمل هوية مقيم سوف يتعرض للغرامة المالية والتي تصل الى 3000 ريال أو السجن لمدة تصل الى 6 أسابيع أو بالعقوبتين معاً.
أيضا أوضحت الجوازات أن عدم تجديد هوية المقيم يعرض صاحبها للغرامة في المرة الاولى 500 ريال وفي الثانية 1000 ريال وفي الثالثة 1000 والترحيل ، اضافة الى أن حساب صاحب العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية سوف يتعرض للايقاف نتيجة تأخره في تجديد هوية المقيم.
وقد أهابت الجوازات باتباع التعليمات وعدم التهاون ومخالفة الأنظمة حتى لا يتعرض المقيم وصاحب العمل الى العقوبة.

العمل: زوج المواطنة ممنوع من المهن المسعودة

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 24 ربيع ثاني 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1653970

متابعة - الرياض الإلكتروني
أكّد خالد أبا الخيل المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في تغريدة عبر حسابه بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر" أنّ الوزارة لا تسمح بعمل زوج المواطنة غير السعودي في المهن المقصورة على السعوديين"، فيما يتم حساب زوج المواطنة في نسبة التوطين بواحد ببرنامج نطاقات في المهن غير المقصورة على السعوديين.
وحددت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية المهن التالية لتكون مقصورة على السعوديين: كبير إداريين موارد بشرية، ومدير شؤون موظفين، ومدير شؤون عمل وعمل، ومدير علاقات الأفراد، واختصاصي شؤون الأفراد، وكاتب شؤون الأفراد ، وكاتب توظيف، وكاتب شؤون الموظفين، وكاتب دوام، وكاتب استقبال عام، وكاتب استقبال اسقبال فندقي، وكاتب استقبال عام، وكاتب شكاوى، وأمين صندوق، وحارس أمن خاص، ومسؤول علاقات حكومية، وناسخ أو مصلح مفاتيح، ومخلص جمركي، إلى جانب العاملات في محلات المستلزمات النسائية، والعاملين في محلات بيت الذهب والمجوهرات والاتصالات.
وكان وزير العمل والتنمية الاجتماعية د.علي الغفيص أصدر قراراً يوضح المسموح لهم بالعمل في المهن المقصورة على السعوديين، وتضمن القرار السماح لأم المواطن وأم المواطنة وابن المواطنة وابنة المواطنة بالعمل في المهن المقصورة على السعوديين، موضحاً أنّه سحتب المحددون بواحد في نسبة التوطين ضمن برنامج "نطاقات"، موجهاً بإلغاء كل ما يتعارض معه من قرارات وزارية سابقة.

حساب المواطن: 34 ٪ من المستحقين أفراد و21 ٪ نسبة السيدات ربات الأسر

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 ربيع ثاني 1439هـ - 13 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/556768

أمين رزق

كشف برنامج حساب المواطن، أمس أن 66 % من المستحقين للدعم في الدفعة الثانية مسجلون كأسر، و 34% أفراد. وأشار الحساب إلى أن 52 % من الأفراد المستقلين المستحقين للدعم في الدفعة الثانية أفراد، و 48 % نساء. وبلغت نسبة السيدات المسجلات ربة أسرة من المستحقين للدعم 21 %، لافتًا إلى أن الدفعة الثالثة من قيمة الدعم سيتم إيداعها في حسابات المستفيدين في 10 فبراير المقبل، ويستفيد منها المستحقون المكتملة طلباتهم قبل نهاية يوم 10 يناير الجاري. وشملت الدفعة الثانية 3 ملايين أسرة وفرد مستقل و 7.9 مليون تابع لأرباب الأسر بإجمالي 11 مليون مستفيد. وتم إيداع 2.1 مليار ريال للمستفيدين، وحصل 50 % من الأسر والأفراد المستقلين على الاستحقاق الكامل، بمعدل 935 ريال كمتوسط دعم للأسرة الواحدة.

«التسليع" يغتال براءة الأطفال لصالح الشهرة والربح المادي بـ" التواصل الاجتماعي»

استفتاء يكشف رفض 85 ٪ من المواطنين للظاهرة

المصدر: جريدة المدينة السبت 26 ربيع ثاني 1439هـ - 13 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/556689

مرام مبارك

انتشرت خلال الفترة الأخيرة، ظاهرة، تعرض الأطفال إلى مخاطر متعددة، أهمها اغتيال براءتهم، بعرضهم على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، مع تعليقات ذات إيحاءات غير سوية؛ من أجل الاستفادة بتحقيق الشهرة، والمكاسب المادية.

هذه الظاهرة التي أطلق عليها «تسليع الأطفال»، باتت تمثل خطرًا كبيرًا على المجتمع، في ضوء عدم اتخاذ الإجراءات الكافية؛ لتفعيل عقاب رادع لمرتكبيها.

طالبات رياض الأطفال بجامعة القصيم، تنبهن لهذه القضية، وأطلقن حملة للتوعية بخطورتها، مطالبات بضرورة تجريم «تسليع الأطفال» عبر مواقع التواصل الاجتماعي، كاشفات عن استفتاء أجرينه على هامش حملتهن، أوضح أن 85% من المواطنين المشاركين يقفون ضد هذه الظاهرة، ويدعون لمكافحتها، حفاظا على حقوق الأطفال.

واتفقت القائمات على تنشيط الحملة، على أن انتشار هذه الظاهرة خلال الفترة الأخيرة، هو السر وراء اهتمامهن بمكافحة استخدام الأطفال على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لتحقيق الشهرة، والدخل المادي، عبر الهدايا، والعروض المجزية.

وأشارت الطالبات إلى أنهن يرفضن تماما إقحام الأطفال في سلوكيات تسبق سنهم، وتحرمهم براءة الطفولة، دون الالتفات إلى مشاعرهم النفسية وما يتحملونه من عبء معنوي في هذه السن الصغيرة، خاصة أن الأمور وصلت لمرحلة إبرام عقود مع جهات إعلانية، لإشراك الأطفال في مهرجانات وحفلات، يتم خلالها استغلال الأوضاع البدنية، والنفسية التي يعانون منها؛ لجذب الانتباه، وهو ما يحول هؤلاء الأطفال إلى سلعة، يتحقق من ورائها مكسب مادي.

وأضافت الطالبات المشاركات في الحملة، أنه رغم الإعلان عن رقم الطوارئ 1919، الذي يتلقى البلاغات عن استغلال الأطفال بغرض التكسب أو الشهرة، فإن التجاوب مع هذا الرقم يبدو ضعيفا، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة نظر، وتفعيل إجراءات أكثر حسما، وردعا، للقضاء على هذه الظاهرة.

وأوضحت الطالبات أن حملتهن، تستهدف وقف استغلال الأطفال بمواقع التواصل الاجتماعي، والتعامل معهم كسلعة تجلب الأرباح، بما يهدد مستقبلهم، مشيرات إلى أنهن أطلقن حملتهن على أكثر من منصة للتواصل، لتوعية المجتمع، فضلا عن طباعة منشورات مختلفة، وإنشاء حساب للحملة على «تويتر»، وإطلاق وسم: «معا_ضد_تسليع_الأطفال»، للتوعية بهذه الظاهرة التي تنتهك الطفولة، وكشفن عن إطلاقهن استفتاء على «تويتر»، لقياس مدى إلمام المجتمع بهذه المشكلة، ومعرفة مدى تقبله لها، وبلغ عدد المصوتين فيه 25 ألف شخص، رفض 85% منهم تسليع الأطفال، وأكد 13٪ حيادهم تجاه القضية، فيما أكد 3٪ قبولهم لظاهرة تسليع الأطفال.

دراسة توظيف المتقاعدين وخريجي الجامعات في المنظمات الخيرية

لسد احتياجات القطاع من الكفاءات المتخصصة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 ربيع ثاني 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/556649

سعيد الزهراني - الطائف

تدرس وزارة وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خطة شاملة لتوفير فرص عمل للمتقاعدين وخريجي الجامعات والكليات في القطاع الخيري غير الربحي لسد احتياجات القطاع من الكفاءات المتخصصة، بالإضافة إلى التطوير المهني وبناء القدرات لدى القيادات والعاملين في القطاع الأهلي. يأتي ذلك للارتقاء بمستوى الكفاءة والاحترافية والفاعلية في إدارة المنظمات التابعة للقطاع الأهلي من خلال مجموعة من البرامج، التي من شأنها تمكين هذه المنظمات من تنفيذ برامج تنموية ناجحة ولعب دورٍ هامٍ في التنمية الاجتماعية في المملكة، وذلك في إطار العمل على تحقيق مشروع الرؤية الوطنية 20303.

وقال مصدر لـ«المدينة» إن الوزارة ستقوم بالعمل على إعداد برامج مختلفة في هذا الإطار من خلال تأهيل العاملين في القطاع غير الربحي، وتأهيل المديرين التنفيذيين في مؤسسات القطاع غير الربحي، وتحديد وتصنيف للوظائف في القطاع غير الربحي بالاستفادة من التجارب الناجحة عالميًا، وبناء المعايير الوظيفية للعاملين في القطاع غير الربحي من مؤهلات أكاديمية ومهنية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

كما ستقوم بوضع الآليات اللازمة لتحديد حزمة من المحفزات والبرامج، التي من شأنها استقطاب القوى البشرية للعمل

في القطاع غير الربحي وتطويرها والمحافظة عليها، وتشمل الاستفادة من المتقاعدين، واحتساب سنوات العمل الإضافية في التقاعد، والإعارة، والانتداب وغيرها، وإيجاد تأمين طبي، وتخفيض على شركات الطيران وبدل سكن وغيرها من المحفزات.. كما سيتم استقطاب خريجي الجامعات والكليات وتشجيع التدريب الصيفي، والتدريب الوظيفي.

450قضية تستر أمام النيابة العامة والتحقق من1128

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 25 ربيع ثاني 1439هـ - 12 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/556648

سعيد الزهراني - الطائف
أحالت وزارة التجارة والاستثمار خلال العام المنصرم 450 قضية تستر تجاري إلى النيابة العامة بعد ثبوت عملية التستر من خلال التحقيقات والإجراءات التي اتخذتها الوزارة، بينما يجري التحقق من 1128 قضية أخرى لدى فروع وزارة التجارة المختلفة في جميع المناطق، ومن ثم اتخاذ الإجراء المناسب بعد استكمال جميع عمليات الاستدلال والتحقيقات اللازمة في هذا الإطار.

عضوا شورى لـ"عكاظ": عمل المرأة في الشرطة والمرور ضرورة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606071

فاطمة آل دبيس (الدمام)fatimah_a_d@
دعا عضو مجلس الشورى اللواء عبدالله السعدون إلى تمكين المرأة من العمل في الشرطة، باعتبارها نصف المجتمع ولا تقل قدراتها بأي حال من الأحوال عن الرجل، وقد أثبتت أنها تؤدي أي دور يوكل إليها بكل أمانة وإخلاص.
وقال السعدون إن عمل المرأة في الشرطة أو المرور ضروري للتعامل مع المستجدات، ومنها السماح للمرأة بقيادة السيارة وضرورة وجودها في المحاكم المرورية خصوصا خريجات القانون، وغير ذلك مما تتطلبه الشرطة وغيرها، كحالات التوقيف وكل ما له علاقة بالمرأة، وأشار السعدون إلى أن عمل المرأة يستوجب إصدار نظام مكافحة التحرش وتطبيقه بحزم لحفظ حقوقها وتلافي ما قد يحدث من سلبيات.
بدوره، شدد عضو مجلس الشورى الدكتور فيصل الفاضل على ضرورة تمكين المرأة من العمل في الشرطة، مؤكدا أن المملكة لديها كفاءات من السيدات متمكنات من الناحية الشرعية والقانونية ولديهن الجدارة الكاملة لتولي الوظائف القيادية في الشرطة، وذكر أن هذا التوجه بزيادة فرص العمل أمام المرأة في الشرطة يأتي منسجماً ومتزامناً مع أهداف رؤية 2030 بتمكين المرأة في مختلف مجالات العمل واستثمار طاقاتها وقدراتها المهنية وجعلها شريكة فاعلة في تنمية الوطن، وتفعيلا لقرار مجلس الوزراء رقم 120 بشأن (زيادة فرص ومجالات عمل المرأة السعودية).
وأكد الفاضل أهمية تمكين المرأة وزيادة نسبة وجودها في العمل، مبيناً ان نسبة عملها في الشرطة ضعيفة، وهو ما لا ينسجم مع رؤية 2030، التي من أهدافها تمكين المرأة، واستثمار طاقاتها.

وذكر أنه يتوقع أن تشهد المرحلة القادمة فتحاً وتوسعاً في عمل المرأة في الشرطة، لافتا إلى أن المرأة أثبتت جدارتها من خلال عملها بالسجون وحرس الحدود وستثبت جدارتها قريباً في المرور والشرطة والنيابة العامة. وأشاد الفاضل بالشجاعة الإصلاحية بعيدة النظر التي اتسم بها عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، التي قامت على اختصار الزمن وحسم ملفات ظلت تراوح مكانها عقوداً من الزمن بقراراتٍ حكيمةٍ تواكب متطلبات المرحلة وحاجة الوطن والمواطنين.

وقال إن عمل المرأة في الشرطة سيمكّنها من التعاطي مع قريناتها بسلاسة أكثر من المحقق لو تم تكليفه بالمهمة لوحده، فهي أقدر على فهم التكوين النفسي للمرأة وأقرب إلى الدخول معها في الحوار المفيد في العملية التحقيقية.

رجال أعمال يخشون تعديلات المادة 77

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606069

محمد العبدالله (الدمام@mod1111222)

طالب محامون واقتصاديون بضرورة تضمين تعديلات المادة 77 من نظام العمل الأسباب المشروعة لتسريح العمالة، مشيرين إلى أن الوضوح سيزيل العبء عن لجان الخلافات العمالية بوزارة العمل، مقترحين حصر المخالفات من العامل التي توجب التسريح بوضوح، والتأكيد على الالتزام بما جاء في العقد الموقع بين العامل والمنشأة كأساس، وتحديد مبلغ التعويض للعامل بعد تسريحه بسبب مشروع، وتحديد الجهة التي يلجأ إليها عند وقوع الخلاف بين طرفي العقد، وإغلاق كل الثغرات التي تتسبب في تعدد التفسيرات.

وقال رئيس غرفة الشرقية عبدالرحمن العطيشان:«إن الشركات التي دربت وأهّلت موظفيها يصعب عليها الاستغناء عنهم، تضطر في أحيان تسريحهم لأسباب خارجة عن الإرادة، سواء بسبب سحب أحد المشاريع الرئيسية للشركة أو تقليص عدد المشاريع العامة، بحيث يصعب عليها إبقاء أعداد كبيرة من العمالة، وبالتالي فإن الحل يكمن في تقديم تعويض مناسب يستطيع من خلاله العامل إعادة ترتيب أوضاعه للعمل في جهة أخرى»، لافتاً إلى أن معظم الاتهامات التي توجه للقطاع الخاص غير صحيحة حول استغلال المادة 77 بصيغتها السابقة، مضيفاً أن وزارة العمل تدرك صعوبة توظيف عامل في وظيفة من دون انتاج.

من جهته، أشار رئيس لجنة الموارد البشرية بغرفة الشرقية صالح الحميدان إلى أن العقود المبرمة بين المنشآت والموظفين ينبغي أن تراعي حقوق مختلف الأطراف، مضيفاً أن المنشآت الاقتصادية هي جزء من الاقتصاد الوطني وليس من مصلحة أحد الإضرار بها، مشدداً على ضرورة تضمين التعديل في مادة 77 من نظام العمل الإنصاف الذي لا يضر بأي من الأطراف، وهو ما تدركه الجهات المختصة بالدولة، لافتاً إلى عدم وجود نظام أو قانون يمنع فصل الموظف من عمله في كل أنحاء العالم، ويعالج الفصل بمكافأة مجزية تتضمن رواتب أشهر عدة.

وأكد الخبير في الموارد البشرية سليمان الزهراني، أن تجديد العقد سنوياً أمر مهم يجب أن يضمّن في إحدى مواد العمل مع أي تعليمات أو مستجدات، موضحاً أنه يمكن عدم تجديد العقد مع إشعار الموظف بشكل ودي أن الشركة غير قادرة على استمرار توظيفه في الوقت الحاضر مع إعطائه مهلة ومكافأة مناسبة، وهو أمر متبع في كل أنحاء العالم.

وقال رئيس لجنة المحامين السابق سليمان العمري:«إن المشكلة في المادة 77 بصيغتها السابقة هي عدم الوضوح كما ينبغي، وإلا فإنها منصفة للعامل ورب العمل، بيد أننا لا يمكن أن نحمل رب العمل أكثر مما يحتمل إذا كانت هناك أسباب موجبة لتسريح بعض العمالة، مثل عدم وجود عقود عمل لدى الشركة أو أنها على شفا الإفلاس لارتفاع التكاليف والرسوم في ظل محدودية العمل.«

وأعرب المحامي الدكتور سعيد الدخيل، عن أمله أن تكون المادة 77 بعد تعديلها من مجلس الشورى قد حققت المطالب الأساسية التي تحقق الإنصاف للجميع، بحيث يطمئن العاملون لدى القطاع الخاص القلقون على المستقبل من الخشية من التسريح، مشدداً على أن يكون التعديل غير مجحف بحق المنشآت أيضاً والتي يجب أن تستفيد من العامل الذي يعمل لديها وفق العقد الموقع بين الطرفين، وقال:«في كل الأحوال إن تحديد التعويض أو تقديره يجب أن يكون واضحاً في المادة بعد

تعديلها.«
وأكد المحامي بخيت المدرع أن بعض المنشآت استغلت الثغرات في المادة لتسريح العمالة دون وجه حق، وذلك بتركها أسباب الفصل للتقديرات ولم يضمن صراحة في المادة، كما أن التعويض ترك للجنة الخلافات العمالية، ولا بد أن يتضمن التعديل بدقة الأسباب المشروعة التي يتم تسريح العامل بناء عليها وفي مقدمتها تعرض المنشأة للإفلاس أو الخسارة الكبيرة والانتهاك الواضح لبنود العقد الموقع مع العامل، وتحديد مبلغ التعويض بوضوح لإزالة كل لبس بما يبعد عن الأذهان تعدد التفسيرات.

ضمن ما ورد إلى الهيئة من شكاوى خلال العام المالي2017 حتى تاريخه

هيئة المحامين تؤكد عدم تسجيل أي شكوى رسمية بواقعة تحرش ضد أي مكتب

المصدر: جريدة سبق الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
https://sabq.org/8HCb7F

عبدالحكيم شار - الرياض 0 106,133
أكدت الهيئة السعودية للمحامين عدم تسجيل أي شكوى رسمية بواقعة تحرش ضد أي مكتب محاماة ضمن ما ورد إليها من شكاوى خلال العام المالي 2017 حتى تاريخه.
ونفت الهيئة السعودية للمحامين عبر حسابها الرسمي بتويتر الخبر الذي أورده برنامج يا هلا بروتانا خليجية من أن جهات مسؤولة ورفيعة المستوى من وزارة العدل طلبت أمس اللقاء بمسؤولي هيئة المحامين؛ وذلك من أجل ما نوقش أمس في فقرة معاناة المتدربين بمكاتب المحاماة. وأكدت الهيئة حرصها على تلقى ما يرد إليها من شكاوى، وإجراء التحقيق اللازم، واتخاذ الإجراء النظامي بالتنسيق مع وزارة العدل.
وأكدت الهيئة أن لديها منصة إلكترونية لتلقي الشكاوى ومعالجتها بسرية تامة مع حماية المبلّغين.
وأضافت في تغريدات بحسابها بتويتر: "تعمل الهيئة على كل ما من شأنه تحسين بيئة العمل في مكاتب المحاماة".
وشددت الهيئة على عدم تسجيل أي شكوى رسمية بواقعة تحرش ضد أي مكتب محاماة ضمن ما ورد إليها من شكاوى خلال العام المالي 2017 حتى تاريخه.
وأضافت: تحال الدعاوى المتعلقة بتأديب المحامين إلى لجنة مختصة، تفحص ما يرد إليها من شكاوى، وتتخذ الإجراء اللازم نظامًا بعد ثبوت المخالفة، واستكمال الإجراءات الموضحة في نظام المحاماة ولائحته التنفيذية.
وأردفت: تسعى الهيئة السعودية للمحامين إلى التنسيق مع جهات حكومية مختلفة؛ لتوفير بيئة عمل تتلاءم مع متطلبات التدريب القانوني، والعمل على إيجاد الحلول التي تكفل الموازنة بين حقوق المتدرب والمكاتب المكلفة بتقديم التدريب.
وزادت: تخضع المشاركات الإعلامية كافة بمختلف أساليبها إلى ما تمليه الأنظمة المرعية من ضوابط موضوعية، تكفل تقديم الرأي، وعدم الإدلاء بمعلومات غير صحيحة، من شأنها إثارة البلبلة، أو تكوين صورة سلبية، تضر بالبيئة العدلية.
ولفتت إلى أنه يحظر نظامًا المساس بكل ما فيه الإساءة للبيئة العدلية، أو التشهير بأفرادها، مع احتفاظ المتضرر بحقه القانوني في اللجوء للجهات المختصة حال وجود مخالفة من أي عضو ينتمي للسلطة العدلية، ويخالف مبادئ وأعراف السلوك المهني.

وبيَّنت أن الأنظمة والممارسات القضائية تكفل الردع الكامل لكل مخالف أو متجاوز تثبت إدانته.. وتؤكد الهيئة ألا حصانة لمخالف، ولا مكان لمن ينتهك الأعراف والمعايير المهنية.

هيئة الإحصاء كشفت أن التأخير والمرض أبرز أسباب عدم الالتحاق بالتعليم

ربع السعوديات جامعيات ونصف السعوديين ذوو تعليم ثانوي

المصدر: جريدة اليوم الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4223688

ماجد الميموني - الرياض

كشفت الهيئة العامة للإحصاء، أنَّ أكثر من نصف السكان السعوديين الذين يبلغون من العمر (25 سنة وأكثر) قد حصلوا على التعليم الثانوي أو أعلى، بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى من السكان السعوديين الذكور (28.1٪) بينما نسبة الحاصلات على مؤهل جامعي أو أعلى من الإناث (25.5٪).

وأصدرت الهيئة نتائج «مسح التعليم والتدريب 2017م»، والتي تم تصنيف المعلومات الواردة فيه أيضًا وفقًا للفئات السكانية ونوع الجنس، وقد احتوى الإصدار على أكثر من خمسين مؤشرا متخصصا في مجالات التعليم والتدريب.

وقد أظهرت نتائج المسح وجود تكافؤ الفرص في التعليم الابتدائي وفي التعليم المتوسط، بينما أظهرت النتائج أن الذكور يتمتعون بحظ أوفر في التعليم الثانوي من الإناث حيث إن الالتحاق بمرحلة التعليم الثانوي بلغ (92) طالبة لكل (100) طالب، أما في مرحلة التعليم العالي فيلاحظ عكس ذلك، حيث إن الالتحاق بلغ (107) طالبات لكل (100) طالب.

كما تبيَّن من خلال المسح أنَّ عدم الالتحاق بالتعليم يعود لعدد من الأسباب يأتي في مقدمتها الرغبة في التأخير عند الذكور بنسبة (27.7٪) وعند الإناث بنسبة (22.7٪) ثم يأتي المرض أو الإعاقة كثاني أسباب عدم الالتحاق بالتعليم بنسبة (19.6٪) عند الذكور وبنسبة (19.4٪) عند الإناث.

وفي المرتبة الثالثة يأتي عدم الالتحاق بالتعليم بسبب عدم القبول عند الذكور بنسبة (17.4٪) بينما يعود عند الإناث بسبب مساعدة الأسرة بنسبة (11.2٪)، كما أظهرتْ النتائج أنَّ أكثر من نصف السكان السعوديين الذين يبلغون من العمر (25 سنة وأكثر) قد حصلوا على التعليم الثانوي أو أعلى بينما بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي أو أعلى من السكان السعوديين الذكور (28.1٪) ونسبة الحاصلات على مؤهل جامعي أو أعلى من الإناث (25.5٪).

كما أظهرت نتائج المسح بعض البيانات المتعلقة ببعد المسافة بين المدرسة والمسكن حيث بلغت نسبة الطلاب السعوديين الذين تبلغ المسافة بين سكنهم ومدارسهم أكثر من 5 كيلومترات حوالي (21٪). وبلغت هذه النسبة أعلاها في منطقتي نجران وعسير بحوالي (29٪)، بينما وصلت أدناها في منطقة الحدود الشمالية بحوالي (2٪)، وحول البيئات المحفزة للتعلم كشفت نتائج المسح أن نسبة الأطفال السعوديين الذين يعيشون في بيئة منزلية إيجابية ومحفزَّة للتعلم عند فئة عمر الطفولة المبكرة تصل إلى (34٪)، وعند فئة عمر المرحلة الابتدائية تصل إلى (29٪).

800 ألف أسرة حصلت على دعم تجاوز900 ريال من ˙حساب المواطن"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26710397

جدة - الحياة
كشف برنامج حساب المواطن عن حصول 800 ألف أسرة على دعم تجاوز 900 ريال، ضمن الدفعة الثانية من البرنامج، التي جرى إيداعها في العاشر من كانون الثاني (يناير) الجاري، مشيراً إلى أن نسبة السيدات المسجلات (ربة أسرة) من المستحقين للدعم خلال الدفعة الثانية تجاوزت 21 في المئة.
وأوضح البرنامج أمس (الأحد)، أن 52 في المئة من الأفراد المستقلين المستحقين للدعم في الدفعة الثانية رجال، و 48 في المئة من الأفراد المستقلين المستحقين للدعم نساء، مبيناً أن 66 في المئة من المستحقين للدعم في الدفعة الثانية مسجلون كأُسر، و34 في المئة من المستحقين أفراد مستقلون.
وكان برنامج حساب المواطن أودع أخيراً ، 2,1 بليون ريال تمثل الدفعة الثانية من قيمة الدعم للمستحقين لشهر يناير الجاري .
وأوضح مدير البرنامج المهندس علي بن هادي راجحي، أن الأرقام أظهرت حصول 50 في المئة من الأسر والأفراد المستقلين على الاستحقاق الكامل بمعدل 935 ريالاً كمتوسط دعم للأسرة الواحدة في ثاني دفعات حساب المواطن التي شملت قرابة ثلاثة ملايين أسرة وفرد مستقل، و7.9 مليون تابع لأرباب الأسر، بإجمالي 11 مليون مستفيد.
وبيَّن مدير البرنامج، أن 800 ألف أسرة حصلت على دعم تجاوز 900 ريال، فيما حصل 26 في المئة من المستحقين على دعم جزئي.
وأفاد راجحي أن إجمالي قيم الدعم المودعة في حسابات المستفيدين من حساب المواطن في دفعتيه الأولى والثانية ناهز حاجز الـ4 بلايين ريال، لافتاً أن الدفعة الثالثة من قيمة الدعم سيتم إيداعها في حسابات المستحقين في العاشر من شهر فبراير المقبل، وسيستفيد منها المستحقين المكتملة طلباتهم قبل العاشر من شهر يناير الجاري.
وقال البرنامج إنه يواصل استقبال الاتصالات والاستفسارات عبر مركز الاتصال (19912) من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحاً إلى العاشرة مساءً، وحساب خدمة العملاء @Citizen_care في «تويتر» على مدار الساعة عدا الجمعة والسبت من الساعة الواحدة مساءً إلى الساعة الحادية عشرة مساءً، والبوابة الإلكترونية www.ca.gov.sa على مدار الساعة.

شطب محاميين.. و104 شكاوى على مكاتب محاماة خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26709897

الرياض - الحياة
أكدت مصادر مطلعة في هيئة المحامين السعوديين لـ«الحياة» شطب محاميين اثنين مطلع العام الحالي، فيما أشارت إلى أن «الهيئة» استقبلت 104 شكاوى على مكاتب محاماة العام الماضي، وأن معظمها انتهت بالصلح.
وبحسب المصادر بلغ عدد الشكاوى التي أحالتها «الهيئة» إلى وزارة العدل بحكم اختصاصها وإشرافها على عمل الهيئة نحو 14 شكوى، فيما حفظت نحو 40 في المئة من القضايا التي وردت إليها.
إلى ذلك، أكدت «هيئة المحامين» في بيان صحافي أمس، عدم تسجيل أو استقبال أية شكوى تحرش من متدربات في مكاتب محاماة، وذلك على خلفية تصريح إحدى المتدربات في قناة تلفزيونية.
وشددت «الهيئة» على حرصها بتلقي ما يرد إليها من شكاوى، وأنها تجري التحقيقات اللازمة، وتتخذ الإجراء النظامي بالتنسيق مع وزارة العدل، لافتة إلى وجود منصة إلكترونية لديها لتلقي الشكاوى ومعالجتها بسرية تامة مع حماية المبلغين.
ورأت أن النظام حظر المساس بالبيئة العدلية أو التشهير بأفرادها، مع احتفاظ المتضرر بحقه القانوني في اللجوء إلى الجهات المختصة حال وجود مخالفة من أي عضو ينتمي إلى السلطة العدلية ويخالف مبادئ وأعراف السلوك المهني، مؤكدة أن لا حصانة لمخالف، ولا مكان لمن ينتهك الأعراف والمعايير المهنية.
يذكر أن مكاتب المحاماة السعودية تحتضن 8766 محامياً قيد التدريب، منهم 1931 أنثى، و 6835 ذكراً ليكونوا من رجال القضاء الواقف.
وزاد عدد المحاميات الإناث 29 في المئة العام الماضي، ليبلغ عددهن 209 محاميات رسميات، مقابل 4607 محامين ذكور، بنسبة زيادة 13 في المئة من العام ذاته.

"العمل" تفتح باب استقدام العمالة المنزلية من أوغندا

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26706555

الرياض - الحياة
أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن فتح الاستقدام للعمالة المنزلية من أوغندا، عبر البوابة الإلكترونية لبرنامج العمالة المنزلية (مساند)، في إطار جهود الوزارة الحثيثة لفتح قنوات جديدة من الدول المصدّرة للعمالة المنزلية لتلبية الطلب على الأيدي العاملة.
وأوضح المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل أن الوزارة حددت إجمالي كلفة استقدام العمالة المنزلية من أوغندا بـ7500 ريال، مضيفاً أن الوزارة وقعت مع الجانب الأوغندي اتفاق ثنائي لتنظيم استقدام العمالة المنزلية، بهدف تنظيم العلاقة بين الطرفين، وضبط العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، وحفظ حقوق جميع الأطراف.
وأشار إلى أن الاتفاق تضمن عدداً من الضوابط والالتزامات وفي مقدمتها صيغة معتمدة لعقد عمل موحّد للعمالة المنزلية، تمت الموافقة عليها من الطرفين، مؤكداً أن بنود الاتفاق تتضمن حماية حقوق صاحب العمل والعمالة المنزلية، كما تم تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية وإجراء المراجعة الدورية لتقييمها ومتابعتها .

ودعا المتحدث الرسمي عملاء الوزارة للتعامل مع المكاتب والشركات المعتمدة في البوابة الإلكترونية لبرنامج العمالة المنزلية «مساند» على الموقع، وكذلك التواصل مع مركز اتصال خدمة العملاء في الوزارة على الرقم 19911 لأي استفسارات .

توظيف أول عنصر نسائي بصالة الركاب بميناء فرسان

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/556985

طه الأمير - جازان

A A

كشف مدير عام فرع وزارة النقل بمنطقة جازان المهندس محمد بن أحمد الحازمي عن توظيف أول عنصر نسائي في صالة ركاب العبارات البحرية بميناء فرسان.

وأسهمت عبارات نقل الركاب بجازان، في نقل 11657 راكبًا و1264 سيارة بين ميناءي جازان وفرسان منذ يوم الاثنين الماضي وحتى الجمعة الفائتة، حيث بلغ عدد المغادرين من جازان إلى فرسان 6496 راكبًا و680 سيارة ومن فرسان إلى جازان 5161 راكبًا و 584 سيارة. جاء ذلك في وقت عززت فيه شعبة النقل البحري بفرع وزارة النقل بجازان عدد رحلات نقل المسافرين من ميناء جازان إلى جزيرة فرسان بواقع 72 رحلة وذلك بالتزامن مع إجازة منتصف العام الدراسي، ولمواكبة زيادة إقبال المسافرين إلى جزر فرسان لاعتدال أجوائها. وأوضح مدير عام فرع وزارة النقل بالمنطقة أن زيادة عدد الرحلات جاء بواقع ثلاث رحلات من ميناء فرسان إلى جازان وثلاث رحلات بالاتجاه المقابل نظرًا لزيادة الاقبال على جزيرة فرسان خلال إجازة منتصف العام الدراسي وتزامنا مع انطلاق فعاليات مهرجان جازان الشتوي العاشر، مشيرا إلى أن الإدارة عملت على دعم مكاتب الحجز وصالات الركاب بكوادر بشرية من موظفين ومشرفين من إدارة النقل.

"هدف": 45 يوماً حد أقصى لصرف دعم الشهادات الاحترافية ردا على شكاوى متضررين بسبب التأخير في الصرف3 شهور

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/556977

أمين رزق

A A

أكد صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» صرف دعم الشهادات الاحترافية خلال 45 يوما كحد اقصى من رفع الشهادة الى نظام التوظيف والتدريب. جاء ذلك ردا على شكاوى عدد من المتضررين امس بسبب التأخير في الصرف لأكثر من ثلاثة شهور. ويمكن للمستفيد الحصول على دعم مالي لتكاليف شهادتين فقط، ويحق لأي مواطن في القطاع العام او

الخاص الحصول عليها في خطوة تهدف الى تنمية القوى العاملة الوطنية مهنيا لرفع قدراتها التنافسية في سوق العمل الذي يعج بأكثر من 11 مليون وافد.
وتتركز الشهادات المعتمدة في: شهادة معهد تشارترد للأفراد والتنمية - الدبلوم التأسيسي في التعليم والتطوير(CIPD)، شهادة محترف إدارة مشاريع (PMP)، محترف معتمد من جمعية إدارة الموارد البشرية (SHRM، شهادة زمالة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA)، شهادة المدقق الداخلي المعتمد (CIA)، شهادة المسوق محترف (PCM)، شهادة أخصائي مايكروسوفت (MOS)، شهادة مايكروسوفت المهنية المعتمدة (MCP)، متخصص في الشبكات معتمد من سي سي ان (CCN، شهادة كامبردج الدولية في مهارات تقنية المعلومات (Cambridge).. ويهدف البرنامج إلى التقليل من الانكشاف المهني ورفع نسب إحلال السعوديين في المهن ذات القيمة المضافة ونشر مفهوم التدريب الاحترافي، وتحفيز منظمات الأعمال لإتاحة الفرصة لمنسوبيها للتدريب المتخصص الموثق بشهادات مهنية معتمدة دوليا. وتخضع حاليا غالبية البرامج في صندوق الموارد البشرية للتطوير حتى تكون اكثر مواكبة لسوق العمل.

الفيصل يطلع على خطط توظيف النساء الصم بجدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/556978

لمدينة - جدة
A A
اطلع مستشار خادم الحرمين الشريفين، أمير منطقة مكة المكرمة صاحب السمو الملكي، الأمير خالد الفيصل على أهداف وخطط نادي الصم للنساء بجدة، بما في ذلك توفير الوظائف لهن. جاء ذلك خلال استقبال سموه في مقر الإمارة بجدة، أمس - رئيس وأعضاء مجلس إدارة نادي الصمّ للنساء بجدة. وقدّم أمير مكة التهنئة لأعضاء المجلس؛ بمناسبة تكوينه كأول مجلس صمّ للنساء معيّن من الهيئة العامة للرياضة، متمنيًا لهم التوفيق والنجاح. كما استمع سموه إلى شرح عن الأهداف والخطط التي يسعى النادي لتحقيقها؛ خدمةً للفتيات الصمّ، والرفع من مستواهن في المجالات الثقافية والاجتماعية، والارتقاء بمستوى البرامج والأنشطة الخاصة بهذه الفئة، والعمل على توفير فرص التوظيف المناسبة لهن في المشروعات الجديدة بالمنطقة.

وفاة مواطن بسبب "الإهمال".. والصحة: "سبعيني" وأمراضه كثيرة!!

في مستشفى الثغر بجدة.. أجهزة غسيل كلى غائبة.. وثلاجة الموتى معطلة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م

أحمد الجهني - جدة

A A

توفي مواطن في السبعين من عمره؛ بسبب تأخر نقله من مستشفى الثغر بجدة، الذي يعاني من نقص، في التخصصات الطبية، وعدم توافر الخدمات الصحية المطلوبة - إلى مستشفى آخر.

ورغم السيناريو المثير لقصة علاج المريض، إلا أن الشؤون الصحية في جدة على لسان المتحدث الرسمي بصحة جدة، عبدالله الغامدي، بررت الوفاة بكون المواطن في السابعة والسبعين من عمره، وأن «أمراضه كثيرة»، وهو المبرر الذي لم يقنع أسرة المريض، التي اتهمت المستشفى بالإهمال، وقدمت شكوى ضد وزارة الصحة، ومطالبة بمحاسبة المقصرين، مؤكدةً أن «الصحة» اتصلت عليه، وقالت إن لديهم الآن «سرير شاغر»، ولكن بعد فوات الأوان؛ حيث توفي المريض قبل توفير السرير.

تبدأ القصة عندما نقل المريض محمد مسعود عسيري إلى المستشفى، عن طريق الهلال الأحمر، وكانت حالته غير مستقرة أثناء وصوله لطوارئ مستشفى الثغر، وكان يعاني من تسمم جرثومي، وفشل في الجهاز التنفسي، وفي معظم وظائف الجسم الداخلية.

وتم على الفور تقديم العلاج اللازم، وإدخاله العناية المركزة بالطوارئ، ونظرًا لعدم توافر التخصص المطلوب، وتعذر إمكانية تقديم العلاج للحالة داخل المستشفى - تم وضع المريض على الفور في برنامج «إحالتي»؛ لاستكمال علاجه، وهو برنامج تقدمه وزارة الصحة لتحويل المرضى من مستشفى إلى آخر إلكترونيًّا، وبناءً على تقرير مفصل عن الحالة من قِبل الطبيب المختص.

وينفي سلطان عسيري «ابن المتوفى» مزاعم «صحة جدة» في دخوله للعناية المركزة، مؤكدًا أن والده لم يغادر طوارئ المستشفى، والتي قضى بها 6 أيام، ولم يدخل لغرفة العناية المركزة؛ حيث اعتذر المستشفى بعدم وجود سرير شاغر بالقسم.

وأضاف: «ولتوالي الاعتذارات وتكرار كلمة «لا يوجد» طالبنا منذ اليوم الأول كون المستشفى ليس لدية إمكانيات - وفقًا للأطباء المتواجدين - بنقله إلى مستشفى آخر».

وقال الابن إن والده احتاج إلى غسيل للكلى وإن المستشفى، الذي لا يملك جهازًا لغسيل الكلى، طالب الأسرة بإحضار جهاز غسيل إن كان لديهم ذلك. ويضيف: نتيجة للإهمال والتقصير توفي والدي.. إلا أنه ظهرت على السطح مشكلة أخرى؛ حيث إن ثلاجة الموتى معطلة؛ ولذا تم نقله إلى مستشفى الملك عبدالعزيز.

وفي أثناء الدفن تلقيت اتصالًا من مستشفى الثغر يطالبني بالحضور، وحل قضية والدي الصحية بنقله؛ شريطة التنازل عن الشكوى المقدمه لوزارة الصحة، وكان ردي: «انتهت مشكلته الصحية بوفاته».

وفي اليوم التالي أي اليوم الثامن لدخوله المستشفى والثاني لوفاته؛ تلقيت اتصالًا من «الصحة» بأنه تم إيجاد سرير في مستشفى آخر.

وأكد أنهم تقدموا بشكوى لوزارة الصحة، والتي تحركت بعد وفاته، أي بعد فوات الأوان، مطالبين بمحاسبة المقصرين.

الشعلان والخلف طالبتا "العمل" بسد فجوة الأجور.. و"العدل" بلائحة لحقوق المطلقة

"توصية شورية": راتب المرأة نصف الرجل.. لماذا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606292

A

فاطمة آل دبيس (الدمام) fatimah_a_d@

يدرس مجلس الشورى توصية نوعية، مقدمة من عضويه الدكتورة لطيفة الشعلان والدكتورة موضي الخلف - حصلت «عكاظ» على نسخة منها - تطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتفعيل دورها الرقابي على كافة مؤسسات وشركات القطاع الخاص، لسد الفجوة في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية.

وذكرت التوصية المسوغات والأسباب التي بنيت عليها التوصية، ومن بينها إن التمييز في أجور العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية يعد مخالفة صريحة لقرار وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والذي نص على: «منع كل تمييز في الأجور بين العمال والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية».

كما أنه يعد مخالفا لنص الفقرة (الخامسة) من المادة (الأولى) من دليل عمل المرأة في القطاع الخاص، الصادر عن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، والتي تنص على «يمنع أي تمييز في الأجور بين العاملين والعاملات عن العمل ذي القيمة المتساوية»، ومخالفاً كذلك لاتفاقية تساوي أجور العمال والعاملات عند تساوي العمل، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، والتي أصبحت المملكة طرفاً فيها بموجب مرسوم ملكي، كما هو مخالف لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الفقرة (هـ) من المادة (الثانية) التي تنص على اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة.

وأكدت التوصية أن المرأة السعودية احتلت المركز الأخير بين دول الخليج، كما احتلت مرتبة متأخرة بين عدد من الدول العربية من حيث الراتب الذي تتقاضاه مقارنة بالرجل، نظير أدائهما للعمل ذاته، ووفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2017 عن الفجوة في معدلات الأجور بين الجنسين، احتلت السعودية المركز 107 عالمياً حيث تتقاضى الموظفة السعودية راتباً يمثل 56% من إجمالي راتب زميلها الرجل.

وذكرت المصادر أن أحد المسوغات هو ما أكدته دراسة لمؤسسة الملك خالد الخيرية أن أجر العاملين من الرجال يزيد بما نسبته (10%) من أجر العاملات من النساء. ووفقاً للدراسة فإن وتيرة ازدياد الفجوة بين أجور العاملين والعاملات السعوديين في تسارع كبير، حيث ارتفع المعدل 3 أضعاف بين عام 2014 - 2016، من (3.4%) وبمقدار (324) ريالا إلى (10%) بمقدار (1077) ريالا. «تم احتساب هذه النسبة باستخدام بيانات المشتركين لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للربع الثالث 2016. علما بأن مصدر أرقام تحليل فجوة الأجور بين الجنسين هو معدل الأجور للمشتغلين من عام 2014 إلى النصف الأول من عام 2016 الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء» ونصت التوصية على أن من (المؤشرات) الأخرى التي قد ترجح الفجوة في الأجور بين الجنسين أن نسبة النساء المسجلات في حساب المواطن كأرباب أسر 21% من الأسر في البرنامج. (وزارة العمل، 2017)، كما تشكل الأسر السعودية التي تعيلها امرأة 5% من إجمالي الأسر السعودية في المملكة، وبمراجعة أرقام مسح وإنفاق الأسرة، وجد أن الأسر التي يعيلها رجل تتمتع بزيادة في الإنفاق عن الأسر التي تعيلها امرأة بمقدار 6349 ريالا شهرياً. (مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية، 2013).

وأكدت التوصية أن المملكة تعاني، شأنها شأن بعض الدول العربية الأخرى كالكويت والسودان وعمان، من ارتفاع نسبة المرأة الفقيرة مقابل الرجل الفقير، وتتراوح النسبة ما بين 120 و160 امرأة لكل 100 رجل (الفقر المؤنث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي، مؤسسة الملك خالد، 2014). وأشارت التوصية إلى أن «خطة التنمية العاشرة»

تضمنت عدداً من الأهداف والسياسات كتمكين المرأة الاقتصادي، وزيادة إسهامها في مجالات التنمية، وزيادة نسبة المرأة في سوق العمل (حيث تشكل بطالة النساء في المملكة أحد النسب الأعلى عالمياً) ودعم من هن في سوق العمل بسد الفجوة المتزايدة في الأجور بين الجنسين في القطاع الخاص.

ويشهد ملف حقوق المرأة في مجلس الشورى تصاعدا ملحوظا، حيث تضمن 15 قراراً، إذ طالب المجلس وزارة العدل بإعداد لائحة لحقوق المطلقة تحفظ حقوقها وحقوق أطفالها، كما طالبها بتنفيذ برامج تثقيفية لتوعية النساء بحقوقهن الشرعية والقانونية، ووافق المجلس في قرار آخر على إنشاء مجلس أعلى لشؤون الأسرة، وأيد في قرار آخر ضرورة حصول المرأة على بطاقة أحوال مدنية في خطة متدرجة؛ لضمان حصول جميع السعوديات عليها، وطالب المجلس في أحد قراراته وزارة الشؤون البلدية والقروية باتخاذ التدابير اللازمة لإشراك المرأة كناخبة في انتخابات المجالس البلدية، ووافق المجلس على انضمام المملكة إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما سبق وطالب وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالاهتمام بالمرأة المعيلة لأسرتها؛ وذلك بزيادة مخصصها من الضمان الاجتماعي ومساندتها في ما يحقق استقرارها الاجتماعي والأسري، وطالب بمساواة المواطنة بالمواطن في جميع شروط الحصول على القرض كالسن والحالة الزوجية وغير ذلك.. وفي قرار آخر أصدره ضمن موافقته على مشروع الإستراتيجية الوطنية للإسكان؛ طالب المجلس بإيضاح آليات توفير المساكن لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل والأيتام والمطلقات بدون عائل ضمن الإستراتيجية. ودعا في قرار آخر إلى دعم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية إلى تنفيذ البرامج والمشاريع التي تعالج قضايا المجتمع؛ مثل قضايا المرأة وحمايتها من العنف والطلاق وما يترتب عليه من آثار مدمرة على الأبناء والأسر.

بعد عامين من تقديم "الأحمدي" للمشروع

"الشورى" يصوت على ملاءمة دراسة "النقل المدرسي"

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606291

A

فارس القحطاني (الرياض) faris377@

كشف رئيس اللجنة العلمية والبحث العلمي في مجلس الشورى الدكتور ناصر الموسى لـ«عكاظ» أن المجلس سيصوت الأسبوع القادم على مدى ملاءمة دراسة مقترح مشروع نظام النقل المدرسي المقدم من عضو المجلس الدكتورة حنان الأحمدي قبل عامين (رمضان من عام 1437)، مشيرا إلى أن اللجنة العلمية أوصت بالموافقة عليه.

وعن دواعي تقديم المشروع، قالت الدكتورة حنان الأحمدي إن المقترح سيساهم في سد الفراغ التشريعي القائم في ما يتعلق بالنقل المدرسي، إذ إن ما يتوفر من لوائح يعالج قضايا فنية بحتة كاشتراطات ترخيص السائقين والمواصفات الفنية المطلوبة في الحافلة، ولا توجد تنظيمات تعالج عملية إدارة النقل المدرسي بما يضمن الأمن والسلامة لمستخدميه، مشيرة إلى أن تبلور الفراغ التشريعي في صدور العديد من قرارات مجلس الوزراء الهادفة لمعالجة أزمة النقل المدرسي وإيجاد الحلول لمختلف جوانبه، لافتة إلى أن جزءا كبيرا من إشكالات النقل المدرسي لا يمكن معالجته من خلال القرارات التي تصدر من حين لآخر، وإنما ينبغي معالجتها تشريعيا بإصدار نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات لجميع الأطراف والجهات ذات العلاقة، وينظم هذه الخدمات بما يضمن الالتزام بالحد الأدنى من اشتراطات الأمن والسلامة في جميع مكونات نظومة النقل المدرسي.

وأضافت الأحمدي: اللوائح المنظمة للنقل المدرسي لا تتناول قضية نقل المعلمات، ورغم قرار مجلس الوزراء الصادر بهذا الخصوص (1432/10/27)، الذي ينص على البدء بتوفير خدمات النقل للمعلمات من العام 1432، إلا أنه حتى الآن لم تُلزم القطاعات التعليمية «الحكومية أو الخاصة» بنقل المعلمات، لذلك وفي ظل الإشكالات التي تعانيها المعلمات ونسبة الحوادث التي يتعرضن لها التي تفوق نسبة الحوادث المرورية في المجتمع ككل، وجب إيجاد نظام يضمن توفير سبل نقل آمنة لهذه الفئة المهمة في المجتمع، كما لم تنجح الجهود الساعية لتنظيم قطاع النقل المدرسي في القضاء على الممارسات غير النظامية وغير الآمنة فيه، خصوصا أساطيل سيارات الميكروباص المعدلة لنقل ما يفوق حمولتها من طلاب ومعلمات، والتي لا تخضع للفحص الدوري في غالب الأحيان. وتؤكد تقارير الإدارة العامة للمرور وحملاتها التفتيشية استمرار هذه المشكلة بما يحتم إيجاد البدائل المناسبة للقضاء عليها.

ومضت الأحمدي معددة مبررات مقترحها، موضحة أن اللوائح التنظيمية القائمة أغفلت مسؤولية المدرسة ووزارة التعليم عن مراقبة ومتابعة مشغلي النقل المدرسي والتزامهم بمعايير الأمن والسلامة وتوفير مراقبات داخل الحافلات، وتنظيم حركة السير خارج المدرسة ومتابعة إركاب وتنزيل الطلاب وسلوك السائقين وسلامة المركبة، بينما في دول مجاورة تقع المسؤولية بالدرجة الأولى على المدرسة في حالات الإهمال والتقصير، مع بقاء مسؤولية الجهات الأخرى كل في ما يخصه كوزارة النقل والمرور وغيرهما، وكذلك عدم وجود أنظمة تحدد مسؤولية إدارات التعليم عن السلامة في النقل المدرسي، وتلزمها بتبني إجراءات متابعة ورقابة ومحاسبة المخالفين من المشغلين أو السائقين وتحملها مسؤولية الإخلال بدورها في هذا الجانب. ولضعف الممارسات الرقابية والمحاسبية في قطاع النقل المدرسي الذي ترتبت عليه نتائج كارثية وحوادث كان يمكن تلافيها، تبرز أهمية إيجاد نظام يلزم القطاعات التعليمية بالقيام بدورها في المتابعة والرقابة للنقل المدرسي.

وبينت أن ضعف آليات المتابعة والرقابة والمحاسبة على مستوى المدرسة (في الأهلية والحكومية) لأداء السائقين والتزام المشغلين بالضوابط والاشتراطات الموضوعة، تسبب في تكرار حوادث النقل المدرسي، ومنها الدهس ونسيان الأطفال في الحافلة، أو حتى سقوطهم منها أثناء سيرها، وبما أن المدارس الأهلية على وجه الخصوص غير مشمولة بجهود الوزارة في تطوير النقل المدرسي يجب إيجاد نظام موحد لتنظيم النقل المدرسي في جميع المدارس بغض النظر عن كونها حكومية أو أهلية أو عالمية أو غير ذلك. ولابد من وضع تشريعات ملزمة بالحد الأدنى من المواصفات والإجراءات التي تضمن السلامة في النقل المدرسي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات وتعزيز آليات التنسيق بين الأطراف المعنية، وكذلك تحديد المخالفات والعقوبات المترتبة عليها.

واختتمت الدكتورة حنان الأحمدي بأن أهداف المقترح تتمثل في توفير وسائل النقل الآمنة والمحافظة على سلامة المشتركين في خدمات النقل المدرسي من الطلاب والطالبات والمعلمات، وتنظيم خدمات النقل التي تقدمها القطاعات التعليمية الحكومية والأهلية ومنشآت القطاع الخاص المتخصصة في النقل المدرسي، وضع المعايير والاشتراطات التي تضمن توفر مواصفات السلامة في الحافلات المخصصة للنقل المدرسي، تحديد الضوابط المهنية اللازم توافرها في السائقين المرخصين لقيادة الحافلات المدرسية، تحديد الأدوار والمسؤوليات والتنسيق بين الأطراف المعنية بالنقل المدرسي، وتوعية صغار المستثمرين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الراغبين في الاستثمار في مجال النقل المدرسي بضوابط واشتراطات السلامة في هذا القطاع.

دوام جزئي بالمستشفيات لمتهوري الطرقات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=326847&CategoryID=5

الرياض: خالد الحارثي 2018-01-14 11:40 PM

ينفّذ مرور المنطقة الشرقية برنامجا جديدا يجبر السائقين المتهورين على تنفيذ برنامج «السلامة المرورية والخدمة الاجتماعية الإلزامية»، خلال الالتحاق بدوام جزئي في المستشفيات، وإطعام المرضى ومساعدتهم في احتياجاتهم، وتقديم تقرير شامل عن مريضين على الأقل يوميا.

خطوات البرنامج
ضبط السائقين المتهورين
إخضاعهم للتدريب على يد الممرضين
إلزامهم بالدوام 3 ساعات في مستشفى
ملازمة المرضى وتقديم المساعدة لهم
في خطوة مرورية تهدف إلى تهذيب سلوك السائقين المتجاوزين السرعات المحددة على الطرقات، ينفّذ مرور المنطقة الشرقية برنامجا جديدا يجبر السائقين المتهورين على تنفيذ برنامج «السلامة المرورية والخدمة الاجتماعية الإلزامية»، خلال الالتحاق بدوام جزئي في المستشفيات، وإطعام المرضى ومساعدتهم في احتياجاتهم، وتقديم تقرير شامل عن مريضين على الأقل يوميا.
تسوية الإجراءات
يشترط البرنامج التزام المتهور بالوقت المحدد لتنفيذ البرنامج، ومدته 3 ساعات، وتنفيذ المهام المطلوبة، وفي حال عدم الالتزام يعاد له البرنامج مرة أخرى قبل تسوية إجراءاته المرورية التي على إثرها خضع للبرنامج.
«الوطن» حاولت الاستفسار عن البرنامج وآلية تطبيقه، وما إذا كان سيتم تعميمه مستقبلا، وأُرسلت الاستفسارات إلى متحدث المرور، ولم تتلق الرد.
تقديم المساعدة
اطلعت «الوطن» على نموذج للسلامة المرورية يتم تطبيقه حاليا، بالتعاون بين نقاط الضبط المروري في الدمام ومستشفى الظهران العام، يتم خلاله ضبط السائقين المتهورين الذين تتجاوز سرعاتهم الحد المسموح به، ويتم إلزامهم بالدوام فترات متفرقة في المستشفى، ويخضعون للتدريب على يد الممرضين هناك، بحيث يتم الحضور إلى المستشفى الساعة الـ10 صباحا، والانصراف الواحدة ظهرا، وخلال هذه الفترة يقوم المخالف بملازمة المرضى، وتقديم المساعدة لهم، تحت إشراف مباشر من الممرضين والمشرفين على الأجنحة، على أن يقوم بإطعام المرضى في فترة الغداء، وتنفيذ ما يطلبونه من احتياجات خلال تنويمهم، كما يطلب البرنامج من المخالف تقديم تقرير شامل عن مريضين على الأقل، يشمل حالتهما الصحية، وسبب تنويمهما، وعادة ما يكون هؤلاء المرضى من ضحايا الحوادث المرورية، وهي خطوة تهدف إلى تهذيب سلوك المخالفين والوقوف على مخاطر السرعة ونتائجها، وأخذ العظة والعبرة حين يشعرون بمعاناة المرضى المنومين، وخطورة السرعة الجنونية على حياتهم.
نقاط تضمنها البرنامج
ضبط السائقين المتهورين
إلزامهم بالدوام فترات متفرقة في مستشفى
إخضاعهم للتدريب على يد الممرضين
ملازمة المرضى وتقديم المساعدة لهم
التزام المتهور بالوقت المحدد لتنفيذ البرنامج ومدته 3 ساعات

إطلاق الدفعة الأولى من برنامج "سكني 2018" بـ 19481 منتجاً تمويلياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26731220

الرياض - «الحياة»

أطلقت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية الدفعة الأولى من المرحلة الثانية لبرنامج «سكني 2018» بإجمالي 19481 منتجاً سكنياً وتمويلياً، موزعة على جميع مناطق المملكة، ضمن مستهدفات البرنامج خلال العام الحالي، التي تشمل تخصيص 300 ألف منتج سكني وتمويلي، منها 125 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص، و 75 ألف أرض سكنية مطورة تقدم من دون مقابل، إضافة إلى 100 ألف تمويل مدعوم الأرباح بالشراكة بين صندوق التنمية العقارية والمصارف والمؤسسات التمويلية. وخلال مؤتمر صحافي عقدته وزارة الإسكان اليوم (الإثنين) في مقر مسرح المركز الإعلامي لوكالة الأنباء السعودية بالرياض، في حضور وزير الإسكان ماجد الحقيل، أوضحت الوزارة أن هذه الدفعة تشمل تخصيص 6681 وحدة سكنية، من خلال برنامج البيع على الخريطة (وافي) بالشراكة مع المطوّرين العقاريين، موزعة على منطقة الرياض بـ 505 وحدات سكنية، ومنطقة مكة المكرمة 4624 وحدة سكنية، والمنطقة الشرقية 1552 وحدة سكنية، إضافة إلى 8300 تمويل مدعوم الأرباح موزعة على مناطق المملكة، على النحو الآتي، الرياض 2684، مكة المكرمة 1123، المدينة المنورة 641، القصيم 929، المنطقة الشرقية 882، عسير 645، تبوك 243، حائل 273، الحدود الشمالية 235، جازان 163، نجران 179، الباحة 151، الجوف 152. فضلاً عن توزيع الأراضي البالغ عددها 4500 قطعة أرض في عدد من المناطق المختلفة.

وفي ما يتعلق بأسعار الوحدات السكنية، أفاد المشرف العام على برنامج التطوير العقاري بوزارة الإسكان المهندس سراقة الخطيب أن أسعار المنتجات السكنية التي تم إعلانها تراوح ما بين 250 ألفاً و700 ألف ريال، بحيث تلبّي رغبات شريحة كبيرة من الأسر السعودية، من خلال إتاحة جميع الخيارات أمام المواطنين والمواطنات، مبيناً أن وزارة الإسكان ركزت، من خلال منتجاتها في الوحدات السكنية على الجودة في البناء والسعر المناسب. وأوضح أن الوزارة تواصل، من خلال المعارض التي يتم إعلانها في شكل شهري، سواء للفلل الجاهزة، أم عبر برنامج البيع على الخريطة، تقديم الخيارات السكنية المتنوعة للمواطنين، وذلك لتلبية رغباتهم واستكمال إجراءات حجز وحداتهم السكنية، مؤكداً حجم الاقبال الكبير على هذه المعارض، إذ تم أخيراً اكتمال حجوز عدد منها، كبوابة التحلية في محافظة جدة، ومشاريع الرياض وأبها وخميس مشيط، وأخرى في الدمام والخبر والأحساء والباحة والقنفذة، وجازان، ورابغ، وغيرها. أما ما يتعلق بخدمة صندوق التنمية العقارية، فأكد المشرف العام على صندوق التنمية العقارية خالد العمودي حرص الصندوق على الانتهاء من قوائم الانتظار، لافتاً إلى أن الصندوق يسعى خلال هذا العام إلى خدمة 100 ألف أسرة، منوهاً بأنه تم خلال الفترة الماضية اعتماد عدد من القرارات التي كان منها مبادرة «تحويل التمويل العقاري القائم»، والتي تمّكن المواطنين الذين لديهم قرض تمويل عقاري من المصارف التجارية، من الاستفادة من مبلغ التمويل المدعوم.

ودعت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية المواطنين إلى زيارة البوابة الإلكترونية لبرنامج «سكني **sakani.housing.sa**» للاطلاع على الأسماء المخصص لهم هذا الشهر، وزيارة بوابة الدعم السكني «إسكان **eskan.gov.sa**» والبوابة الإلكترونية لصندوق التنمية العقارية **redf.gov.sa**، لاستكمال وتحديث بياناتهم لتتم خدمتهم في شكل سريع.

تطبيق "حماية الأجور" للمنشآت التي تراوح عمالتها بين39 و30 عاملاً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26731147

جدة- الرياض
تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التطبيق الإلزامي للمرحلة الـ 13 من برنامج «حماية الأجور» في الأول من شباط (فبراير) المقبل (15 جمادى الأولى 1439هـ)، وتشمل تلك المرحلة المنشآت التي تراوح عمالتها بين 39 و30 عاملاً، وقدرت الوزارة عدد المنشآت المشمولة بهذه المرحلة بـ14 ألف منشأة، بعدد عمالة يبلغ نحو 402.477 عاملاً.
وبيّن المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل أن الوزارة ملتزمة تطبيق «حماية الأجور» على جميع منشآت القطاع الخاص؛ للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشكلات بين صاحب العمل والعامل، مشدداً على أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة، حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص.
وأوضح أنه، استناداً إلى لائحة مخالفات وعقوبات نظام العمل، عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، تعاقب المنشأة بغرامة تصل إلى 3 آلاف ريال، وتتعدد بتعدد العمال، مضيفاً أنه سيتم كذلك إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم البرنامج في تقديم بيانات أجور عامليها على النظام مدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي، بحسب مراحل البرنامج، عدا خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى من دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل الخاصة بالعامل.
وأطلقت الوزارة نظام إدارة الأجور ضمن مبادراتها لبرنامج التحول الوطني 2020، وتهدف المبادرة إلى توفير بيئة عمل مناسبة وآمنة في القطاع الخاص، إذ ستؤدي المبادرة إلى رفع مستوى الشفافية وحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة، وتوفير بنية تحتية للمنشآت المتوسطة والصغيرة، لالتزام نظام حماية الأجور.
ويمكن للمنشآت دخول موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل القادمة من البرنامج، كما يحق لها الاشتراك فيه بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص، ولن تترتب على هذه المشاركة التجريبية أية عقوبات أو ملاحظات.
إلى ذلك يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات على السعوديين حيز التنفيذ بعد نحو 60 يوماً (في الأول من شهر رجب المقبل)، وذلك لرفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية البشرية في سوق العمل، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل في بيئات عمل مستقرة ومحفزة.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل إن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية ستقدم الدعم في مجالات عدة، منها التدريب والتأهيل اللازمين للتوطين، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب في الأنشطة المستهدفة، عبر منصة «دروب»، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للشباب، من الجنسين، الراغبين في العمل الريادي الحر، إلى جانب إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق المواءمة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل، بما في ذلك الاستفادة من البوابة الوطنية للعمل، وتقديم الدعم في مجال التفتيش ومتابعة قرارات التوطين بالتكامل مع لجان التوطين ببرنامج «التوطين الموجه».
وأضاف أن فرق التفتيش المشتركة ستفرض على المنشآت المخالفة غرامات مالية تتعدد بتعدد العمال الذين تم توظيفهم في المهن المقصورة على السعوديين، وفي حال تكرار المخالفة تتضاعف تلك الغرامة، وذلك بعد تطبيق القرار، داعياً عملاء الوزارة إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق «معاً للرصد» في الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.
يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات على السعوديين التنفيذ بعد 60 يوماً.

الحياة
AL HAYAT

إزالة 22 حساباً مخالفاً لنظام "الجرائم المعلوماتية"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26731089

الدمام - رحمة ذياب

أكد المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات تعرض 623 صفحة وموقعاً وطنياً للتشويه، مبيناً أنه تم التحذير باكراً لتوفير الدعم الفني اللازم لإعادته وإقفال الثغرة المستخدمة في تشويهه، فيما جرت إزالة 22 حساباً مخالفاً لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية من مواقع الشبكات الاجتماعية.

وأوضح المركز، في تقريره السنوي، أنه يعمل على رفع مستوى الوعي والمعرفة بأخطار أمن المعلومات والسلامة الرقمية، ورفع مستوى الثقة في التعاملات الإلكترونية، بالتعاون مع شركائه في المملكة، من خلال التدريب والتعليم والتوعية الأمنية، لافتاً إلى انخفاض عدد البلاغات أو التحذيرات الخاصة، التي تم إرسالها العام الذي قبله، والتي بلغت 3538 بلاغاً وتحذيراً، في حين وصلت عام 1438هـ إلى 4964 بلاغاً، في حين ارتفعت المراكز المسجلة في المركز من 247 مركزاً أو جهة إلى 325 جهة.

وبحسب المركز فإن 40 جهة حكومية سجلت العام الماضي في خدمة الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات. في حين بلغ عدد الإجراءات التي تم إعدادها وتنفيذها لتلك الجهات 2112 إجراء، فضلاً عن توجيه 4964 بلاغاً تحذيرياً تم إرسالها إلى الجهات المسجلة بياناتها في خدمة الإنذار والبلاغات المبكرة ونظام إدارة الأخطار، إلى جانب 40 رسالة تحذيرية وجهت إلى جميع قطاعات الدولة عن انتشار فايروسات متخصصة تستهدف البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في المملكة.

يذكر أن دراسة تحليلية قامت بها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قدرت حجم الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والتي تشمل خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والأجهزة والبرمجيات، بـ 130 بليوناً خلال العام الماضي، بمعدل نمو 8.3 في المئة فوق العام الذي قبله، في ظل بدء المنشآت اعتماد مبادرات التحول الرقمي من أجل خفض التكاليف وتعزيز كفاءة إجراءات الأعمال، متوقعة تضاعف نمو الإنفاق على خدمات تقنية المعلومات، لافتة إلى أن أمن المعلومات سيتحول إلى مكون أساسي في استراتيجيات التحول الرقمي في المملكة، وبخاصة أن هناك نمواً في عدد المنشآت التي تتطلع إلى تطبيق مختلف حلول أمن المعلومات المتقدمة والاستباقية.

فيما كشفت الهيئة عن أبرز التحديات التي تسعى إلى معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، والتي تتمثل بقضايا ترتبط بتنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي وتكاليف أبراج محطات الاتصالات والتمكن من إنشائها في المواقع والحصول على التصاريح اللازمة لتمديد الكابلات، إضافة إلى الاستجابة للمستجدات المستمرة للأهلية الرقمية وتوعية المواطنين في شأنها. فضلاً عن عدم السماح بإنشاء أبراج الاتصالات ومحطاتها في الأحياء السكنية، إذ تم تقديم توصية للسماح بإنشاء محطات الاتصالات داخل الأحياء السكنية وتركيب أبراج التقوية ومحطاتها أو الهوائيات أو أي أجهزة أخرى للاتصالات اللاسلكية في الأحياء السكنية، ويتضمن ذلك الضوابط البلدية والفنية بإنشاء أجهزة للاتصالات اللاسلكية التجارية الصادرة عن وزارة الشؤون البلدية والقروية.

كما تواجه الهيئة معوقات في تصاريح الحفر من البلديات، إلا أنه تجري معالجة هذا التحدي بوضع إطار شراكة بين المشغلين والبلديات لتسهيل أعمال المشغلين. وهناك توصية مقترحة بإصدار تنظيم يتضمن إجراءات موحدة لمنح تصاريح للحفر لتمديد الكابلات وإنشاء المرافق الخاصة بشبكات الاتصالات في المملكة.

"العمل": توطين منافذ تأجير السيارات يدخل حيز التنفيذ بعد 62 يوما

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1654667

متابعة - الرياض الإلكتروني
يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات على السعوديين حيز التنفيذ بعد نحو 62 يوما في (الأول من شهر رجب المقبل)، وذلك لرفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية البشرية في سوق العمل، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل في بيئات عمل مستقرة ومحفزة.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، إن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية ستقدم الدعم في مجالات عدة، منها التدريب والتأهيل اللازمين للتوطين، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب في الأنشطة المستهدفة عبر منصة "دروب"، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للشباب من الجنسين الراغبين في العمل الريادي الحر، إلى جانب إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق المواءمة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل بما في ذلك الاستفادة من البوابة الوطنية للعمل، وتقديم الدعم في مجال التفتيش ومتابعة قرارات التوطين بالتكامل مع لجان التوطين ببرنامج "التوطين الموجه."
وقال إن فرق التفتيش المشتركة سترصد على المنشآت المخالفة غرامات مالية تتعدد بتعدد العمال الذين تم توظيفهم في المهن المقصورة على السعوديين، وفي حال تكرار المخالفة تتضاعف تلك الغرامة، وذلك بعد تطبيق القرار، داعيا عملاء الوزارة إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق "معًا للرصد" على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.

18 شهراً عملًا شرط للاستفادة من إعانة البطالة للمرة الثانية السماح لغير المتزوجات بالجمع بين المعاش والعمل حتى3 آلاف ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557157

أمين رزق
A A
31

أكدت مؤسسة التأمينات الاجتماعية، صرف تعويض البطالة من «ساند» للمرة الثانية في حال العمل مدة لا تقل عن 18 شهرًا، خلال 36 شهرًا تسبق المطالبة. ووفقًا للآليات المعمول بها فإن التعويض يصرف في المرة الأولى للاستغناء عن الموظف؛ لظروف خارجة عن إرادته، في حال عمل 12 شهرًا كاملة، ويصرف بواقع 60 % من نسبة الراتب في الأشهر الثلاثة الأولى، و50 % في بقية الأشهر. وأشارت إلى أن الأجر المسجل في التأمينات هو الأجر الأساسي مضافًا له بدل السكن. وأوضحت أنه يحق للفتاة غير المتزوجة الجمع بين ما يستحق لها في المعاش التقاعدي لوالدها، والدخل من العمل في حدود 3 آلاف ريال، موضحةً أنه لصرف المعاش ينبغي استكمال 300 شهر عمل. ويهدف نظام ساند لسد الفجوة لحين حصول الموظف على عمل جديد، وتبلغ الحصة المدفوعة للنظام في التأمينات 2 %، تدفع مناصفةً بين الموظف وصاحب العمل. وتسعى المملكة عبر خطط متنوعة حاليًا لدعم التوطين، لا سيما بعدما أشارت التقارير إلى خروج 500 ألف وافد من السوق، خلال العام الماضي.

تعليم "لغة الإشارة" لمنسوبي القطاعات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557112

مرام مبارك

A A

بدأت الجهات الحكومية بالتنسيق مع جمعية «نتحدث بلغتكم»، ومستشفى الملك فهد بجدة، تنظيم دورات لتعليم «لغة الإشارة»، لمنسوبيها، من أجل خدمة هذه الفئة على أكمل وجه.

تقام دورة لغة الإشارة خلال هذا الأسبوع، لمنسوبي حرس الحدود على مستوى المملكة، وتليها باقي القطاعات، بعد أن أنهت الجمعية دورتها المقامة على مدار 3 أيام في مستشفى الملك فهد بجدة بنجاح، التي نظمتها وحدة السمعيات من قسم الأنف والأذن والحنجرة تحت إشراف الدكتورة أريج المنصوري استشاري السمع والاتزان وبالتنسيق مع إدارة المستشفى خلال استراتيجية المستشفى لتفعيل دورها المجتمعي بجانب دورها الطبي والصحي.

وأوضحت المنصوري أن الهدف الرئيس من إقامة هذه الدورة هو تدريب منسوبي المستشفى، سواء من الكوادر الصحية أو الفنية أو الإدارية على لغة الإشارة، بغرض تحسين التواصل مع فئة الصم.

مختص لـ"عكاظ": تعديل "77" لا يكفي.. الحل في المحاكم العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606579

أشواق الطويرقي (مكة المكرمةshwg90t@

أجبرت التجارب السابقة التي عانى منها بعض المتضررين من المادة 77 من نظام العمل والعمال، من العاملين في القطاع الخاص، كثيرا من الشباب والشابات على العزوف عن وظائف هذا القطاع، بسبب انعدام الأمان الوظيفي

والتخوف من الفصل في أي وقت ولأي سبب، كون هذه المادة لم تضع في حسبانها مصلحة الموظف أسوة برب العمل، والضرر الذي يقع عليه نتيجة الاستغناء عنه فضلاً عن الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة بين أوساط الشباب والشابات.

وفصلت إحدى الشركات الكبرى 4 من كبار مهندسيها نتيجة إبلاغهم عن قضايا فساد للجهات المختصة، فيما فُصل كل من (حسان، أحمد، وريان) و(سهى، لاما، وشروق) من وظائفهم لأسباب مختلفة أبرزها عدم وجود ميزانية كافية لتغطية المصروفات والرواتب، ويرى أصحاب العمل أن هذه حجة كافية لقطع أرزاقهم، فيما لم يتخذ مكتب العمل أي إجراء يحقق العدالة للمفصولين، والسبب المادة 77 التي تتيح لمالك المنشأة فصل الموظف متى يشاء دون أسباب مقنعة.

وأمام هذه الوقائع المؤلمة أكد المحامي والمستشار القانوني وعضو الجمعية العلمية القضائية بكر الشهراني لـ«عكاظ» أن الحل الفعلي والرادع لبعض أرباب الأعمال الذين يفصلون موظفيهم دون أسباب منطقية، لا يتحقق بتعديل المادة 77 من نظام العمل والعمال فحسب، بل بإنشاء المحاكم العمالية المقررة في نظام القضاء منذ عام 1428 للفصل في هذا النوع من القضايا والمنازعات.

وأضاف أن إشكاليات نظام العمل في قواعده التي تنص على أنه لا إجراء إلا بعمل، وكذلك المصلحة تعود لمالك العمل وليس للعامل؛ معللاً ذلك بأن السلطة التقديرية لفض المنازعات بوزارة العمل تقف حائرة في الفصل في القضايا بين تطبيق النصوص والمواد النظامية والقواعد الشرعية، فضلاً عن أن هذه السلطة محدودة الصلاحية، فلا تملك أي حق في التثبت من صحة أسباب الفصل، وفتح تحقيق في ذلك مع أصحاب العمل، بخلاف السلطة القضائية التي تملك كامل الصلاحيات ولديها درايه شاملة في إصدار الأحكام وتطبيقها بما يتوافق مع النصوص النظامية والقدرة على فحص أسباب الفصل. وبيّن أن وزارة العدل منذ أكثر من عامين قدمت دورات لبعض القضاة في هذا المجال لتهيئتهم للعمل في المحاكم العمالية التي لم تر النور حتى يومنا هذا، ولم يفعل دورها برغم الحاجة الملحة لها، خصوصاً أهالي المنطقة الشرقية، وهم أكثر من تضرر من هذه المادة لأن أغلبية العاملين فيها من منسوبي القطاع الخاص نظراً لكثرة الشركات في المنطقة.

"الشورى" يناقش "المسؤولية الطبية".. الإثنين

منع إنهاء حياة المريض.. والزواج الشرعي شرط لـ "تقنية الإنجاب"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606581

فارس القحطاني (الرياض@faris377)

حذرت المادة السادسة عشرة من مقترح مشروع نظام المسؤولية الطبية، الذي يناقشه مجلس الشورى الإثنين القادم، من إنهاء حياة المريض لأي سبب حتى لو كان بناء على طلبه أو طلب وليه، وحظر إجراء عمليات الاستنساخ البشري، وإجراء أي أبحاث أو تجارب أو تطبيقات لهذا الغرض، مؤكدة على منع إجراء التقنية المساعدة على الإنجاب للمرأة وزرع الجنين في رحمها إلا من زوجين شرعيين أثناء قيام الزوجية بينهما وموافقتهما بالمستندات اللازمة، ونصت على سجن مخالف هذه المادة مدة لا تقل عن عشر سنوات.

وأكدت عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الصحية الدكتورة عالية الدهلوي لـ«عكاظ»، أن اللجنة في طور النظر في مقترح المشروع المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور ناصر بن داوود والدكتور علي الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية حالياً، لوضع التوصية النهائية بشأن هذا المقترح سواء بملاءمة دراسته أو لا.

ويهدف النظام إلى تنظيم إجراءات التقاضي في الدعاوى الطبية وتعزيز القضاء الطبي بشكل فاعل، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال القضاء الطبي وتحقيق العدالة بين الطبيب والمريض، وتهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق التنمية واستدامتها على نحو يطمئن الحكومة والمستثمرين في المجال الطبي والمستفيدين من الخدمة على الرعاية الصحية المستهدفة.. وحسب المادة السابعة عشرة من النظام لا يجوز قطع النسل من المرأة إلا بناء على تقرير لجنة طبية متخصصة لا تقل عن ثلاثة أطباء يؤكدون فيه أن الحمل أو الولادة خطر محقق على حياة الأم، ويشترط موافقة الزوجة كتابياً وإخطار الزوج، ويعاقب المخالف لذلك بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 50 ألفاً، كما لا يجوز التدخل بقصد تنظيم النسل إلا بموافقة الزوجين، ولا يجوز للطبيب إجراء عملية إجهاض إلا إذا كان الحمل خطراً على حياة الحامل، شرط أن يتم الإجهاض بإشراف طبيب متخصص في أمراض النساء والولادة وموافقة الطبيب المعالج للحالة المرضية، كما يجرى الإجهاض في حال ثبوت تشوه الجنين على أن يكون بناء على طلب الوالدين قبل مرور 120 يوماً، وأن يثبت التشوه بتقرير لجنة طبية تضم استشاريين في تخصص أمراض النساء والولادة والأطفال والأشعة، وأن يكون الجنين مشوهاً تشوهاً خطيراً وغير قابل للعلاج، ومن يخالف هذه الشروط والحالات يعاقب بالسجن سنتين كأقصى حد وتغريمه 20 ألف ريال، ويتحمل الطبيب مسؤولية الخطأ الطبي عند إثبات حدوث الخطأ وتعرض المريض للضرر ووجود علاقة مباشرة سببية بين الخطأ والضرر، وحسب مواد النظام المقترح لا يجوز توقيف الطبيب أو مقدم الخدمة المدعى عليه بالتسبب بالإيذاء أو الوفاة نتيجة تأدية واجب مهنته إلا بعد صدور قرار اللجنة بإدانته.

وجاء في النظام أنه لا تقوم المسؤولية الطبية إذا كان الضرر وقع من فعل المريض نفسه، أو لرفضه العلاج، أو عدم اتباعه التعليمات الطبية المعطاة من الطبيب المعالج، أو كان نتيجة لسبب خارجي، كما لا تقوم المسؤولية في حال أن المضاعفات الطبية المعروفة في الممارسة الطبية نتيجة جانبية للمرض والعلاج، ولم يكن سببها إهمالاً أو تقصيراً من الطبيب المعالج أو نقصاً في معرفته العلمية، كما لا تقع المسؤولية الطبية إذا اتبع الطبيب أسلوباً طبياً متفقاً مع الأصول الطبية المتعارف عليها، حتى وإن كان مخالفاً غيره في ذات الاختصاص.

ويحظر وفقاً للمادة الثانية والثلاثين من النظام، على الطبيب أو مقدم الخدمة مزاولة المهنة دون الحصول على تأمين ضد مخاطر المهنة ويجددها سنوياً، وتقوم المنشأة الصحية بالتأمين على مزاولي المهنة العاملين لديها عن الأخطاء الطبية، وتتحمل نسبة 80 % من قسط التأمين السنوي والباقي يتحملها المزاول، وتتحمل المنشأة الصحية مسؤولية التعويض عن خطأ الطبيب الزائر، وتحل شركات التأمين محل المنشآت الصحية والأشخاص المؤمن عليهم في التزاماتهم نحو مرضاهم. واقترح النظام تشكيل لجان طبية في المحاكم العامة تقضي في دعاوى الأخطاء الطبية بالتعويض الملائم للمتضرر والعقوبة المستحقة للمتسبب استناداً على تقارير اللجان الفنية، وتقوم العقوبات البديلة مقام عقوبة السجن بحسب ما يراه القاضي المختص بحكم نهائي، ويحدد مقدار التعويض الناجم عن الخطأ الطبي وفقاً لحالة المريض قبل وبعد وقوع الخطأ دون إخلال بأي تعويض مادي يستحقه المدعي مما له ذكر في أي تشريع آخر.

قالت: لا أستطيع تقديم بلاغ ضد المحامي المتحرش بي خوفاً على سمعتي وأسرتي

محامية متدربة تؤكد تعرُّضها للتحرش.. ومحامٍ يرد: "اتهام خطير ويحتاج لإثبات"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م

https://sabq.org/gZyKTv

عبدالحكيم شار - الرياض

كشفت محامية متدربة لبرنامج تلفزيوني مباشر الليلة عن تعرُّضها شخصيًّا للتحرش في أحد مكاتب المحاماة، وتأخُّرها سنة كاملة في إنهاء التدريب والحصول على ترخيص؛ بسبب رفضها إقامة علاقة مع صاحب المكتب، على حد قولها.
وفي التفاصيل، أكدت المحامية المتدربة: "أنتم لا تعلمون ما يحدث في مكاتب المحاماة؛ فهي لا تعتبر شركة، وإنما مكتب خاص وشخصي تابع لاسم محامٍ معين، فطبيعي أن المتدربة ستواجه فيه التحرش."
وأوضحت المتدربة نجود لبرنامج يا هلا على روتانا خليجية في مداخلة هاتفية: "أنهيت سنة كاملة في المكتب بدون تدريب، ولا راتب. مجرد اسم فقط. وخلال هذه الفترة كانت تأتيني رسائل تحرش واتصالات ومكالمات هاتفية، مضمونها طلب السفر معه، والتنقل من مدينة إلى أخرى، والسفر خارج السعودية من قبيل (أنا أبغى كذا منك - أنا أبغاك تسافري معاي) على أساس أنها عمل للمكتب، ولكنها غير ذلك. وهذا تحرش."
وبررت عدم تقديمها بلاغًا ضد المتحرش بها للنيابة العامة بقولها: "عندما أرفع قضية بهذه الطريقة، ويعلم عنها شقيقي أو زوجي وأولادي، فهذه ستؤثر على حياتي وأسرتي وسمعتي". وأضافت: "عُرْفنا في البلد، ومجتمعنا غير متفتح لهذا الموضوع؛ لذلك لا أستطيع تقديم بلاغ ضد المحامي المتحرش بي، حتى لو كانت لدي الأدلة."
وكانت الهيئة السعودية للمحامين قد أكدت أن تقديم الشكاوى عبر بوابتها الإلكترونية متاح في كل الأوقات، ويضمن السرية للمبلِّغ. وأشارت إلى أنها تنشر ربعيًّا إحصائيات عما يرد إليها من شكاوى.
وشددت في هذا الصدد عبر بيان لها من خلال حسابها بتويتر على عدم تسجيل أي شكوى رسمية بواقعة تحرش ضد أي مكتب محاماة فيما ورد إليها من شكاوى خلال العام المالي 2017 حتى تاريخه.
ومن جهته، قال المحامي سلطان العنزي: "جميعنا نحن المحامين نعلم أن هناك مشاكل في التدريب، لكن إطلاق اتهام خطير بالتحرش، وتعميمه على 60 % على المحامين، اتهام خطير ومرسل؛ ويحتاج إلى إثبات".
وأضاف: لا أستطيع أن أنفي أو أؤكد موضوع التحرش بالمتدربات، لكن من أطلق هذا الاتهام عليه الإثبات، خاصة أن النيابة العامة لم تستقبل أي بلاغات في هذا الموضوع.
وتابع العنزي: عندما بدأت العمل في المحاماة كنت أتدرب في مكتب محامٍ، وكنت أدفع أنا له 1500 ريال، وأقوم بكل العمل، ويقول لي: أنا أعطيك من وقتي وخبرتي، ويجب أن تعطيني المقابل. وأردف: "التعقيب جزء من العمل، ونصيحتي للمحامين: نحن تعلمنا مثلكم تمامًا، وما زلنا نقوم بهذه الأعمال نفسها."
يُشار إلى أن عدد المحامين والمحاميات المرخص لهم من قِبل الهيئة قد زاد خلال الربع الرابع من العام المالي المنصرم 2017م بنسبة 13 % للمحامين، 29 % للمحاميات. كذلك هناك زيادة في أعداد المتدربات بنسبة 55 %، في مقابل نسبة 34 % للمتدربين.
وبحسب الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين بكر الهبوب، فقد أصبح العدد الإجمالي للعام المالي 2017م لسجل المحامين المرخصين 4816، منهم 209 محاميات. وبلغ إجمالي المتدربين 8766، منهم 1931 متدربة.

من كبار السن يتركزون في مكة المكرمة24.5%

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=326931&CategoryID=5

جدة: ريان الجهني 15-01-2018 11:00 **PM**
تصدرت منطقة مكة المكرمة مناطق المملكة من حيث عدد كبار السن بـ209702، بنسبة 24.5% من إجمالي الكبار البالغ عددهم 854 ألفا، تلتها منطقة الرياض بـ165776.
49% ذكور
أوضح مسح كبار السن الذي قامت به الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017، أن عدد السكان السعوديين من كبار السن «65 سنة وأكثر» وصل إلى 854281 مسنا، 49% منهم من الذكور بعدد 417392، و51% من الإناث بعدد 436889 أنثى.
مكة أولا

35

كشفت الأرقام الإحصائية للمسح أن النسبة الأكبر لكبار السن السعوديين تأتي في منطقة مكة المكرمة بعدد 209702، وبنسبة تعادل 24.5% من إجمالي كبار السن، فيما كان عدد المسنين في منطقة المدينة المنورة 58812، وبنسبة 6.8%.
وجاءت منطقة الرياض كثاني المناطق في عدد كبار السن بـ 165776 مسنا، ونسبة 19.5%، فيما جاءت منطقتا عسير والشرقية ثالثا بنسبة 11.6% لكل منطقة، وبعدد مسنين بلغ 99740 لعسير، و99656 للمنطقة الشرقية.
أقل المناطق
بلغت أقل نسبة للسكان السعوديين كبار السن «65 سنة وأكثر» في مناطق الحدود الشمالية، والجوف، ونجران، وحائل، وتبوك، حيث كانت أقل المناطق هي الحدود الشمالية بـ 10732، وبنسبة 1.2% من إجمالي كبار السن.
كبار السن «65 سنة وأكثر»
• الحدود الشمالية
10732
% 1.2
• حائل
26743
3%
• القصيم
43391
%5
• المنطقة الشرقية
99656
% 11.6
• عسير
99740
% 11.6
• نجران
18000
% 2.1
• جازان
61267
7.7%
• الباحة
25660
3%
• مكة المكرمة
209702
24.5%
• المدينة المنورة
58812
% 6.8
• تبوك
22158
2.5%
• الجوف
12914
1.5%
• الرياض
165776

مجلس الوزراء يوافق على تأجير "الزراعة" الأراضي التي تشرف عليها

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26756456

الرياض - «الحياة»
قرر مجلس الوزراء، بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على توصية لجنة أراضي الدولة رقم (2) وتاريخ 8-1-1439هـ، الموافقة على قيام وزارة البيئة والمياه والزراعة بتأجير الأراضي التي تشرف عليها - نظاماً - لإقامة أي نشاط متصل بالقطاع الزراعي أو غيره.
كما قرر، خلال جلسته في الرياض أمس (الثلثاء) برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، الموافقة على تطبيق قرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر في دورته الـ 36 التي عقدت في مدينة الرياض يومي 27 و 28-2-1437هـ، المتضمن اعتماد الأهداف والضوابط الاسترشادية لمعادلة الشهادات الطبية والصحية.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصالين الهاتفيين، اللذين أجراهما بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، والرئيس الكازاخستاني نور سلطان نزار باييف، والرسالة التي تسلمها من رئيس أذربيجان إلهام علييف، ونتائج استقباله وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة والطاقة الياباني هيروشيغي سيكو. وأوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيان بعد الجلسة - بحسب وكالة الأنباء السعودية - أن مجلس الوزراء اطلع بعد ذلك على جملة من التقارير عن مستجدات الأحداث، عربياً وإقليمياً ودولياً.
وجدد في هذا السياق إدانة المملكة واستنكارها الشديدين للتفجير الانتحاري المزدوج وسط العاصمة العراقية بغداد، الذي أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى، وقدم العزاء والمواساة للعراق حكومة وشعباً، ولذوي الضحايا، والتمنيات للمصابين بالشفاء العاجل، مجدداً وقوف المملكة مع العراق ضد أعمال الإرهاب والتطرف. كما أعرب المجلس عن إدانة المملكة قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي الموافقة على بناء أكثر من ألف وحدة استيطانية جديدة ونشر عطاءات لبناء أكثر من 650 وحدة أخرى، في عدد من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يعد تحدياً لإرادة المجتمع الدولي، وإمعاناً في العدوان السافر على حقوق الشعب الفلسطيني، بهدف فرض واقع جديد للحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وبين أن مجلس الوزراء، ثمّن تقرير الأمم المتحدة عن انتهاك إيران الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على إرسال أسلحة إلى اليمن، إذ عدَّ التقرير إيران غير ممتثلة لقرار مجلس الأمن رقم 2216 في شأن حظر الأسلحة، وسهلت للمتمردين الحوثيين الحصول على طائرات مسيرة وصواريخ بالستية أطلقت على المملكة، وتم إدخالها إلى اليمن بعد فرض الحظر على الأسلحة عام 2015.
كما أشاد المجلس ببيان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في شأن الاتفاق النووي مع إيران، وما شمله من دعوته جميع حلفاء أميركا إلى اتخاذ خطوات أقوى مع واشنطن لمواجهة أنشطة النظام الإيراني الخبيثة، الذي عده الرائد الأول في العالم برعاية الإرهاب، إذ مول وسلح ودرب أكثر من 100 ألف مسلح لنشر الدمار في جميع أنحاء الشرق الأوسط، ودعم نظام بشار الأسد وساعده في قتل شعبه، كما تهدد صواريخه المدمرة البلدان المجاورة وحركة الملاحة الدولية، في حين يستخدم داخل إيران أسلوب الاعتقالات الجماعية والتعذيب لقمع وإسكات الشعب الإيراني.
كما ثمن المجلس إعلان القضاء الأميركي إنشاء وحدة خاصة للتحقيق في حصول (حزب الله) الإرهابي على تمويل عبر الإتجار بالمخدرات لغايات تتعلق بالإرهاب، وتكليفها بالتحقيق عن الأفراد والشبكات التي تقدم دعماً لهذا الحزب وملاحقتهم.

وفي الشأن المحلي، نوه المجلس بإطلاق وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية الدفعة الأولى من المرحلة الثانية من برنامج «سكني 2018» بإجمالي 19 ألفاً و 481 منتجاً سكنياً وتمويلياً، موزعة على جميع مناطق المملكة، وذلك ضمن مستهدفات البرنامج خلال العام الجاري، التي تشمل تخصيص 300 ألف منتج سكني وتمويلي.

التعاون مع السودان وموريتانيا في «التدريب التقني» و«البيئة»

أفاد الدكتور عواد بن صالح العواد بأن مجلس الوزراء اطلع على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في درسها، وانتهى المجلس إلى ما يأتي:

وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير التعليم رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية والمجلس القومي للتعليم التقني والتقاني في السودان، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

كما وافق مجلس الوزراء على تفويض وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للحياة الفطرية ـ أو من ينيبه ـ بالتباحث مع الجانب الموريتاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة السعودية للحياة الفطرية في المملكة العربية السعودية، ووزارة البيئة والتنمية المستدامة في موريتانيا في مجال الحياة الفطرية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

إعادة تشكيل مجلس إدارة «البلد الأمين للتنمية»

بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الشؤون البلدية والقروية، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (7 - 19 / 39 / د) وتاريخ 6 / 2 / 1439هـ، قرر مجلس الوزراء إعادة تشكيل مجلس إدارة شركة البلد الأمين للتنمية والتطوير العمراني الوارد في الفقرة (1) من المادة (11) من النظام الأساسي للشركة، وذلك على النحو الموضح في القرار.

كما اطلع مجلس الوزراء على عدد من المواضيع العامة المدرجة على جدول أعماله، وأحيط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقيات بالمرتبة الـ 15 ووظيفة وزير مفوض

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبة الـ 15 ووظيفة وزير مفوض وذلك على النحو الآتي: ترقية علي بن محمد بن سليمان السكيت إلى وظيفة مستشار أمني بالمرتبة الـ 15 بوزارة الداخلية. ترقية علي بن مبارك بن سعيد الشهراني إلى وظيفة مستشار إداري بالمرتبة الـ 15 بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ترقية الآتية أسماؤهم إلى وظيفة وزير مفوض وهم: أحمد بن محمد صالح بن معيلي المولد، عبدالله بن سلطان بن محمد الشريف، فهد بن راشد بن ناصر الدخِيّل، وسلطان بن عبدالرحمن بن شبيب الدخَيّل.

محكمة الأحوال الشخصية تنجز معاملات القاصرين في يومين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26755142

الرياض - «سعاد الشمراني »

كشفت محكمة الأحوال الشخصية في الرياض أمس (الثلثاء)، أن إنجاز القضايا المتعلقة بمعاملات القاصرين أصبح يتم في غضون يومين أو 10 أيام عمل في حد أقصى، بعد أن كانت في السابق تستغرق أشهراً عدة.

وجاء هذا بعد صدور توجيهات وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني؛ بإطلاق مبادرات لتسهيل وتسريع قضايا القصر، منها مشروع هندسة إجراءات العمل، ومشروع استئناف بلا ورق، والموافقة على إجراء تعديلات على بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات، وغيرها.

وكشف رئيس محكمة الأحوال الشخصية في الرياض الشيخ سعد السيف أنه تم إنهاء كثير من تلك القضايا في أيام قليلة، بعضها في يومين وثلاثة، وأقصى مدة يتم الإنجاز فيها 10 أيام عمل، إذ كانت في السابق تستغرق أشهراً عدة، قبل هندسة

الإجراءات وتسهيلها، لافتاً إلى أن «النقلة النوعية» في هذا الجانب كانت ثمرة عدد من المبادرات، التي وجه بتطبيقها وزير العدل.
وأوضح السيف أن الدائرة المختصة في المحكمة أنجزت السنة الماضية أكثر من 577 طلباً وإنهاءً لقاصرين تتعلق بالأذونات الخاصة بهم، مثل بيع وشراء عقاراتهم، وإذن عدم ممانعة الاقتراض، أو إدخالهم في الشركات، وغيرها، التي كانت تستغرق في المحاكم أشهراً عدة، ما انعكس إيجابياً على قيمة هذه العقارات وجاذبيتها للمستثمرين.
وأشار إلى أن تلك المبادرات منها مشروع «استئناف بلا ورق»، الذي قلص مدة إرسال المعاملة إلى محكمة الاستئناف من أيام إلى دقائق عدة، وجرى تصديق أحد تلك الطلبات خلال ساعتين فقط منذ إرساله، مبيناً أن تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات، لإسناد إفراغ العقارات لكتّاب العدل، بعد تصديق الحكم من محكمة الاستئناف، كان كذلك له الأثر البالغ في تخفيف العبء عن الدوائر القضائية، وكذلك تكليف كاتب عدل في محكمة الأحوال الشخصية يتولى ما يتعلق بذلك.
من جانبه، أوضح القاضي في الدائرة المعنية بالمحكمة عبدالله الرشود، أنّ القضايا التي ما تزال تتأخر من هذا الصنف، يعود تأخرها لأسباب تتعلق بظروف خاصة بأطراف الدعوى وليس بإجراءات الدائرة نفسها، لافتاً إلى أن وزير العدل شدد في أكثر من مناسبة على أهمية مراعاة حقوق القصّر وإعطاء طلباتهم الأولوية، تحقيقاً لرؤية وزارة العدل نحو «عدالة ناجزة بجودة وإتقان».

• التأمينات الاجتماعية" تبدأ صرف • غلاء المعيشة" من جمادى الأولى

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26755156

الرياض - «الحياة»
أعلنت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أمس (الثلثاء) صرف بدل غلاء المعيشة لمستفيديها بدءاً من شهر جمادى الأولى المقبل، إنفاذاً للأمر الملكي القاضي بصرف بدل غلاء معيشة لمستفيدي التأمينات الاجتماعية لمدة عام.
وأوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالنيابة أحمد العمران، أن المؤسسة سارعت عند صدور الأمر الملكي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيداع بدل غلاء المعيشة المحدد بـ 500 ريال في حساب كل مستفيد من متقاعديها مع معاشات شهر جمادى الأولى 1439هـ.
وعن شمولية صرف بدل غلاء المعيشة لجميع مستفيدي التأمينات، أكد العمران أن الصرف سيشمل المواطنين الذين يتسلّمون معاشات تقاعدية من المؤسسة ومعاشات الوفاة ومعاشات العجز المهني وغير المهني، والمستفيدين من نظام التأمين ضد التعطل عن العمل (ساند).
وأشار إلى أن عدد المستفيدين الذين يحصلون على معاشات شهرية تجاوز 360 ألف مستفيد، يصرف لهم أكثر من 1.689 بليون ريال، تحول مباشرة إلى الحساب البنكي الذي حدده المستفيد.

• حساب المواطن" يمكّن مستحقي الدعم من الشكاوى على الدفعة الثانية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26755139

الرياض - «الحياة
يمكّن برنامج «حساب المواطن» مستحقي الدعم من تقديم شكوى على مبلغ استحقاق الدعم المقدم لهم من البرنامج، في حال كان لديهم اعتراض على المبالغ المودعة لهم خلال الدفعة الثانية، التي أودعت في حسابات المستحقين الأربعاء الماضي، وذلك من خلال البوابة الإلكترونية للبرنامج (**www.ca.gov.sa**).
وخصص البرنامج أيقونة للشكوى في الموقع الإلكتروني على مبلغ الاستحقاق، تستقبل البلاغات بعد خمسة أيام من كل دورة إيداع، مشيراً إلى أنه سيتم التعامل مع الشكاوى الواردة خلال فترة السماح التي تمتد ثلاثة أشهر بعد كل دورة استحقاق، وفي حال قبول الشكوى ستصرف قيمة الدعم المستحقة للمستفيد بأثر رجعي عن الشهر محل الشكوى.
ودعا برنامج «حساب المواطن» أمس (الثلثاء) المسجلين إلى الاستفادة من الحاسبة التقديرية المتوافرة في البوابة الإلكترونية، للاستفادة منها في معرفة قيمة الاستحقاق التقديرية، إذ تتأثر قيمة الاستحقاق للأسر والأفراد المستقلين بإجمالي دخل الأسرة وعدد أفرادها وأعمار التابعين إذا كانت أكبر أو أقل من 18 عاماً.
وجدّد البرنامج دعوته المسجلين إلى زيارة حساباتهم في البوابة الإلكترونية لمعرفة نتيجة أهليتهم واستحقاقهم، كما يمكنهم التواصل مع مركز الاتصال على الرقم (19912)، أو حساب البرنامج في «تويتر» في حال وجود استفسارات أو مشكلات بشأن البرنامج.

تقرير هيئة النقل خالٍ من الأنظمة واللوائح المنظمة لنشاط النقل البري

الشورى يناقش تنفيذ مخططات شبكات النقل العام في المدن المتوسطة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1654904

الرياض - عبدالسلام البلوي
انتقدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمجلس الشورى هيئة النقل وأشارت إلى خلو تقريرها السنوي الأخير من الأنظمة واللوائح المنظمة لنشاط النقل البري، وأوضحت اللجنة أن الهيئة لم تصدر أنظمة شاملة لنشاطات النقل البري كافة رغم أنها جهة حكومية منظمة، كما أن أعمال ونشاطات النقل البري بالهيئة تتقاطع مع مهام ومسؤوليات جهات

أخرى كما هو الحال في النقل المدرسي والسياحي ونقل المعتمرين والبضائع، وأكدت لجنة الشورى أن ذلك يتطلب جهوداً مكثفة في وضع الأنظمة واللوائح والقواعد وتنفيذها بشكل صحيح، كما لم تضع الهيئة لوائح تفصيلية للعمل توضح الأطر القانونية التي تنظم هذه النشاطات، لذا أوردت اللجنة توصية تطالب الهيئة بسرعة تطوير واعتماد منظومتها التشريعية الضابطة لأنشطة النقل المختلفة، ومراجعة بنيتها التنظيمية، وهيكلة أعمالها، بما يتوافق مع مهام النقل العام كافة وتوجهاتها الاستراتيجية ورؤية المملكة؛ ودعت توصيات لجنة الشورى هيئة النقل إلى سرعة إعداد مخططات شبكات النقل العام داخل المدن المتوسطة ومتابعة تنفيذها مع الأمانات، ورفع درجات التنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بمجال النقل لضمان وسرعة توفير وسائل نقل مريحة وآمنة وفق أعلى معدلات السلامة العالمية، كما طالبت اللجنة بتوفير البيئة الملائمة لجذب المستثمرين في مجال النقل العام،وتكثيف حملات الهيئة وبرامجها التوعوية لتعريف جمهور المستفيدين والجهات الأخرى بمشروعات النقل العام،وخدماتها لكل شرائح المجتمع بموثوقية وأمان، وتوجيه المجتمع إلى أنماط المختلفة من مشروعات النقل العام من حافلات ومترو وفوائده الجمة من تخفيف الزحام على الطرق والحد من الحوادث والتقليل من استهلاك الطاقة وتوفير وسائل الأمن والسلامة والراحة للمتنقلين وزيادة الوعي بالجتمع.

ترحيل العمالة المنزلية المخالفة وتوفير بديل بنفس الراتب في حال عدم نجاحها في اجتياز فترة التجربة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557304

أمين رزق

ألزم برنامج العمالة المنزلية «مساند» شركات الاستقدام بترحيل العمالة المنزلية في حال عدم نجاحها في اجتياز فترة التجربة واستخراج تأشيرة بديلة مع تسديد رسومها لاستقدام بديل بالراتب المتفق عليه . واشترط البرنامج على الشركات توفير البديل في مدة لاتتجاوز الفترة المحددة في عقد خدمات التوسط وتحمل جميع النفقات المترتبة على ذلك.

وأوضح البرنامج أن مشروع حماية أجور العمالة المنزلية يهدف إلى ضمان حصولها على حقوقها، مشيرة إلى إلزام أصحاب العمل بإصدار بطاقات مسبقة الدفع لرواتب العمالة المنزلية، وتوثيق عقد التوظيف إلكترونيا عبر موقع مساند بعد تحديد الأجر الشهري للعامل. وأشارت إلى أن إثبات التعريف بالراتب يجب أن يشمل رقم الهوية والوظيفة والراتب وبداية الالتحاق بالعمل . وجرى منح أصحاب العمل مهلة 6 شهور لإصدار بطاقة الرواتب للعمالة المنزلية بداية من 9 ديسمبر الماضي، وأشار البرنامج إلى عدم فرض رسوم على توثيق عقود العمالة المنزلية، ويعمل في المملكة حاليا حوالي مليونين من العمالة المنزلية 62% منهم نساء، وتم خلال العامين الماضيين إقرار العديد من الضوابط لاحتواء الخلافات المتعلقة بالتدريب والرواتب والإجازات من أجل ضمان استقرار الأسر وسوق العمل.

• عكاظ" تنشر اشتراطات تعيين النساء في النيابة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606840

فاطمة آل دبيس (الدمام) fatimah_a_d@

كشفت مصادر لـ«عكاظ»، أبرز الشروط الواجب توفرها في السعوديات للترشح لوظائف النيابة العامة، وأكدت المصادر أن العمر يجب ألا يقل عن 22 عاما، والحصول على شهادة الشريعة أو تخصص الأنظمة، من إحدى الجامعات السعودية أو ما يعادلها، ويشترط في المعادلة النجاح في امتحان التوظيف.

كما يشترط أن تكون المعينة مؤهلة صحيا، وحسنة السيرة والسلوك، ومتمتعة بالأهلية اللازمة، وألا تكون قد سبق أن حكم عليها بحد أو تعزير أو في جرم مخل بالشرف أو الأمانة، أو صدر بحقها قرار تأديبي بالفصل من وظيفة عامة، ولو كان قد رد إليها اعتبارها.

وبينت المصادر أن عضوة هيئة التحقيق ستعين ابتداء تحت التجربة لمدة عام، وتصدر بعد نهاية مدة التجربة وثبوت صلاحية المعينة قرارا بتثبيتها، ويجوز قبل صدور القرار الاستغناء عنها .

وستخضع المعينات لبرنامج تدريبي مكثف لا تقل مدته عن 6 أشهر، وتعتبر المدة معادلة للاشتغال بأعمال نظيرة مدتها عام.

ويشترط في من تشغل مرتبة ملازم تحقيق، حصولها على الشهادة الجامعية بتقدير عام لا يقل عن جيد، وبالنسبة لمن تشغل مرتبة مساعد محقق أن تكون قد أمضت في مرتبة ملازم تحقيق 3 أعوام، ويشترط في من تشغل مرتبة محقق ثان، أن تكون قد أمضت عاما على الأقل في مرتبة مساعد محقق، أو أن تكون قد اشتغلت بأعمال نظيرة لمدة 4 أعوام.

أما من تشغل مرتبة محقق أول، يجب أن تكون أمضت 4 أعوام على الأقل في مرتبة محقق ثان، أو أن تكون قد اشتغلت بأعمال نظيرة لمدة 8 أعوام.

وقالت المصادر إن الاشتغال بتدريس مواد الشريعة الإسلامية أو الأنظمة في إحدى الكليات، يعد اشتغالا بأعمال نظيرة، كما يعتبر القيام بأعمال القضاء والتحقيق والاستشارات اشتغالا بأعمال نظيرة.

كما تعتبر الماجستير في مجال العمل، ودبلوم دراسات الأنظمة بمعهد الإدارة العامة معادلة للاشتغال بأعمال نظيرة مدة 4 أعوام، الدكتوراه في مجال العمل معادلة للاشتغال بأعمال نظيرة مدة 6 أعوام.

"القفاري" دعا كل من لديها شكوى بأن تتقدم بها للوزارة ..وقال لـ"سبق": سنتعامل معها بسرية

بعد ادعاء متدربة تعرضها للتحرش.. "العدل": نراقب مكاتب المحامين وسنحاسب من تجاوز

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

https://sabq.org/McZ8rD

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة العدل الشيخ منصور بن عبدالرحمن القفاري رفض الوزارة القاطع لأي تجاوزات تنتهك خصوصية المتدربات في مكاتب المحاماة، مشدداً على أن الوزارة لن تتوانى في محاسبة المقصرين من مكاتب المحامين وفق اختصاصها، حال ثبوت التعدي، داعياً كل من لديها شكوى أن تتقدم إلى الوزارة بذلك.
وحول ما جاء في برنامج (يا هلا) على قناة روتانا خليجية وما تضمنته الحلقة التي تناولت ما تتعرض له المتدربات من تجاوزات منها التحرش في مكاتب المحامين، فقد أبان المتحدث الرسمي في تصريحات لـ"سبق" حرص الوزارة على حماية المتدربات ووضع القنوات الكفيلة بحفظ حقوقهن، مؤكداً أن الوزارة تتعامل بسرية مع هذه الشكاوى وفق الأنظمة والتعليمات، وتجري البحث والتحري والتثبت من صحة الشكوى؛ حيث إن نظام المحاماة ولائحته التنفيذية أعطى الوزارة صلاحية تأديب المحامين من خلال لجنة مكونة من قاض وممثل لوزارة العدل ومحامي مرخص -يعينون بقرار من وزير العدل- تبت فيما يرفع إليها من شكاوى ترد إلى الوزارة عبر قنواتها المختلفة.
وتابع القفاري: كما أن الوزارة تقوم من خلال الإدارة العامة للمحاماة بإجراء جولات دورية على مكاتب المحاماة، لمتابعة التزام تلك المكاتب بالتعليمات وعدم مخالفة أحكام نظام المحاماة ولائحته التنفيذية، حيث نفذت الوزارة خلال عام 1438هـ 400 جولة ميدانية بمختلف مناطق المملكة، بالإضافة إلى ما يرد إلى الإدارة العامة للمحاماة من شكاوى مختلفة سواء من عملاء أو جهات حكومية كالمحاكم ضد محامين أو متدربين صدرت منهم مخالفات مهنية.
واضاف: وقد أصدرت لجنة تأديب المحامين عقوبات لمن ثبتت مخالفته تتضمن الإنذار والإيقاف عن مزاولة المهنة مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، مبينا عدم ورود شكاوى تحرش من المتدربات للوزارة حتى اليوم.
وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل أنه وفي إطار عناية وزارة العدل بالتدريب والتأهيل لطالبي رخصة المحاماة، دشنت عبر مركز التدريب العدلي برنامج إعداد المحامين والمحاميات الذي يستمر من سنة إلى ثلاث سنوات وينتهي بمنح المتدرب أو المتدربة رخصة مزاولة مهنة المحاماة، ويتميز البرنامج بالجمع بين التأهيل العلمي والتدريب المهاري والتطبيق العملي من خلال بيئات افتراضية وواقعية، كما يشمل خصوصية للمتدربات بإيجاد بيئة تدريبية خاصة بهن يمارسن من خلالها التدريب والتطبيق العملي مع عناية بإقامة تقييم مرحلي وإرشاد مهني خلال فترة التدريب والتطبيق العملي، ويضم البرنامج حاليا قرابة 400 متدرب ومتدربة من المحامين والمحاميات.
وتابع : كما أن الوزارة اعتمدت العديد من دبلومات المحاماة المقدمة من الجامعات كخبرة عملية بنفس مدة الدبلوم.
وفي إطار تطوير شؤون المتدربين كشفت الوزارة أنها بصدد إقرار قواعد منظمة لعمل التدريب بمكاتب المحاماة، بما يكفل حقوق الأطراف ذوي الصلة.

محامٍ: القرار باطل وغير صحيح.. ومتحدث العمل يكشف آلية جديدة لصرفه

5 آلاف موظف حكومي بـ"العمل" يُصدمون بقرار إيقاف بدل الحقل

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
https://sabq.org/2zhNkj

عبدالحكيم شار - الرياض 0 733,287
أكد المحامي والمستشار القانوني نواف البليهد أن خطاب وقرار مدير الموارد البشرية بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإلغاء بدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره (25%) من الراتب الأساسي باطل وغير صحيح.
وفي التفاصيل، تساءل المحامي"البليهد": كيف يمكن لتعميم صادر من مدير الموارد البشرية بوزارة أن يلغي لائحة تنظيمية صادرة من مجلس الوزراء، ولائحة تنفيذية صادرة من الوزير؟!.
وقال في مداخلة لبرنامج "يا هلا" على روتانا خليجية في حلقة ناقشت أمس معاناة موظفي التنمية الاجتماعية بعد إلغاء بدل الحقل: "يجب أن يكون هناك قرار صادر مواز للنص القانوني السابق الأقوى والصادر من اللائحة التنظيمية والتنفيذية، وكان يفترض بمدير الموارد البشرية أن يستند إلى نظام أو لائحة تنفيذية".
وأشار إلى أنه من حق موظفي الوزارة المتضررين من قرار إلغاء البدل بالتظلم لدى وزارة الخدمة المدنية، وخلال شهرين من رد الوزارة يرفع لديوان المظالم.
ومن جهته، كشف المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أبا الخيل عن آلية جديدة لصرف بدل الحقل للعاملين بمراكز التنمية الاجتماعية مقابل العمل ساعات إضافية وفقاً لحاجة العمل، مشيراً إلى أن بدل الحقل يعتبر أجراً خارج العمل، ويعاد تنظيمه كل مجموعة سنوات، والوزارة تواصل إنجاز الآلية الجديدة.
وكان عدد من موظفي وموظفات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد عبروا خلال البرنامج عن تذمرهم واستيائهم لإيقاف بدل الحقل وطالبوا بعودته في ظل الالتزامات المالية الموجودة لديهم.
وفِي هذا السياق، قال سعيد الزهراني الموظف بأحد مراكز التنمية الاجتماعية: إن موظفي المراكز الاجتماعية 50 % من عملهم إداري و50% ميداني، والوزارة سحبت عدداً كبيراً منهم، وصار العبء كبيراً على العاملين.
وأردف: إذا نظرنا إلى اللائحة التنفيذية سنجد أن البدل ليس خارج الدوام، وهو جزء من الراتب الأساسي منذ سنوات، وأن الكثير من الموظفين الآن لديهم عجز في الميزانية بسبب حسم البدل.
وأضاف مبارك الدوسري - موظف في أحد مراكز التنمية الاجتماعية: تفاجأنا قبل شهر بإيقاف البدل بدون سابق إنذار مما أحدث لنا صدمة وعشنا موجة غضب من جراء هذا القرار، مشيراً إلى أن كثيراً من موظفي وموظفات مراكز التنمية الاجتماعية والبالغ عددهم 5 آلاف موظف وموظفة بحسب قوله تضرروا من إلغاء هذا البدل وأصبحت تنزل رواتبهم بالسالب بعد إيقافه.
وتابع: إن مرتب موظف الدرجة السابعة فقد 2700 ريال من راتبه مع إيقاف هذا البدل.
وذكرت العنود الرويلي - موظفة في أحد مراكز التنمية الاجتماعية أن إحدى زميلاتها أصبح راتبها بالسالب، بسبب رفع البدل.
وكانت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قد أوضحت أن بدل الحقل الخاص للعاملين في مراكز التنمية الاجتماعية لم يتم إلغاؤه، وإنما تم تطبيق ضوابطه التنظيمية حسب اللائحة التنفيذية المنظِّمة لعمل مراكز التنمية، حيث يُدفع فقط لمن تتوفر فيه شروط الاستحقاق النظامية، المتمثلة في تكليفه بالعمل لمدة 15 ساعة أسبوعياً بمعدل 3 ساعات يومياً خارج وقت الدوام الرسمي.
وتم إقرار بدل الحقل وفقاً للمادة التاسعة عشرة من القواعد التنفيذية للائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم 96499 بتاريخ (10– 10– 1431هـ)، والذي ينصّ على صرف بدل حقل للعاملين في مراكز التنمية بمقدار 25 % من الراتب الأساسي.
ونصت المادة السابعة عشرة من اللائحة التنظيمية لمراكز التنمية الاجتماعية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦١) وتاريخ ١١ / ٥ / ١٤٢٨ هـ: "يصرف بدل حقل للعاملين في المراكز من منسوبي الوزارة مقداره (٢٥%) من الراتب الأساس، على أن يعمل المستفيد من هذا البدل ساعات إضافية لا تقل عن ثلاث ساعات يومياً، وأن يغطي البدل مصاريف الانتقال الإضافية من العمل وإليه."

"هدف": 7 آلاف عاملة سعودية تقدمن إلى "قرّة"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26781013

الرياض – الحياة
كشف الناطق الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) خالد أبا الخيل أمس (الاربعاء)، أن سبعة آلاف و 687 سعودية تقدمن إلى برنامج دعم ضيافات الأطفال «قرّة»، الهادف إلى دعم العاملات السعوديات في القطاع الخاص.
وقال إن برنامج «قرّة» يسهم في تمكين المرأة السعودية، ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، ودعم استقرارها الوظيفي.
ويسهم البرنامج أيضاً في زيادة مراكز ضيافات الأطفال، وتطوير وتحسين مستوى الجودة في المراكز، واستحداث نماذج من خدمات ضيافة الأطفال مراكز ضيافات الأطفال المنزلية. وأوضح أبا الخيل أن «هدف» سيتحمل 80 في المئة من كلفة ضيافة الأطفال بحد أقصى 800 ريال شهرياً للطفل الواحد، مشيراً إلى أن البرنامج يستمر حتى يصل عمر الطفل إلى أربع سنوات. ويشترط أن تكون الموظفة مسجلة في نظام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وسيغطي البرنامج جميع مناطق المملكة، بحسب المراكز المرخصة في كل منطقة.
ودعا أبا الخيل السعوديات العاملات في القطاع الخاص إلى التسجيل في البرنامج من خلال البوابة الالكترونية للبرنامج عبر الرابط https://www.qurrah.sa، للتعرف على البرنامج وشروطه.

"الخدمة المدنية" تمنح الجهات الحكومية صلاحيات التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26781007

الرياض-الحياة
بدأت وزارة الخدمة المدنية أخيراً منح جهات حكومية صلاحيات تمكنها من شغل الوظائف الشاغرة المعتمدة ضمن موازنتها للمرتبة العاشرة فما دون.
وتشمل الجهات التي تمنح الصلاحية وزارات: الصحة، والتعليم، والنقل، والحج والعمرة، والاتصالات وتقنية المعلومات، إضافة إلى ديواني المراقبة العامة، والمظالم، والجهات التي سبق أن منحت الصلاحية مثل وزارة العدل، وفق الضوابط النظامية المتبعة.
ومن أبرز الضوابط النظامية لهذه الصلاحية، أن يتم الإعلان عن الوظائف المراد شغلها في وسائل الاعلام المحلية، وأن تحدد شروط شغل الوظائف وفقاً للمؤهلات المحددة لها، بحسب ما هو وارد في دليل تصنيف الوظائف في الخدمة المدنية، وشروط شغل الوظائف والقواعد التصنيفية، بحسب أنظمة ولوائح الخدمة المدنية.
ويأتي ذلك ضمن توجه الوزارة لتمكين الجهات الحكومية من إشغال وظائفها بالكفاءات الوطنية المناسبة مهنياً، بما يتماشى مع ظروف وطبيعة عمل الجهات، وبما يساعد في حسن تسيير المرفق العام.

توفير 15 ألف عربة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في المسجد الحرام

المصدر: جريدة الحياة الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26780808

مكة المكرمة - «الحياة»
كثفت الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي من خلال إدارة خدمات التنقل من جهودها، من خلال الخدمات المقدمة لقاصدي المسجد الحرام ليؤدوا مناسكهم وعباداتهم بيسر وسهولة، خصوصاً كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، إذ يستخدم داخل المسجد الحرام نوعان من العربات المجانية التي وفرتها الرئاسة، ويتم توزيعها من خلال النقاط المخصصة لذلك وهي: الساحة الغربية بجوار وقف الملك عبدالعزيز، والساحة الشرقية خارج المسجد الحرام، إضافة إلى موقع الشبيكة.
وتم توفير 100 عربة كهربائية يتم استلامها من مكتب الصفا بالدور العلوي بالمسجد الحرام، وأخرى بأجرة محددة يصل عددها طوال العام إلى 521 عربة تعمل في الدور الأرضي من المسعى، ويبلغ عدد العربات نحو 15121 تشمل العربات المجانية والكهربائية، وتشرف إدارة خدمات التنقل بالمسجد الحرام أيضاً على تنظيم العمل داخل المسجد الحرام من خلال منح التراخيص لأصحاب تلك العربات.
ويصل عدد العاملين في الإدارة لمراقبة تلك الأعمال إلى 119 موظفاً يتم مساندتهم بمجموعة من المراقبين والموظفين الموقتين خلال المواسم يعملون على مدار 24 ساعة لضمان سير العمل على الوجه الأكمل، ومراقبة التسعيرة لعربات الأجرة، وإخراج العربات التي تكمل السعي من المروة لتخفيف الزحام وتنظيم الحركة داخل المسار المخصص للعربات من طريق توزيع المراقبين بالمسعى. ومن الأنشطة الإضافية لإدارة خدمات التنقل خلال موسم العمرة مراقبة المسعى العلوي، وتفويج عربات المعتمرين للدور العلوي من طريق المصاعد الكهربائية، وكذلك توزيع المراقبين بمسعى الدور الأرضي لتنظيم الحركة داخل المسار المخصص لها.
وتسعى الإدارة لمعالجة ظاهرة انتشار العربات الخاصة داخل المسجد الحرام ومحيطه، بحيث يتم التنسيق مع إدارة الساحات وقوة أمن المسجد الحرام بوضع لجنة مكونة من إدارة الساحات وإدارة خدمات التنقل وقوة أمن الحرم لمنع تلك العربات، وكثفت الإدارة هذا الموسم الخدمات المقدمة لذوي القدرات الخاصة من خلال خدمة العربات الكهربائية، والتي بدورها تسهل أداء نسكهم بطريقة ميسرة.
ويعمل في مشروع دفع العربات من الشباب المرخص لهم، والذين يخضعون لمتابعة دقيقة من مشرفين متخصصين بعد تجاوزهم الكشف الطبي وخلوهم من المخالفات.

لشهر ربيع الثاني

"العمل والتنمية": غدا.. إيداع 1.9 مليار ريال معاشات ضمانية وبدل الغلاء لـ900 ألف مستفيد

المصدر: جريدة الرياض الخميس 11 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1655201

متابعة - الرياض الإلكتروني

تودع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية غدا، مبالغ معاشات الضمان الاجتماعي لشهر ربيع الثاني في حسابات المستفيدين والمستفيدات، تشمل المعاشات الضمانية، والمساعدات النقدية لأجل الغذاء وتسديد جزء من فواتير الكهرباء، بعد دمجها في حساب واحد، متضمنا بدل غلاء المعيشة، وذلك إنفاذا للأمر الملكي القاضي بإضافة بدل غلاء معيشة للمخصص الشهري لمستفيدي الضمان الاجتماعي.

وقال وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي الدكتور إبراهيم الشافي: "إن بدل غلاء المعيشة سيتم صرفه لجميع مستفيدي الضمان الاجتماعي، الذين لا يستفيدون من المعاشات التقاعدية سواء كانت من المؤسسة العامة للتقاعد أو المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، نظرا لأن هاتين الجهتين ستصرفان بدل غلاء المعيشة للمستفيدين منها، تنفيذًا للأمر الذي نص على عدم الجمع بين البدلين للمستفيدين من الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية."

وأشار وكيل الوزارة للضمان الاجتماعي، إلى أن إجمالي المبالغ المالية التي تم إيداعها للمستفيدين والمستفيدات بلغت 1.938 مليار ريال، مبينا أن عدد المستفيدين والمستفيدات الذين تم إيداع المبالغ المالية في حساباتهم للشهر الحالي بلغ 901.675 مستفيدا، حيث تم إيداع تلك المبالغ في حساباتهم البنكية بشكل مباشر، بهدف تحسين الظروف المعيشية لهم.

وتفصيلًا، بلغت المساعدات الضمانية للمستفيدين 1.299 مليار ريال، فيما بلغت المساعدات النقدية لأجل الغذاء 182 مليون ريال، بينما تم صرف 95 مليون ريال لسداد جزء من فواتير الكهرباء، بالإضافة إلى 304 ملايين ريال بدل غلاء معيشة.

أمر سامٍ بحصر طلبات الجهات الحكومية الإنهائية للحد من تدفّق الدعاوى على المحاكم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1655186

الرياض - مبارك العكاش

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- أمراً سامياً لعموم الجهات والمصالح الحكومية بالتنسيق مع وزارة العدل بحصر كافة المتطلبات الخاصة بالجهات الحكومية والتي تستلزم صدور إثباتات إنهائية من المحاكم؛ وأوضحت وزارة العدل أن الأمر السامي وجّه بوضع آلية يكتفى بتطبيقها بدلًا من تقديم طلبات الإثباتات الإنهائية، ومن المنتظر الانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز 90 يوماً، وقالت الوزارة إنّ الأمر السامي تضمّن أن يتم تطبيق الآلية الجديدة لطلبات الإثباتات الإنهائية، بحيث تهدف إلى الحد من تدفق الدعاوى والمنازعات إلى المحاكم، إذ كشفت دراسة أعّدتها لجنة خاصة لهذا الغرض كثرة طلبات الإثباتات الإنهائية الواردة للمحاكم من الجهات الحكومية لأسباب كانت مقبولة فيما سبق وانتفت الحاجة لها بالتطور التقني وحصول الربط الإلكتروني بين الجهات وغير ذلك من التطورات، وبيّنت الوزارة أنّ الأمر السامي الكريم يأتي تحقيقاً لمبادرة "الحد من تدفق الدعاوى على المحاكم" ضمن برنامج التحوّل الوطني 2020م، والمحقق لرؤية السعودية 2030م، والتي تضمنت توصيات تتعلق بالطلبات الإنهائية التي ترد من الدوائر والمصالح الحكومية لإيجاد آلية لمعالجة تدفق تلك الطلبات بما يحقق الأهداف. وثمن معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني الأمر الكريم، مؤكداً أنه سيسهم في تسريع حل مشكلة قيام جهات حكومية برفع طلبات إنهائية للمحاكم وهو أمرٌ خارج اختصاصها الأصيل وهو فصل الخصومات، إضافةً إلى أنّ بعض الإنهاءات يمكن إنجازها خارج المحاكم وبأيسر الطرق وبما يحقق الغرض الذي تنشده الجهة الحكومية طالبة الإنهاء. ونوهت الوزارة بأنّ طلبات الإنهاءات التي ترد إلى المحاكم تزيد عن 20 نوعاً من الإنهاءات ومن قرابة 30 جهة ومصلحة حكومية وغيرها ترد للمحاكم دون التنسيق مع وزارة العدل. وأكدت وزارة العدل على أنّ الأمر السامي للدوائر والجهات الحكومية كافة، يهدف إلى إعادة النظر في القرارات الصادرة بطلبات الإنهاءات من المحاكم، ورفع مستوى أداء تلك الجهات للتحقّق من صحة الوقائع واتخاذ القرار المناسب، إضافةً إلى عدم طلب إثبات أمر من المحكمة إلّا بعد التنسيق مع وزارة العدل لدراسة الطلب، وإقامة لقاءات مشتركة مع الجهات الحكومية التي تطلب الإثباتات لاستطلاع الإشكالات ووضع الحلول وإيجاد مذكرات تفاهم بهذا الشأن.

إنشاء 60 مدرسة في مكة وجدة بالشراكة بين القطاع العام والخاص

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557345

المدينة - الرياض

تستعد شركة تطوير للمباني (شركة حكومية) وبالتعاون مع وزارة التعليم للبدء في تطبيق برنامج الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك تماشياً مع رؤية المملكة (2030) وبرنامج التحول الوطني (2020) من خلال إنشاء مباني تعليمية في مختلف مناطق المملكة.

وأشار المهندس فهد الحماد - الرئيس التنفيذي لشركة تطوير للمباني- إلى أن هذا الاستعداد يُعد باكورة برامج الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء المباني وعرض الفرص الاستثمارية الواعدة من خلال المشاركة في تطوير وتشغيل المباني التعليمية ورفع كفاءتها والارتقاء بالبيئة التعليمية لتلك المباني.

وسيشمل البرنامج (كمرحلة أولى) إنشاء حوالي 60 مدرسة تضم كافة المراحل التعليمية من رياض الأطفال، المرحلة الابتدائية، المتوسطة والثانوية، وذلك للبنين والبنات في مدينتي مكة وجدة. وأشار الحماد إلى أن شركة تطوير للمباني تستقبل حالياً طلبات المشاركة والانضمام لبرنامج الشراكة بين القطاع العام والخاص، من خلال تقديم المستثمرين والمهتمين بالمشاركة في برنامج الشراكة طلب الانضمام، والذي من المقرر أن ينتهي في السابع من شهر فبراير القادم. وفي هذا السياق تعتزم شركة تطوير للمباني تنظيم لقاء مفتوح لكافة الجهات ذات العلاقة والمهتمين بالبرنامج،لإيضاح وتقديم لمحة عامة عن برنامج الشراكة ، وذلك خلال مرحلة تقديم واستقبال طلبات المستثمرين. وأوضحت الشركة أنه

يمكن للمهتمين والمستثمرين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بإجراءات الانضمام لبرنامج الشراكة، والتعرف على متطلبات تقديم العروض، وتفاصيل المؤتمر من خلال الموقع الإلكتروني لشركة تطوير للمباني.

ضعف الرواتب وراء 35٪ من حالات ترك السعوديين العمل

44 ٪ من السعوديات الباحثات عن وظيفة يسجلن في "المدنية"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557452

محمد سعيد الشريف

كشف تقرير حديث للهيئة العامة للإحصاء أن قلة الرواتب المقدمة للسعوديين في مقدمة أسباب تركهم العمل بنسبة 35% من إجمالي دوافع مغادرة السعوديين للعمل في الربع الثالث من العام 2017. وجاء التسريح بواسطة صاحب العمل في المرتبة الثانية بنسبة 15.1% للإناث و17%للذكور.

فيما كانت أكثر الأساليب التي يتبعها الذكور السعوديون في البحث عن العمل خلال الربع الثالث من العام الماضي هي التقدم لأصحاب العمل مباشرة، والتي مثلت 39.6%من إجمالي أساليب البحث عن العمل.

بينما جاء التسجيل لدى وزارة الخدمة المدنية في مقدمة أساليب البحث عن العمل لدى الإناث السعوديات في الربع الثالث من العام الماضي، بنسبة 43.7%من إجمالي أساليب الإناث في البحث عن العمل.

وكان مسؤول باللجان العمالية قد حدد سبعة عوامل وراء معدل البطالة الذي بلغ 12.8%

في 2017 أبرزها: المنافسة غير العادلة من العمالة الوافدة، الأقل تكلفة من السعوديين، وعدم استقرار العمالة الوطنية في القطاع الخاص، لعدم إجراء تعديلات في أنظمة العمل، سواء من ناحية ساعات الدوام، وتدني الأجور، والفصل التعسفي للعمالة الوطنية.

وحذر رئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية، نضال رضوان، في تصريحات لـ«المدينة» من زيادة نسبة البطالة في 2018، مع وجود أعداد جديدة من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس، واحتمالية تخفيض أصحاب العمل التوظيف، وتسريح العمالة في حالة عدم تعديل المادتين 77 و78 من نظام العمل.

وأضاف رضوان: إن من ضمن الأسباب تعرض بعض المنشآت إلى صعوبات مالية، مما دفعها إلى تقليص النفقات بإيقاف التوظيف، فضلًا عن عدم فاعلية هيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة، وتمركز معظم فرص العمل في المدن الرئيسة، مما يشكل عائقًا أمام قاطني المدن الأخرى والقرى، خاصة النساء.

مصادر • عكاظ": تحسين أوضاع 3400 معلم للمستوى الخامس في 2018

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1607199

عبدالله الغامدي (الرياض)@aalghamdi_

علمت «عكاظ» أن وزارة التعليم ستقوم خلال العام الحالي بتحسين أوضاع أكثر من 3400 معلم في مختلف المستويات التعليمية. ووفقا لمعلومات «عكاظ» فإن الميزانية المعتمدة لوزارة التعليم للعام المالي 2018 شملت تحسين أوضاع 2761 معلماً من المستوى الثالث إلى الخامس، وتحسين أوضاع 719 معلما من المستوى الثاني إلى الخامس. كما شملت اعتمادات الميزانية الجديدة للتعليم 700 وظيفة تعليمية على المستوى الخامس فقط، مخصصة لسد احتياج رياض الأطفال من الخريجات.

من كبيرات السن مصابات بأمراض مزمنة % 66

المصدر: جريدة الوطن الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=327071&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى 17-01-2018 PM 9:47

أظهر مسح ارتفاع نسبة معاناة كبار السن فوق عمر الـ 65 سنة من النساء والرجال في المملكة من الأمراض المزمنة العام الماضي، حيث بلغت نسبة الإناث المريضات بأمراض مزمنة 65.8%، فيما تقل النسبة عند الرجال لتصل إلى 43.2 %.

السكر وضغط الدم

ذكر المسح الذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017، أن «أمراض السكري وضغط الدم تصدرت قائمة الأمراض التي يعاني منها كبار السن بنسبة 28.7% للسكري، و28.5% لضغط الدم، فيما بلغ عدد المسنين الذين يعانون من مرض التهاب المفاصل 13.9%، بينما يعاني 0.6 % من الكسور، فيما يعاني 1,2% من الزهايمر، و7% من الكآبة».

المساعدات اليومية

أوضح المسح أن «المساعدات اليومية التي يحتاجها المسنون فوق عمر 65 عاما هي وسائل التنقل وطلب المساعدة بنسبة 30,9%، تليها احتياج المسنين للعناية الشخصية بنسبة 30.6%، ثم الحاجة لأخذ الدواء بنسبة 24,7%، وإلى المساعدة في تناول الطعام بنسبة 13.8%». وأضاف أن «الأسرة تساهم في تقديم المساعدة اليومية لكبار السن من أفرادها بنسبة 86.5%، يليها تلقي المساعدة من ممرض أو عامل خاص بنسبة 10.2%».

الخدمات الاجتماعية

أظهر المسح أن نسبة الخدمات المقدمة للمسنين من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية للمسنين ممن يعانون من صعوبات في وظائف الجسم تبلغ 78.5%، وتقدم الوزارة خدماتها المادية بنسبة تصل إلى 83.8%، وتليها الخدمات العينية التي

تبلغ 9,3% وتقدم الرعاية المنزلية إلى 2,1%، وتقدم دور الإيواء الخدمة إلى 0.3 %، والرعاية النهارية بنسبة 1% والخدمات الأخرى بنسبة 3,4%.

صعوبات مختلفة

أبرز المسح الإحصائي اختلاف النسب بين الصعوبات التي تشمل وظائف الجسم بين المسنين رجالا وإناثا، حيث سجلت صعوبة الحركة ارتفاع ملحوظا عند النساء بنسبة وصلت إلى 62% فيما تبلغ صعوبة الحركة عند الرجال 38%، ويعاني المسنون من صعوبة بالرؤية، حيث بلغت نسبتها عند الذكور 63%، فيما تقل عند الإناث لتصل إلى 37%، وتليها صعوبة السمع التي ترتفع عند الذكور إلى 66.7% وتنخفض عند الإناث إلى 33.3%.

القلق يتصدر

أظهر مسح سكان المملكة فيما فوق سن 65 عاما أن «من يعانون من القلق بشكل يومي 1,22%، ويمثل الذكور 0.41%، فيما ترتفع النسبة عند الإناث لتبلغ 0.81%، وتقدم الدولة الخدمات العلاجية لكلا الجنسين بمناطق المملكة لما يقارب 378,398 مستفيدا ومستفيدة، كما تقدم المساعدات اليومية بمختلف مناطق المملكة لـ 122632 مسنا ومسنة، فيما يحتاج 19265 من المسنين والمسنات للمساعدة في قضاء حاجاتهم اليومية».

الحالة الاجتماعية

أوضح المتحدث الرسمي للهيئة العامة للإحصاء تيسير المفرج لـ «الوطن» أن «نسبة الذكور المتزوجين من كبار السن تزيد عن الإناث، حيث تصل نسبتهم إلى 46%، فيما تبلغ نسبة المسنات المتزوجات 24%، بينما تصل نسبة النساء الأرامل إلى 25%، وتنخفض نسبة الأرامل في الذكور بعمر 65 عاما إلى 2% فقط».

"الغامدي": كانت تعاني أمراضاً مزمنة وكُتب لها خروج بعد الاطمئنان عليها

ذوو مريضة يشتكون تعرُّضها للإهمال.. و"صحة جدة": وضعها مستقر

المصدر: جريدة سبق الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م

https://sabq.org/PKbNs5

سعود الدعجاني - جدة 0 46,586

شكا ذوو إحدى المريضات بجدة من تعرُّضها للإهمال أثناء مراجعتها لمستشفى الملك عبدالعزيز بجدة، بعد تعرُّضها لكسر في الحوض؛ وأُجري لها عمليات عدة قبل ثلاثة أشهر إلا أنها تعرضت للفشل، وقصور في الكلى، وتورمعام بالجسم، وضعف بعضلة القلب.

وفي التفاصيل، أوضح ذوو المريضة أنه عند مطالبتهم بتقرير لحالتها الطبية لم يتم تزويدهم بذلك، ولم يستجيبوا، ولم يهتموا بحالة المريضة، وأرادوا إخراجها من المستشفى.

وفي المقابل، قال المتحدث الرسمي لصحة جدة عبدالله الغامدي إنه تم التواصل مع مستشفى الملك عبدالعزيز، وأفادوا بأنه على الفور شُكلت لجنة بعضوية عدد من الأطباء المتخصصين في الجراحة والعظام والكلى، وجاءت نتائج اللجنة بالتوضيح أن المريضة أُدخلت للمستشفى وهي تعاني كسرًا في عنق عظمة الفخذ، وليس في الحوض، وتم إجراء عملية تغيير مفصلي جزئي بتاريخ 16/ 10/ 2017م.

وأضاف الغامدي بأنه عند دخول المريضة كانت تعاني أمراضًامزمنة كـ"ارتفاع في ضغط الدم، سكري الدم، ضعف في عضلة القلب"، إضافة إلى تاريخ مَرضي بالإصابة بجلطة دماغية، والتقدم في السن. وقد أُصيبت بعد العملية بتورم وتجمع سوائل في أجزاء متفرقة بالجسم نتيجة هذه الأمراض المزمنة، وكانت تحت الرعاية الحثيثة من الأقسام المتخصصة في الأمراضالسابقة، ولم تكن تعاني قصورًا في الكلى سابقًا أو حاليًا.
وبيّن متحدث "صحة جدة" أن المريضة أُصيبت بعد إجراءالجراحة بتلوث والتهاب في جرح العملية؛ فأُجريت لها عملية تنظيف للجرح ثلاث مرات تحت التخدير.
وأردف الغامدي بأن المريضة حاليًا - ولله الحمد - وضعها الصحي مستقر، ويشرف الأطباء على حالتها في مختلف الاختصاصات كما هو متبع لدينا تجاه الأمراض المذكورة سابقًا. وفيما يخص جراحة العظام فإن وضعها مستقر جدًّا، وتستطيع الوقوف والمشي، وجرح العملية ملتئم بشكل كامل، ووضع المفصل الصناعي جيد.
وعلق على طلب الشاكي تقريرًا لحالة المريضة بأنه طلبه بتاريخ 9/ 1/ 2018م، وتم استلامه بتاريخ 11/ 1/ 2018م، ونتيجة لاستقرار حالة المريضة والاطمئنان على وضعها الصحي كُتب لها خروج بتاريخ 10/ 1/ 2018م.

حقوق الكادر الطبي

المصدر: جريدة اليوم 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4223741

صالح بن حنيتم

كلما عرف الانسان ما عليه من واجبات وجعلها أهم مما له من حقوق كان أكثر انضباطا. هناك أناس استثنائيون قدموا ما يتوجب عليهم من واجبات على ما لهم من حقوق، راقون في تصرفاتهم، احترافيون في تعاملهم، وفي المقابل هناك أناس سلبيون، شعارهم (الانانية) وسوء النية! ولما للحقوق والواجبات من أهمية، سنت القوانين حتى لا تتحول المجتمعات الى غابات، رغم ذلك يبقى هناك العديد من الوظائف ممن يعاني أصحابها من التعدي وسلب الحقوق، على سبيل المثال الكادر الطبي في المستشفيات والمراكز الصحية من الجنسين يعانون التطاول والتجني والاعتداء اللفظي والجسدي من قبل البعض، وخاصة في أقسام الطوارئ، الغريب اننا دائما نسمع الكثير عن حقوق المرضى، وهذا امر صحي ولا جدال فيه، ولكن السؤال ماذا عن حقوق الكادر الطبي؟ لقد احسنت وزارة الصحة صنعا عندما أصدرت عقوبات صارمة لكل من يعتدي على الكادر الصحي سواء كان اعتداء لفظيا او جسديا. في أحد الأيام دخل شخص إلى غرفة الطوارئ في أحد المستشفيات وقام بإطلاق النار، نتج عنه إصابة أحد رجال الحراسات الأمنية، لحسن الحظ لم تكن إصابة بالغة، ولم ينل ذلك الجاني العقاب الموازي لجرمه، وبعد عدة أشهر حضر شخص للمستشفى وقام بإطلاق نار، ولكن هذه المرة أصيب فيها رجل أمن بطلق ناري في رأسه اودى بحياته، وبعد التحقيق تبين ان الجاني هو نفسه الشخص الذي أطلق النار في المرة الأولى. غالبا تحدث الاشتباكات في اقسام الطوارئ لأنها منطقة مفتوحة، وبإمكان اي شخص الدخول اليها، مما ينتج عنه تعطيل عملية علاج المصابين، ومن يحاول من الأطباء اخلاء قسم الطوارئ من المتجمهرين، ان صح التعبير، فسيفاجأون بمن قد يتطاول عليهم بكلمات نابية تتبعها لكمات خطافية.
الله يكون بعون ممن يعمل في اقسام الطوارئ، فهناك تتضارب المشاعر بين الافراح والاحزان، فهذه عائلة تعيش افراحا باستقبال مولود بعد سنوات عقم، وفي زاوية أخرى بنفس القسم عائلة كساها الحزن حيث لم يشأ الله ان يكتب لمريضهم العيش بعد ساعات من الانعاش، وقيسوا على ذلك ضحايا الحوادث المرورية وغيرها وما يرافقها من احاسيس ومشاعر، فالطبيب والممرض من الجنسين يتفهم ذلك، ولكن هذا لا يعني ان يتجاوز ذووهم حدود الادب، فكرامة الناس خط احمر بما في ذلك كرامة اصحاب (البالطو) الابيض!. ولكي يتفرغ الكادر الصحي لخدمة المرضى في بيئة آمنة، أقترح وجوب وجود جهاز كشف الأسلحة بأنواعها عند مداخل المستشفيات، ثانيا تسلم حراسة المستشفيات الأمنية للحرس الوطني أسوة بالمجمعات السكنية

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معالجة "المادة 77" خطوة للأمام

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/12/article_1314121.html

سطام الثقيل

ربما العائق الأهم الذي يحول دون توجه السعوديين والسعوديات إلى الالتحاق بالقطاع الخاص هو "المادة 77" التي تتيح فصل السعوديين دون مبررات، فتلك المادة سبب رئيس في انعدام الأمان الوظيفي الذي يبحث عنه أي مقبل على العمل ويهتم به قبل الراتب والمميزات الأخرى، فلا يمكن لعامل أن يشعر بالأمان وهو عرضة للفصل مهما كان مجتهدا ومنفذا لعمله على أكمل وجه. بالأمس لاح في الأفق أول تحرك حكومي ضد هذه المادة عندما وافق مجلس الشورى على تعديل المادة، وطالب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالعمل على مراجعة اللائحة التنفيذية لنظام العمل وسد الثغرات الموجودة فيه بما يكفل اتخاذ التدابير اللازمة التي تحول دون الفصل لسبب غير مشروع، وهي خطوة ممتازة علىالرغم من أنها غير ملزمة، فهي ترفع الصوت عاليا ضد هذه المادة التي لا يمكن أن ندفع شبابنا وشاباتنا للانخراط في سوق العمل في ظل وجودها. الصيغة الجديدة "للمادة 77"التي توصل لها مجلس الشورى لم تحفظ حق الموظف السعودي فقط، بل أنصفت صاحب العمل أيضا عندما تضمنت إعطاء صاحب الحق في المطالبة بالمبالغ المالية التي صرفت على العامل على تدريبه في حال تركه للعمل دون أسباب مشروعة ومنطقية، ومن هنا فالمعالجة التي توصل إليها المجلس في جلسته الأخيرة أنصفت كل الأطراف سواء الموظف السعودي أو صاحب العمل وكلاهما عنصر مهم في سوق العمل والاقتصاد الوطني، ومنحتهما جميع الضمانات التي تحفظ حقوقهما دون الإضرار بأي طرف منهما. الجميل في تلك التوصية التي أقرها مجلس الشورى أن لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب التابعة للمجلس قد اجتمعت بعدد من رجال الأعمال والموظفين السعوديين المفصولين لأخذ مرئياتهم في "المادة 77"، وخرجت التوصية بعد دراسة مستفيضة ومتأنية ومنصفة، ونتمنى أن تعمل بها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فورا، فالقطاع الخاص يفترض أن يكون الملاذ الأول للباحثين عن العمل، وهو يستوعب أغلبية الشباب في أغلب الدول المتقدمة وأيضا النامية المجاورة لنا، لا كما يحدث لدينا عندما تكون مسؤولية التوظيف منوطة بشكل كبير بالحكومة، وهو الأمر الذي أرهق ميزانية الدولة حيث تستقطع رواتب الموظفين نحو النصف من الميزانية وهي نسبة كبيرة قد لا تجدها إلا في السعودية.

اليوم

الفساد التنظيمي

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.alyaum.com/article/4223866

محمد الفوزان

عندما نتحدث عن الاستخدام السيئ للوظيفة، فإننا نقصد الفساد الإداري ككل وبلا تحديد ضمن أي منشأة أو قطاع. جرت العادة على تفسير الفساد بأنه استغلال المنصب أو الوظيفة في تحقيق ربح مادي غير مشروع عبر ممارسات لا أخلاقية

تحت أي مسمى، كالاختلاس وقبول الرشاوى. لكن الواقع أن الفساد الإداري أكثر شمولاً وتقسيماً من ذلك، وقد جرى طرحه ونقاشه عبر نظريات فكرية عدة للوصول إلى صياغة واقعية مقبولة تحدد الإشكال وتوجد الحل والعلاج.
ما يعنينا هنا هو الفساد التنظيمي، وهو أمر قد يبسط وصفه كأخطاء أكثر من كأمر ناشئ عن سوء نية. مثال ذلك عدم الالتزام بمواعيد العمل أو تأخير إنجاز المهام الوظيفية بدون سبب واضح، وعلى نفس النسق يأتي غياب الأمانة عموماً في كل ما يخص الواجبات الوظيفية.
إشكالية هذا النوع من الفساد أنه يتحول بعد فترة من عدم معالجته بما يمكن أن نصفه بالظاهرة أو العدوى إن صح التعبير، فيصبح أمرا مقبولاً بحكم الانتشار وكثرة ممارسيه ونتائجه تأتي وخيمة فيما يخص الهدر والخسارة المادية إضافة لغياب بيئة العمل الصحية بوجود مثل هذه الممارسات.
يجب على إدارة المنشأة ممثلة بمن يعنيه الأمر سواء كانت إدارة الموارد البشرية أم غيرها أن تعالج هذا الخلل بتطبيق واقع المساءلة والحساب، وفي نفس الوقت أن تعتمد مفاهيم الشفافية وتعزيز مستوى الإحساس بالمسؤولية لدى الموظف عبر شرح الضرر الذي ينتج عن مثل هذه التصرفات. للأسف أكثر المنشآت تعتمد أسلوب الجزاء المباشر دون البحث بأسباب المشكلة، وهذا عبارة عن حل مؤقت لا أكثر يتيح للغير أن يجد فرصا أخرى للتحايل والإهمال إلى أن يأتيهم الدور في تطبيق الجزاءات.
في واقع سوق منافس وعوامل تغير عدة، وهذه جملة تكرر كثيرا فيما سبق طرحه من مقالات، يجب على المنشأة أن تبدأ بإعادة تنظيم وإرساء القواعد داخلياً لتحافظ على الاستمرارية وتحقيق النجاح الفعلي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

توطين الوظائف

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/15/article_1314901.html

علي الجحلي

تظهر أهمية توطين مختلف الوظائف كلما نوقشت بعض المهن ذات العائد الاقتصادي العالي. المهن التي تتميز بسهولة التعامل معها بسبب أوقات العمل المرنة، تبدو الأقرب للتوطين ونحن نحاول أن نغير المشهد العام الذي يمارس فيه أغلب أبناء وبنات الوطن العمل في الحكومة، بعيدا عن فرص تعليمية واستثمارية مهمة.
ثم إننا حين نراقب الوظائف ذات البيئة الجاذبة، لابد أن نركز على المهن الذكية حيث تنخفض الحاجة إلى المجهود البدني وساعات العمل المضنية لمصلحة الاستغلال الأمثل للقدرات الذهنية كمجالات الحاسب الآلي والخدمات الاستشارية وخدمات التحليل ، وهي تحتاج إلى مؤهلات عالية وإتقان يسمح للمنافس أن يكون قادرا على التفاعل مع تطورات العلم والتقنية والتخصص الذي يمارسه.
تبقى مجموعة من الوظائف ذات المردود المميز التي تتطلب مجهودا أكبر من الوظائف التقليدية وتحليلا جيدا وتدريبا مناسبا لتكون المجموعة الأكثر مثالية في السوق لمن لا يستطيعون ممارسة أي من النوعين الآخرين لأسباب أسرية أو لعدم وجود علاقة أو انخفاض التأهيل. يغلب على هذه المجموعة الارتباط بالمبيعات وهي مكونة من عدد غير محدود من الفرص الوظيفية.
صحيح أن عمليات التوطين تفاعلت في الأساس مع وظائف بسيطة ثم تدرجت لتحاول توطين وظائف أكثر تعقيدا، حتى أنها خلصت إلى توفير برامج تدريبية مكثفة أسهمت في دخول شباب وشابات لا علاقة لهم إلى مجالات جديدة، هذه الدورات ــ مع التطبيق السليم والدعم المالي المناسب ــ أوجدت لنا عددا غير قليل من المشاريع الاستثمارية الناجحة في مجالات مثل صيانة الإلكترونيات والهواتف المحمولة.
يستدعي الأمر استمرار الرقابة على السوق وإحباط كل محاولات اختراقها التي تحدث في كثير من المواقع من قبل عمالة أكثر تدريبا وتعودا على التعامل مع السوق ومكوناتها المختلفة. هذه الجهود تستدعي مشاركة فعالة من المواطن الذي يتأثر ابنه أو ابنته بهذه الاختراقات التي تحرمهم فرصا معيشية ووظائف مجزية تزداد قيمتها مع مرور الوقت.

لهذا أجدني أطالب الجميع قبل أن أطالب لجان وفرق وزارة العمل والتجارة بأن يكونوا الأعين الرقيبة والحريصة على استمرار نجاح عمليات التوطين هذه حتى وإن لم يستفيدوا منها اليوم، لأنهم سيتأثرون غدا بأي ممارسات غير نظامية سواء كان أثرها فيهم شخصيا أو في أفراد أسرهم. هنا تكمن أهمية إيجاد منظومة رقابية متكاملة يعلم كل من يسهم فيها أنه المستفيد من توطين الوظيفة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تحديات البطالة والتوظيف والأجور .. ما الحل؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/15/article_1315051.html

عبد الحميد العمري

ليس عضو مجلس الشورى الوحيد الذي لم يقنعه أن معدل البطالة بين السعوديين 12.8 في المائة بنهاية الربع الثالث من 2017، على الرغم من الاختلاف الكبير معه حول ما ذهب إليه من أن المعدل يقف على حد قوله عند مستوى 34 في المائة! وهو الجدال الذي أخذ صدى إعلاميا طوال أيام الأسبوع الماضي، سيأتي الحديث حوله في الفقرات القادمة من المقال. ثم يأتي النقاش حول ما ورد في البيانات الأخيرة للتأمينات الاجتماعية من خروج أكثر من نصف مليون عامل وافد خلال 2017، وفي المقابل توظيف نحو 121.8 ألف عامل مواطن ومواطنة، وهو الأمر الإيجابي من دون شك أن تتم زيادة التوطين في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة المتباطئة إلى حد ما، إلا أنه يقتضي دراسته ومعرفة أسبابه للاستفادة من النتائج لتحقيق مزيد من التقدم على هذا الطريق.

أخيرا وليس آخرا؛ عزم مجلس الشورى خلال الأسبوع القادم، مناقشة مقترح مقدم من أحد أعضائه، والتوصية برفع الحد الأدنى للأجور الشهرية للموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية إلى 5 آلاف ريال شهريا، وهو التحدي الكبير المحتمل أن يواجه عدم قبول من غالبية الأعضاء، قياسا على ضخامة أعداد العاملين من المواطنين والمواطنات في القطاع الخاص، الذين تقع أجورهم الشهرية تحت هذا الحد الأدنى الجديد المقترح، ووفقا لأحدث بيانات التأمينات الاجتماعية (الربع الثالث 2017) تجاوزت أعداد العاملين المواطنين الذين تقع أجورهم الشهرية تحت مستوى 5 آلاف ريال شهريا نحو 1.1 مليون عامل وعاملة من المواطنين؛ أي ما تصل نسبته من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص إلى نحو 68 في المائة. إن توقع أن يواجه هذا المقترح عدم قبول من غالبية أعضاء المجلس قائم على عدد من الاعتبارات التي قد يتحجج بها عديد من الأعضاء، كضرورة عدم رفع كلفة تشغيل العمالة الوطنية على منشآت القطاع الخاص، في الوقت الذي يواجه فيه القطاع ارتفاع كلفة التشغيل والإنتاج نظير الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، إضافة إلى الاحتجاج بأن الإقدام على مثل هذا القرار قد يؤدي إلى الحد من توظيف المواطنين والمواطنات، ويقلص بدوره من مستويات التوطين، ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بوتيرة أسرع مما هي عليه الآن، وغيرها من الحجج التي قد تتبناها الأصوات الرافضة للمقترح تحت قبة المجلس، ورغم قوة حجتها في الظاهر، إلا أن التفكير والعمل على تنفيذ هذا المقترح وفق آليات ومنهجية متكاملة تعمل على إصلاح كامل التشوهات الاقتصادية عموما، والتشوهات الخاصة بسوق العمل المحلية، سيكفل دون أدنى شك النجاح المأمول لمثل هذه الخطوة اللازمة، لزيادة إقبال المواطنين والمواطنات على قبول فرص العمل الأكبر والأوسع أعدادا في القطاع الخاص، مقارنة بمثيلاتها في القطاع الحكومي، سيكون له حديثٌ أوسع قادم بإذن الله تعالى.

أمام معضلات عدم القدرة على قراءة بيانات سوق العمل بصورة دقيقة، وفي ظل استمرار التضارب في الآراء حول أهم مؤشر يعكس وضع السوق ممثلا في معدل البطالة، عدا التضارب في البيانات المصدرة من عدد من الأجهزة الحكومية حول أوضاع سوق العمل المحلية، يمكن القول إن كثيرا من الجهود والبرامج الهادفة إلى رفع مستويات التوطين معرضة بدرجة كبيرة لعدم النجاح والتقدم، ويمكن أن تحدث في كثير من جوانبها اختراقات ستؤدي إلى زيادة التشوهات لا إلى معالجتها.

فحتى تاريخه لم تتمكن الهيئة العامة للإحصاء من تحقيق درجة عالية، تعكس الثقة في منهجية احتسابها لمعدل البطالة! وما تشهده من فترة إلى أخرى من ردود أفعال، بعضها رسمية كمجلس الشورى، اعتراضا على تقديرات الهيئة لمعدل البطالة، ليس إلا قشة في كومة أكبر من الاعتراضات، ويكفي القول هنا كمؤشر قوي وصريح على ضعف حيثيات معدل البطالة الصادر من هيئة الإحصاء، إننا حينما نبحث في معدل البطالة للإناث السعوديات البالغ 32.7 في المائة بنهاية الربع الثالث من 2017، فسنجد أننا سنصطدم بتضارب أرقام الهيئة نفسها في هذا الخصوص تحديدا! فالهيئة تشير إلى أن قوة العمل من الإناث السعوديات بلغت للفترة نفسها 1.245.196 كقوة عمل من السعوديات، لكن حينما نقوم بجمع العاملات السعوديات في السوق والمتعطلات عن العمل يصبح الناتج 1,435,076 كقوة عمل من السعوديات، سنجد هنا أننا أمام فروق بين الرقمين تصل إلى نحو 190 ألف عاملة! علما بأن هذا الفارق لا يوجد بالنسبة لبيانات العمالة الذكور السعوديين، فهل من تفسير مقنع من الهيئة العامة للإحصاء لهذا التضارب في بياناتها نفسها؟ كيف يمكن فهم أن يكون مجموع العاملات والعاطلات الذي يمثل ناتجه إجمالي القوة العاملة للإناث أعلى من الرقم الذي أفصحت عنه في بياناتها نفسها بنحو 190 ألف عاملة؟! علما بأن الأرقام ذاتها بالنسبة إلى الذكور لما يظهر عليها هذا التضارب.

أخيرا؛ بالنسبة لبيانات زيادة التوظيف التي استندت التأمينات الاجتماعية إليها، كان مفترضا فرز تلك الزيادات حسب القطاعين الحكومي والخاص، ذلك أنه يوجد نحو 10.8 في المائة (نحو 204 آلاف عامل وعاملة) من العاملين والعاملات السعوديين، يمثلون موظفين وموظفات في القطاع الحكومي كمشتركين في التأمينات الاجتماعية؛ للتعرف على الزيادة الفعلية والحقيقية التي حدثت في أعداد العاملين والعاملات في القطاع الخاص، وحينما يتم نشر البيانات بشكل تفصيلي لاحقا، فقد تجد وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية نفساهما في موقف حرج للغاية أمام الرأي العام، وجميعنا يأمل فعلا أن يكون القطاع الخاص خلف كامل الزيادة في توظيف المواطنين والمواطنات، وفقا لما كشفت عنه الوزارة والتأمينات الاجتماعية، البالغ عددها 121.8 ألف عامل وعاملة خلال 2017.

ختاما، لن يخدم أبدا صانع القرار إلا أن تأتي البيانات حقيقية تعكس الواقع كما هو، دون أي تجميل أو تحريف لما هي عليه فعلا، بل سيلحق بقراراته وإجراءاته المتخذة كبير الضرر، ولن تقف تلك الأضرار عند حدوده فقط، بل ستتعداها إلى الإضرار الكبير بمقدرات الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، وهذا ما يجب أن يكون مستقرا في ذهنية كل القائمين على معالجة وإصدار أي بيانات أو معلومات تتعلق بالاقتصاد الوطني ومختلف نشاطاته، وللحديث بقية. والله ولي التوفيق.

المرأة ودورها الفعّال في البناء المعرفي قديماً وحديثاً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557099

عاصم حمدان

في تاريخنا الإسلامي أمثلة وشواهد حيّة للدور الذي شاركت فيه المرأة مع الرجل جنبًا إلى جنب في ميادين مختلفة، وأريد التركيز هنا من باب التخصص على شواهد عند دور المرأة العلمي، حيث يتحدث فهرست الشيوخ والأسانيد للسيد علوي بن عبّاس المالكي أن الشيخة أمة الله الدهلوية كانت تسمى «مسندة المدينة المنوّرة» 1251 – 1357هـ، وقد ذهب إليها لاستجادتها في علم الحديث محدّث الحرمين الشريفين الشيخ عمر بن حمدان المحرسي، وكان بصحبة الشيخ عمر حمدان عند زيارتها عدد من العلماء، كما روى عنها شيخنا الفقيه المالكي حسن المشّاط، وكذلك الشيخ إبراهيم الختني المدني، والشيخ أحمد بن صديق الغماري، عالم الحديث المعروف، والشيخ محمد ياسين الفاداني، وغيرهم. ولا ننسى الدور الذي لعبته المرأة في إقامة المؤسسات العلمية مثلما قامت به صولة النساء حيث اشترت أرضًا في حارة الباب بمكة المكرمة وأوقفتها لبناء المدرسة التي عرفت في ما بعد باسم المدرسة الصولتية. وأثناء حصار المدينة في حقبة الحاكم العسكري التركي فخري باشا، علمت حفيدة شيخ الإسلام أحمد بن عارف حكمت أن فخري باشا يطلب إذنها لنقل المكتبة التي أوقفها جدها على المدينة المنورة، ولأنها كانت من أهل العلم رفضت ذلك، رغم أن فخري باشا لم يأخذ بنصيحتها، وقد عادت المكتبة من بعد الحرب إلى المدينة المنورة، وما زالت تشكّل مصدرًا ثريًا للمعرفة. ونجد كذلك أن ما كان يعرف بالكتاتيب

في المدينتين المقدستين وسواهما أنها تحمل أسماء سيدات أوقفن حياتهن على العلم والمعرفة، وتبرز أمامنا أسماء الكتاتيب الدالة على أن من يقوم بها هو المرأة مثل كُتّاب الأستاذة فخرية وكتّاب السيدة هانم، وكتّاب الأستاذة زينب مغربل وغيرها من الكتاتيب التي كانت شائعة بالمدينة المنورة وغيرها من مدن بلادنا العزيزة، مع الإشارة إلى أن هذه الكتاتيب المنشأة من قبل هؤلاء الفضليات لم يقتصر تلقى العلم فيها على الطالبات من جنسهن، بل شمل ذلك الطلاب من الصبيان والرجال أيضًا. كما كان للمرأة دور بارز عند حصار المدينة في سنة 1334هـ؛ حيث حدثني بعض المعمّرين أنه رأى فتيات يحملن أكياسًا مملوءة بالتراب عندما هدم فخري باشا أسواق المدينة بغرض وصول الأسلحة وتخزينها في الحرم الشريف، والمرأة هنا خرجت مع حشمتها ووقارها باحثة عن لقمة العيش، والكسب الحلال. وقد أدركت شخصيًا امرأة تسمى «وحيدة» كانت تملك مخبزًا في حي الشونة، وكانت تقوم بنفسها مع بناتها وأبنائها في تطييب العيش، ولا يستطيع أحد أن يخرج عن النظام الذي وضعته تلك السيدة في حالتي البيع والشراء. وكانت تكثر في المدينة المنورة ما يعرف بـ»الأحواش»، وكان لكل «حوش» شيخة تصلح أموره، وتقرب الخلاف بين سكان الحوش.

وفي مكة المكرمة كانت المرأة تقوم في أيام «الخُلّيف» بعمل الرجال، وهو حراسة الحارة من أي دخيل أو عابث، ولا يستطيع أحد من الرجال مزاحمتهن أو الاقتراب منهن، مما يدل على مكانة المرأة في هذه المجتمعات، ولن نعدم أمثلة وشواهد حضارية على تبوُّؤ المرأة المكانة العلمية والاجتماعية اللائقة بها في ظل الآداب والأخلاق النابعة من شرع الله، فكل ذلك كان يحدث في مجتمعنا دون أن يكون في ذلك أي مؤشر لاستنكار، أو باعث على الاعتراض، بل كان ذلك سلوكًا منسجمًا مع روح ذلك الزمن الوضيء، الذي تكاملت فيه أدوار النساء والرجال، في ما فيه خير وصالح المجتمع، محروسين بالفضيلة، وضوابط الشريعة القويمة.

أقول ذلك على خلفية السماح للمرأة بحضور مباريات كرة القدم من داخل ملاعبها، وهو أمل - مثل قيادة السيارة - كان يراود ويداعب خيال المرأة حتى قيض الله لها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لتحقيق هذه الرغبات، وفقهما الله وسدد خطاهما لما فيه خير البلاد والعباد.

هيئة توليد الوظائف: هذا بلاء أبوك ياعقاب!!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557234

محمد البلادي

* أي تحرك حكومي في اتجاه توظيف العاطلين هو أمر باعث للتفاؤل والأمل، ولابد أن يحظى بقبول واسع عند الناس.. وتكليف محافظ جديد لهيئة توليد الوظائف ومكافحة البطالة يأتي ضمن مساحة هذا التفاؤل، حتى وإن كان كثير من العاطلين لا يعرفون شيئاً عن هذه الهيئة التي تقول في رسالتها أنها تسعى الى المساهمة في توليد الوظائف من خلال التنسيق بين صناع القرار في الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

* ولأننا بدأنا حديثنا متفائلين فلن أكدر مزاجكم بآخر أرقام البطالة -المختلف عليها - والتي يقول أحد أعضاء الشورى أنها تجاوزت 30%. على أية حال وأياً كانت إحصاءات البطالة فإن القطاع الخاص يعتبر الرحم الحقيقي الذي يمكن للهيئة أن تستزرع فيه وظائفها قبل الولادة.. لهذا وللإنصاف.. لابد من القول أن عملية توليد الوظائف بحاجة إلى «قطاع خاص» حقيقي، قوي وخصب، وقابل للزراعة، وليس مجرد بقالات ومطاعم وشقق مفروشة و(كوفيهات) يتم إقحام السعودي فيها دون حاجة حقيقية، فقط لعسف الأرقام وتحقيق بطولات وهمية على الورق، كما تفعل وزارة العمل في برامج توطين أسواق الخضار ومحلات الجوال.

نحن بحاجة الى استثمارات حقيقية وقوية في الصناعة والسياحة والتعليم والتكنولوجيا والصحة تخلق فرص عمل حقيقية ومستدامة، ذات رواتب مجزية، وبيئات عمل محترمة ومستقرة ومقنعة للشباب، وهذا بالتأكيد أكبر بكثير من قدرات الهيئة

التي خاضت تجربة أولى قاسية، اصطدمت فيها بنفس المشكلة، فاتجهت نحو الوعظ والتنظير، وكأنها تقول لمن بعدها «هذا بلاء ابوك يا عقاب»

* العلاقة بين الشاب السعودي والقطاع الخاص علاقة ملتبسة وقابلة للانفجار في أية لحظة كونها تفتقر للثقة، فالقطاع (الذي تقول بعض المصادر أن به أكثر من 70 ألف مدير عام وافد) ما زال يتعامل مع السعودي على أنه موظف مؤقت لا يمكن الوثوق به، مما يدفع الشاب بالمقابل لعدم أخذ الأمور بجدية، كونه يخشى من مزاجية صاحب العمل التي قد تلقي به في الشارع بفضل المادة (77)، مما يجعل هذه الوظائف في نظر بعض الشباب مجرد محطة، وفي نظر بعض رجال الأعمال (شر لابد منه) لاسترضاء الوزارة واستقدام المزيد من الاجانب.

* للمرة الثانية أقول إنني لا أريد أن أبدو متشائماً، لكن نجاح هيئة توليد الوظائف وكل الجهات المشابهة التي تعمل على صناعة الوظائف مرتبط بإصلاح (بلاوي أبو عقاب) القطاع الخاص، وتقوية عظامه، فمجتمعنا الذي مازال (استهلاكياً) بامتياز يقوم بتوليد ملايين الوظائف سنوياً.. لكنها للأسف وظائف خارج الحدود.. تستفيد منها معظم شعوب الأرض إلا السعودي.!

الرياض
www.Alriyadh.com

مجلس الأسرة وسقف القضايا الاجتماعية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1655025

د. هتون أجواد الفاسي

كان حضور ورشة لجنة المرأة التابعة لمجلس الأسرة المتكون حديثاً في 11 ديسمبر 2017، حدثاً يثلج الصدر من ناحية الحرفية التي أظهرتها المنظمات في التقديم والتحضير لمفردات الورشة. وقد ضمت عدداً جيداً من المتخصصات في الشأن النسوي وبعض الرجال، من جهات مختلفة وزارات وإدارات عمل وإعلام وشورى وتعليم كبار ومجلس غرف وجمعيات خيرية ومتخصصة كمودة والنهضة وغيرها، فضلاً عن المختصات المستقلات كحالي أو حال الدكتورة فوزية البكر. وكان في استقبالنا كل من الدكتورة لانا بن سعيد مديرة لجنة المرأة ونائبتها الدكتورة هيلة المكيرش واللاتي مع عدد من المساندات قمن بقيادة الورشة التي تم تقسيمها إلى ستة موضوعات: الاجتماعي، الأحوال الشخصية، الصحي، التعليم، قطاع الأعمال والتجارة والعمل. ثم طلب من كل مجموعة على طاولة مكونة من حوالي أربع إلى ست نساء أن يسجلن ملاحظاتهن في ثلاث دقائق وجمعها وتقديمها أمام البقية في دقيقة، وفق آلية تحليل سوات، أي تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات ثم المأمول، لكنهم أحدثوا عليه بعض التغيير، فحصروا نقاط القوة والضعف في الشأن المحلي، ونقاط الفرص والتحدي في الشأن الدولي، وهو ما لم أكن أراه منطقياً جداً، لكنه مر بسلام مع سرعة العصف المطلوب وتركيزه. فكان تحدياً جيداً جعل الأفكار تتدفق إضافة إلى ما سبق أن جهزته اللجنة من أفكار أرى أنها متقدمة ومرتفعة السقف مما جعل الحديث والنقاش شفافاً وقوياً كما أنه ولا شك أعطى للجنة المرأة مادة ثرية للقضايا التي يمكنهم تبنيها والعمل عليها للعشر سنوات القادمة على أقل تقدير.

وما يمكن أن أشير إليه هنا سيكون في محور، محور حتى يمكن مناقشة قضاياه بشكل موسع. فتحت المحور الاجتماعي طرحت اللجنة القضايا والسياسات ذات العلاقة بالجوانب الاجتماعية للمرأة السعودية والتي من أبرزها الضمان الاجتماعي، والمرأة المعيلة، والعنف والحماية، والفتيات في دور الرعاية، واليتيمات، وذوات الظروف الخاصة. بينما رأت المجموعات أن تقسيم القضايا وفق القوة والضعف المحليين يتخذ شكلاً آخر. فرأت مجموعتنا المتكونة من: الدكتورة الجازي الشبيكي، د. خلود التميمي، مودة، وأنا، أن إحدى أهم نقاط القوة في هذا المحور هي وجود عدد من القوانين والتشريعات التي يمكننا أن نبني عليها مثل قانون الحماية من الإيذاء، وترى أخريات أن من القوانين المهمة كانت مصادقة المملكة على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تدعم المرأة مثل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والتي أصبحت موادها ملزمة لمحاكمنا، كما أن من نقاط القوة ما لدينا من طاقات بشرية ومؤسسات اجتماعية تطوعية وقاعدة من الأنظمة والمؤسسات التي يمكن البناء عليها.. وأيضاً اهتمام الدولة المتوسع اليوم بالمرأة والذي يعني أنه أصبح

لدينا إرادة سياسية تريد أن تقود هذا التغيير لصالح المجتمع والمرأة والذي انعكس في تأسيس مجلس الأسرة الذي يعد إنجازاً بحد ذاته طالت المطالبة به لتقوم لجنته الخاصة بالمرأة أن تحصر الدراسات والأنظمة والثغرات والفرص التي ينبغي اهتبالها.
وعند الدخول إلى المزيد من التفصيل، نصل إلى أن من أهم نقاط القوة في الشهور الماضية كان الأمر السامي بمراجعة مفردات الولاية في الأنظمة السعودية والتوجيه بعدم اشتراط المحرم في تقديم الخدمات للنساء. وترى أخريات أن إقرار صندوق النفقة يعد أهم نقاط القوة التي تم إقرارها مؤخراً على المستوى الاجتماعي لما يحله من أزمة لطالما عانت منها النساء المطلقات، وأخيراً، رؤية 2030 بكل نقاط مراجعتها وتطورها الذي أخذ يُدخل المرأة في معادلاته بشكل أوضح.
وما سبق يتعلق فقط بالفرص الكامنة على المستوى المحلي في الشأن الاجتماعي، وتتبقى بقية النقاط وبقية الشؤون الستة والتي سوف نستعرضها في الأسابيع القادمة.

كيف يمكن التعامل مع زيادة الأعباء المعيشية؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1655344

طلعت حافظ

بمقال الأسبوع الماضي بعنوان "ثمانية أوامر ملكية لتخفيف العبء المالي عن المواطن"، تحدثت عن حرص خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - يحفظه الله -، على راحة المواطن وسعادته، بتلمسه لاحتياجاته اليومية، والذي بمقتضاه وبناءً على توصية من سمو ولي العهد، بشأن ما سيترتب على الإجراءات الضرورية التي اتخذتها الدولة لإعادة هيكلة الاقتصاد من زيادة في أعباء المعيشة على بعض شرائح المواطنين، أصدر يحفظه الله ثمانية أوامر ملكية تضمنت صرف بدل غلاء معيشة شهري قدره 1000 ريال للمواطنين من الموظفين المدنيين والعسكريين لمدة عام.
وذكرت في ذات المقال أنه إلى جانب الهدف الرئيسي من تلك الأوامر الملكية الثمانية المتمثل في تخفيف العبء المالي عن كاهل المواطنين، إلا أن هنالك هدفاً آخر خلف وراء تلك الأوامر بربط بعضها بمدة زمنية محددة لمدة عام واحد كصرف بدل غلاء معيشة، والذي هو إعطاء المواطن فرصة زمنية للتأقلم مع تلك الإصلاحات المالية التي تخوضها المملكة وما قد يترتب عنها من إفرازات سلبية على دخول المواطنين تحت مظلة رؤية المملكة الطموحة 2030 وبرامجها الإثني عشر.
إذاً ما المطلوب عمله من المواطنين كمستهلكين للتعامل مع تلك المتغيرات والإصلاحات وإفرازاتها السلبية على الدخول؟.
برأيي وببساطة شديدة للغاية، أن المطلوب من المستهلك السعودي إعادة النظر وبجدية في السلوك الاستهلاكي إن صح التعبير الشره للغاية في عمومه الذي تعود عليه في الماضي، والذي تسبب وللأسف الشديد في استنزاف مواردنا الاقتصادية الطبيعية وغير الطبيعة منها، للحد الذي أصبحت فيه بلادنا نتيجة لهذا الاستهلاك، تتربع على أعلى معدلات الاستهلاك للموارد الطبيعية على مستوى العالم، مثل الطاقة والمياه، إذ تشير الإحصائيات، إلى أن استهلاك الفرد للمياه المحلاة في السعودية يعادل ثلاثة أضعاف الرقم المريح لاستهلاك المياه الذي حددته منظمة الصحة العالمية للفرد بنحو 83 لتراً، في حين أن استهلاك الفرد للمياه في المملكة يصل إلى نحو 256 لتراً في اليوم. ونتيجة لذلك تبوأت المملكة الترتيب الثالث عالميًا بعد أمريكا وكندا في معدل استهلاك الفرد للمياه في اليوم، بالرغم من ندرة مصادرها كونها مصادر غير متجددة، إضافة إلى الصعوبة البالغة في تحليتها ومن ثم نقلها للمستفيدين. ويمكن قياس ذلك على الاستهلاك الجائر للمياه على الكهرباء والنفط.

والمطلوب كذلك من المستهلك السعودي أن يستند في استهلاكه وإنفاقه اليومي على السلع والخدمات إلى ميزانية إنفاق مرشدة، تستهدف في المقام الأول الإنفاق على الأساسيات لا على الكماليات، بما في ذلك الحرص على الادخار، والذي بدوره سيعود بشمولية الفائدة على دخله وعلى المحافظة على مواردنا الاقتصادية من النضوب في آن واحد.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

كبح البطالة يبدأ من الشفافية وإعادة هيكلة القطاع الخاص

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/17/article_1316086.html

عبد الحميد العمري

خلص الجزء السابق من مقال "تحديات البطالة والتوظيف والأجور.. ما الحل؟!"، إلى أن الخلاف على مصداقية معدل البطالة المعلنة من عدمها، كان من أولى الحيثيات القوية التي تقف وراء شكوك كثيرين حولها، وأن بيانات الهيئة العامة للإحصاء نفسها تعاني تضاربها وعدم دقتها، وضرب على ذلك كمثال فعلي، بالتضارب الكامن في بيانات العاملات الإناث السعوديات. وكيف أن مجلس الشورى سيواجه صعوبة كأداء في دراسته لمقترح رفع الحد الأدنى للأجور الشهرية للمواطنين في القطاع الخاص إلى خمسة آلاف ريال، قياسا على اعتبارات عديدة؛ من أبرزها ضخامة أعداد من أجورهم الشهرية في الوقت الراهن أدنى من خمسة آلاف ريال، التي تجاوزت 1.1 مليون عامل وعاملة من المواطنين والمواطنات، أي ما نسبته 68 في المائة من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص. وتقف هشاشة القطاع الخاص كثاني العوامل التي قد تعوق تحقق هذا الهدف في الأجل المنظور القريب، فما زال يعتمد بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي، بل ينشد مزيدا منه تحت ضغوط الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الأخيرة، ما يشير إلى أن القطاع سيكون عاجزا تماما عن الوفاء بهذا المتطلب التنموي المهم جدا، ويؤكد في الوقت ذاته أن جهود إعادة هيكلة القطاع الخاص، وضرورة إخراجه بنمطية مختلفة تماما عن سابق عهدها، تزداد أهمية في الوقت الراهن ومستقبلا، تنتقل به من وضعه الراهن الأكثر اعتمادا على دعم وعناية الحكومة، وعلى الاعتماد المفرط للقطاع الخاص على العمالة الوافدة، إلى وضع أكثر استقلالية ومتانة وتنوعا، تؤهله فعلا للمساهمة في النمو المستدام للاقتصاد الوطني، وفي تنوع قاعدة الإنتاج المحلية، وفي القدرة على توفير الفرص الوظيفية الملائمة والجيدة الأجور أمام مئات الآلاف من المواطنين والمواطنات.

وخلص أيضا إلى ضرورة رفع مستوى شفافية الإحصاءات والبيانات المتعلقة بسوق العمل المحلية، وضرورة توظيفها في الاتجاه الذي يكشف فعليا عن حقائق التطورات الجارية في السوق، بما يخدم بدرجة كبيرة احتياجات صانع القرار ومن تحت إدارته، على مستوى اتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة للحد من تفاقم معدل البطالة، وضعف التوطين، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة. الذي سيؤدي بدوره إلى تلبية أعلى وأفضل لاحتياجات الاقتصاد الوطني والمجتمع، ويسهم فعليا في تجاوز ارتفاع معدلات البطالة بصورتها الراهنة، وتحديدا تلك التي تعد مرتفعة جدا بين صفوف الشباب والفتيات. والتأكيد على أن مخاطر استمرار التضارب حول أهم مؤشر يعكس حالة سوق العمل ممثلا في معدل البطالة، عدا التضارب في البيانات الصادرة عن عدد من الأجهزة الحكومية حول أوضاع سوق العمل المحلية، أنه يهدد نجاح وتقدم أغلب الجهود والبرامج الهادفة إلى رفع مستويات التوطين، وأنه سيحدث في كثير من جوانبها اختراقات تؤدي بها إلى مزيد من التشوهات عوضا عن معالجتها كما كان مخططا له.

حينما تكون المعوقات التي تحد من تقدم خطوات الحلول والبرامج، كامنة بصورة أكبر في الأجهزة المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية، فأنت حينئذ أمام أكثر من تحد جسيم! ولا يمكن لأي جهود أن تنجح في تجاوز التحديات التنموية المستهدفة بالحل والمعالجة، في الوقت ذاته الذي تجد أن الأدوات المعتمد عليها تعاني قصورا أو خللا من أي نوع. لا بد من معالجة تلك المعوقات وأوجه القصور إذا وجدت، والعمل في خطوة تالية على التصدي الحقيقي واللازم للتحديات التنموية المستهدفة، وخلاف ذلك ستجد أنك قد تدور حول نفسك لعدة سنوات أو حتى عدة عقود، دون أن تخرج من دائرة المشكلة التي أنت بصدد معالجتها، وقد تجد أن الأمور أصبحت أكثر تعقيدا، ذلك أن ما تحاول بجهودك الراهنة

لأجل الحد منه (البطالة، الاستقدام)، قد تفاقم بصورة أكبر مما كان متوقعا عبر السنوات التالية، وقد تجد نفسك أمام تحديات تنموية أكبر بكثير مما كانت عليه في بداية الفترة!
إن تلمس الاختلالات الحقيقية في سوق العمل المحلية واكتشافها لا يعد الخطوة الأصعب، بل هي الخطوة الأسهل من غيرها مقارنة ببقية الخطوات الأخرى، على الرغم مما يتطلبه عمل اكتشاف الخلل في السوق من جهود مضنية، إلا أنه يظل الأدنى مقارنة بما سيليه من جهود لازمة البذل، والعمل على ترجمتها على أرض الواقع، تبدأ بضرورة إصلاح شامل لأوضاع منشآت القطاع الخاص، والانتقال بها تدريجيا وفق سياسات وبرامج شاملة، تتجاوز حدودها كثيرا مسؤوليات وصلاحيات وزارة العمل، لتشمل أجهزة حكومية أخرى في مقدمتها وزارة التجارة والاستثمار، وجميع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والمالي والاستثماري، غطى جوانب كثيرة منها عديد من البرامج التنفيذية لـ "رؤية المملكة 2030"، لم يبق إلا أن تندفع الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بها، نحو تنفيذها والعمل على ترجمتها بخطوات أكثر سرعة وفعالية، وفق منظومة عمل متكاملة، وأن يبدأ عديد من تلك الأجهزة الحكومية التخلي عن برامجها القديمة المنفردة، التي أظهرت نتائج الواقع اليوم أنها بعيدة جدا عن الأهداف العريضة، التي رسمتها هي بنفسها قبل عدة أعوام. والله ولي التوفيق.

يعاملون معاملة الكويتيين إلى حين بلوغهم سن الـ21 عاماً

البرلمان الكويتي يناقش تجنيس أبناء المواطنات وهذه هي الشروط

المصدر: جريدة سبق الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م
https://sabq.org/rB4j7D

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
يناقش مجلس الأمة الكويتي، اليوم الأحد، مقترح قانون ينظم تجنيس أبناء الكويتيات؛ بشروط منها: أن يكون العمر 21 عاماً، ومن مواليد الكويت، ومستمراً في الإقامة بها.
وحسب صحيفة "الرأي" الكويتية، حددت لجنة الداخلية والدفاع في مجلس الأمة الكويتي، التي تعقد اجتماعاً اليوم لمناقشة تجنيس أبناء الكويتيات مع ممثلي وزارة الداخلية، الشروط التي يجب توافرها في الأبناء؛ ضَمّنتها مذكرة تطرح في الاجتماع.
ونصّت المذكرة على أن "يكتسب الجنسية الكويتية كل مَن بلغ 21 عاماً من أم كويتية وزوج غير كويتي؛ سواء كان يحمل جنسية أو من فئة غير محددي الجنسية (بدون)؛ بشرط أن يكون مولوداً في الكويت ومحافظاً على الإقامة بها من يوم مولده حتى بلوغه الـ21 عاماً، وألا تكون الأم قد اكتسبت الجنسية بطريق التبعية لزواجها من كويتي وفق المادة 8."
وطالبت المذكرة بأن يخير الأبناء عند بلوغهم سن 21 عاماً بين حمل الجنسية مع التخلي عن جنسية والدهم أو البقاء على جنسية والدهم، وفي كل الأحوال يعاملون معاملة الكويتيين إلى حين بلوغهم سن الـ21 عاماً.

مفتي"جزر القمر": المملكة الأولى في محاربة الفقر والمرض والجهل لنا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/557186

يوسف الصاعدي - موروني
وصف مفتي عام جُزر القمر السيد طاهر بن سيد، المملكة بأنها السباقة الأولى لمد يد العون لأهالي الجُزر من خلال تلمس الحاجات وتقديم الدعم والمساندة ممثله في رابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية محاربة ثلاثة معوقات أساسية للتقدم وهي الجهل والفقر والمرض بالتعليم والمعونة والرعاية.
منوها أن إجمالي المساعدات المقدمة من الرابطة لجُزر القمر بلغت 10.9 مليون ريال خلال الفترة من 1427هـ إلى 1438هـ استفاد منها 1.1 مليون شخص، فيما بلغت المساعدات في المجال الصحي 6,948,032 ريالا استفاد منها

971,333 شخصاً، مقدما شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - والملوك من قبله، مشيرا إلى أن المملكة أخذت بالشعور نحو معاناة جزر القمر منذ عهد الملك فيصل - رحمة الله - حتى العهد الحالي وثمن مبادرة ابناءالمملكة المتطوعين من أطباء المستقبل في تقديم المسح الميداني الطبي والتوعوي. وقال خلال لقاء وفد رابطة العالم الإسلامي برئاسة الدكتور طه الخطيب نائب أمين عام هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية إن تلك المبادرة الملموسة غير مستغربة من أبناء مهبط الوحي وبلد الرسالة بلد الحرمين الشريفين ووجه العالم الإسلامي في إشارة منه إلى أن أهالي جزر القمر يكنون في صدورهم حباً وتقديراً للمملكة حكومةً وشعباً.

وأكد الخطيب أن ما تقدمه المملكة من أعمال في خدمة الأشقاء المسلمين في جُزر القمر ما هو إلا امتداد لمساعدات وزيارات سابقة.

وكشف عن نيته التوجه نحو جزيرة هنزوان لبناء مستوصف تسيمبو، وجزيرة موهيلي لبناء مستوصف نيوماتشو وتقديم الرعاية الصحية اللازمة للأهالي، إلى جانب مستوصف واشيلي في جزيرة موروني.

وزاد نتلمس احتياجات الأهالي من تعليم وكسوة ورعاية صحية وخدمات إسلامية من بناء المساجد وذلك بتدشين احد المساجد واختيار موقعين لمسجدين آخرين سيتم إنشاؤهما بحول الله.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26691607

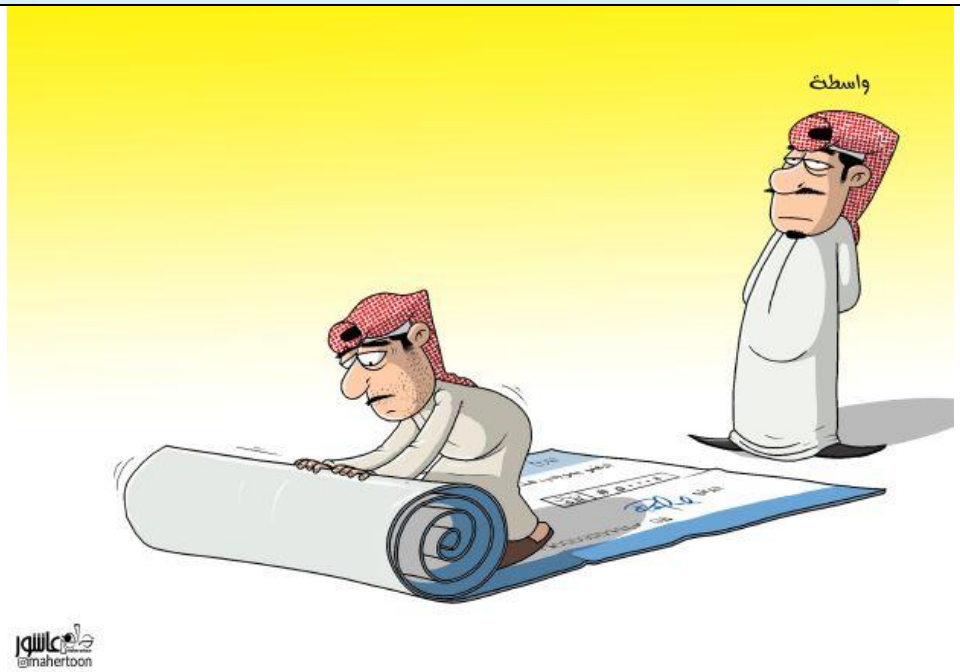

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 27 ربيع ثاني 1439هـ - 14 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26654511

المصدر: جريدة الحياة
الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26710445

المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 28 ربيع ثاني 1439هـ - 15 يناير 2018م

http://www.okaz.com.sa/article/1606335

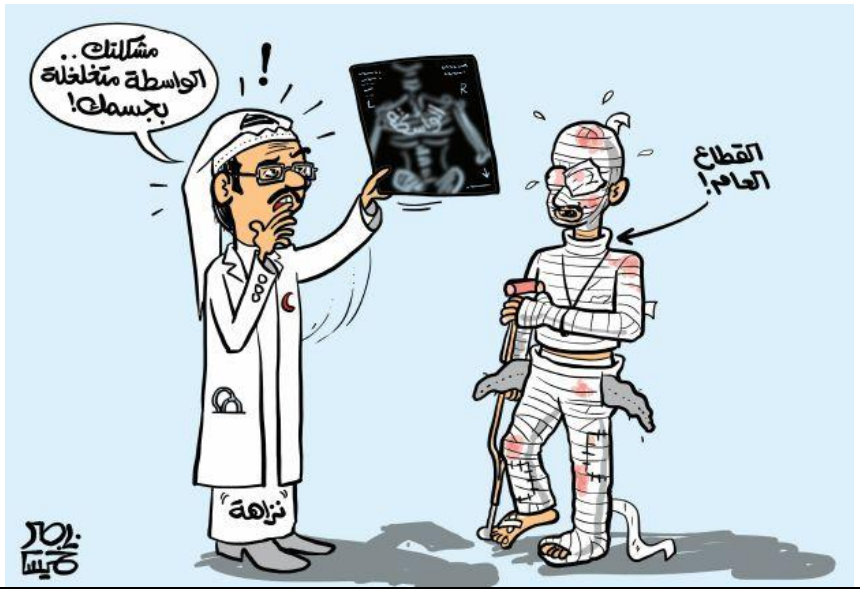

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء
29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26731247

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء
29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8358

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8359

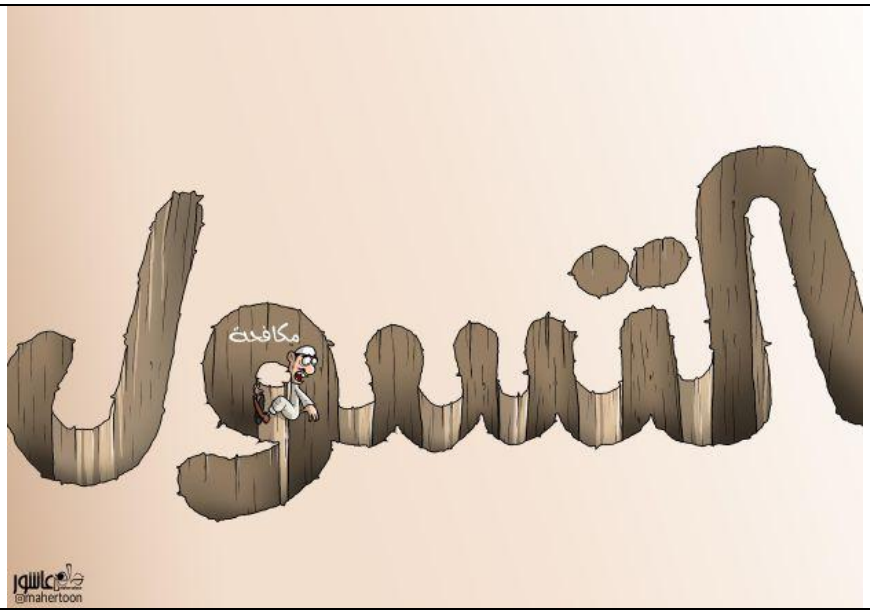

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 30 ربيع ثاني 1439هـ - 17 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/26752354

المصدر: جريدة الجزيرة
الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م

http://www.al-jazirah.com/2018/20180118/cr5.htm

المصدر: جريدة الوطن الخميس 1 جماد أول 1439هـ - 18 يناير 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8361